وزارة التعليـم العــالي والبـحث العـلمي
المركـز الجــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع: ...../ 2014

مذكرة بعنـــوان :

التمويل المصغر MICRO FINANCE كأداة لخلق وتنمية المؤسسة المصغرة

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "مالية و بنوك"

إعداد الطالبة:
فتيحة زورز

إشراف الأستاذ:
رياض لمزاودة

لجنــة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
- زليخة كنيدة	المركز الجامعي لميلة	رئيسا
- خير الدين بنون	المركز الجامعي لميلة	مناقشا
- رياض لمزاودة	المركز الجامعي لميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2014/2013

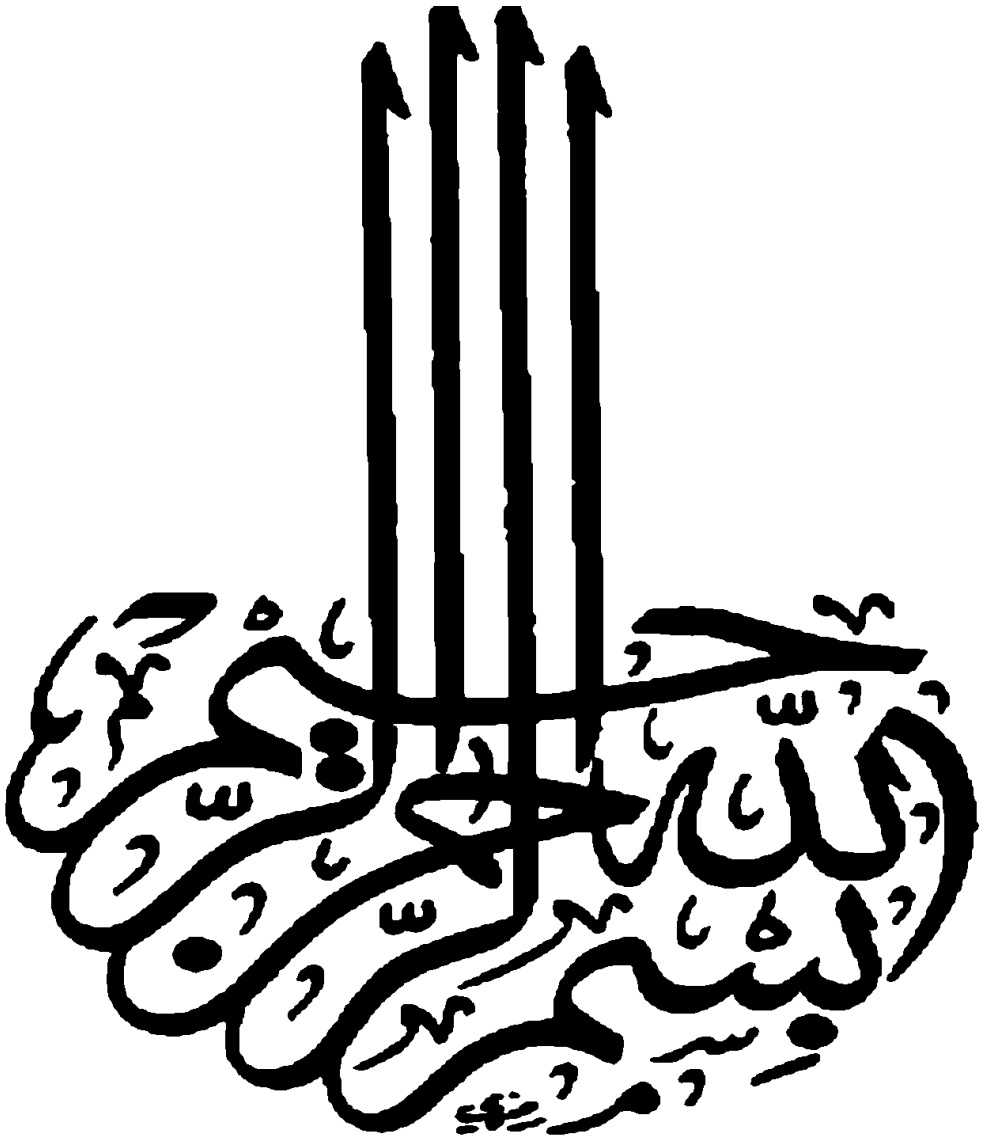

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول إحدى المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على السواء في أيامنا هذه، هو موضوع التمويل المصغر كأداة لخلق وتنمية المؤسسة المصغرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)، وتصب إشكالية هذه الدراسة في معرفة إن كان التمويل المصغر بالفعل أداة فعالة في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة، وقد خلصنا في الأخير إلى نتائج عدة أهمها:

- التمويل المصغر أداة جد فعالة في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة في أي اقتصاد.
- على الرغم من فاعلية التمويل المصغر وتعدد مصادره إلا أنه يبقى غير قادر على احتواء جميع الفئات المقصات من القطاع المالي الكلاسيكي، وغيرهم من الفقراء، وذوي الدخول المحدودة، والعاطلين عن العمل، وخريجي المعاهد والجامعات.
- التمويل المصغر لا يقوم بدوره بشكل فعال فيما يخص دعم المرأة ودمجها في القطاع الاقتصادي في ولاية ميلة.

ABSTRACT:

This study focuses on one of importance topic in the economic and social sectors in this day, this topic is the microfinance. the last as a tool for the creation and development of the micro enterprise, for this we are spot light of the National Agency for the Youth Employment Support (Branch Mila), the problem's study is if the micro finance as an effective tool in the creation and development of micro enterprise.

our results are:

- Microfinance is very effective tool in the creation and development of micro enterprise in any economy.
- Despite the effectiveness of microfinance and the multiplicity of sources, but it remains unable to contain all categories of shears classic financial sector, like poor people and the unemployed.
- Microfinance does not do an important role for support women and integration them in the economic sector in Mila.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة المصغرة، التمويل المصغر، برامج دعم المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Keywords:

micro-enterprise, micro-finance, support programs mini-institutions, the National Agency for support of youth employment.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم **لمزاودة رياض**،

الذي قبل الإشراف على هذا العمل المتواضع،

ولم يبخل علي بعلمه، وتوجيهه، ووقته،

وكذا كل أساتذة المشوار الجامعي.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى إخوتي: سامي وزوجته فاطمة، وسام، وليد، علاء الدين،

إلى صديقتي: خولة، وأسماء،

إلى كل طلبة العلم.

قائمة المحتويات:

الملخص..... أ

التشكرات..... ب

الإهداء..... ت

خطة البحث..... ث

قائمة الجداول..... ح

قائمة الأشكال..... خ

1. مقدمة..... 01

1.1. خلفية الدراسة..... 01

2.1. إشكالية الدراسة..... 02

3.1. الإطار المفاهيمي للدراسة..... 03

4.1. فرضيات الدراسة..... 03

5.1. أسباب اختيار موضوع الدراسة..... 03

6.1. أهمية وأهداف الدراسة..... 03

7.1. حدود الدراسة..... 04

8.1. الخطوط العريضة للدراسة..... 04

2. المراجعة النظرية..... 05

1.2. المؤسسة المصغرة..... 05

1.1.2. معايير تعريف المؤسسة المصغرة..... 07

2.1.2. تعريف المؤسسة المصغرة وخصائصها..... 11

3.1.2. أهمية وأهداف المؤسسة المصغرة..... 16

4.1.2. أهم العقبات التي تواجه المؤسسة المصغرة..... 18

5.1.2. مصادر تمويل المؤسسة المصغرة..... 19

2.2. التمويل المصغر..... 21

1.2.2. تعريف التمويل المصغر..... 22

2.2.2. نشأة وتطور التمويل المصغر..... 26

3.2.2. مبادئ التمويل المصغر وأهميته..... 28

4.2.2. أنواع التمويل المصغر..... 31

5.2.2. مؤسسة التمويل المصغر وأهم نماذجها 34

3.2. دور التمويل المصغر في خلق وتطوير المؤسسة المصغرة..... 39

1.3.2. برامج دعم وترقية المؤسسة المصغرة..... 39

2.3.2. برامج التمويل المصغر الداعمة للمؤسسة المصغرة في الجزائر..... 41

3.3.2. حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة ومساندة المؤسسات المصغرة..... 47
4.3.2. العناقيد الصناعية كإستراتيجية لدعم وتنمية وتعزيز تنافسية المؤسسات المصغرة..... 53
5.3.2. الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة..... 56
3. المنهجية..... 59
1.3. منهجية البحث..... 59
2.3. مقاربة البحث..... 60
3.3. استراتيجية البحث..... 61
4.3. طريقة جمع البيانات..... 61
5.3. طريقة التحليل..... 62
4. القطاع محل الدراسة..... 63
5. التحليل..... 67
1.5. تحليل النتائج..... 67
2.5. اختبار الفرضيات..... 78
6. نتائج وتوصيات..... 80
1.6. النتائج..... 80
2.6. التوصيات..... 80
7. المراجع..... 81
8. الملاحق..... 87

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	السمات المميزة لمؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة	06
02	تباين حجم المؤسسة المصغرة في بعض الدول حسب معيار العمالة	08
03	تصنيف المؤسسة في التشريع الجزائري	13
04	معايير تعريف التمويل المصغر	22
05	أوجه الاختلاف بين التمويل المصغر الاسلامي والتمويل المصغر التقليدي	26
06	مميزات صناعة التمويل المصغر في المنطقة العربية	27
07	بعض الفئات المستفيدة من CNAC	44
08	المستفيدون والأنشطة التي تمنحها وكالة ANGEM	45
09	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	46
10	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	46
11	استراتيجية البحث	61
12	تطور المبالغ المستثمرة في خلق المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	67
13	تطور تعداد الملفات المطروحة، المقبولة، الممولة، وغير الممولة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	68
14	تطور عدد المؤسسات المصغرة (الملفات الممولة) في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	69
15	تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	70
16	تطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	71
17	تطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	72
18	تطور تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	73
19	تطور تعداد مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	74
20	تطور تعداد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة منذ إنشاء الوكالة (1998) إلى عام 2013	75

21	المتوسط الحسابي لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	76
22	المتوسط الحسابي لعدد مناصب الشغل المخلوقة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	77

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الخطوط العريضة للدراسة	04
02	معايير تصنيف المؤسسات	07
03	دورة حياة المشروع	15
04	هرم المؤسسات حسب الحجم	16
05	خدمات التمويل المصغر	24
06	الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر	31
07	أنواع التمويل المصغر	31
08	حجم القروض المقدمة من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر	34
09	أهداف التدخل في إطار برامج دعم المقاولة المصغرة	39
10	برامج دعم وترقية المؤسسة المصغرة	41
11	الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة	43
12	مراحل تطور عملية الاحتضان	48
13	الخدمات التي تقدمها الحاضنات	50
14	أهمية حاضنات الأعمال	52
15	مرحلة تشكيل العناقيد	54
16	توسع وتطور العنقود الصناعي	55
17	العنقود الصناعي المتكامل	55
18	خطوات منهجية الدراسة	59
19	الهيكل التنظيمي للوكالة ANSEJ (فرع ميلة)	66
20	تطور المبالغ المستثمرة في خلق المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	67
21	أعمدة بيانية لتطور تعداد الملفات المطروحة، المقبولة، الممولة، وغير الممولة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	68

22	دائرة نسبية لتطور تعداد الملفات المطروحة، المقبولة، الممولة، وغير الممولة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	68
23	أعمدة بيانية لتطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	69
24	دائرة نسبية لتطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	69
25	أعمدة بيانية لتطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	70
26	دائرة نسبية لتطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	70
27	أعمدة بيانية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013)	71
28	أعمدة بيانية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	72
29	دائرة نسبية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013)	72
30	أعمدة بيانية لتطور تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	73
31	دائرة نسبية لتطور تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	73
32	أعمدة بيانية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	74
33	دائرة نسبية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)	74
34	أعمدة بيانية لتطور تعداد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار ANSEJ لولاية ميلة منذ إنشاء الوكالة (1998) إلى عام 2013	75
35	دائرة نسبية لتطور تعداد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار ANSEJ لولاية ميلة منذ إنشاء الوكالة (1998) إلى عام 2013	75

1. مقدمة:

1.1. خلفية الدراسة:

يعد موضوع التمويل المصغر والمؤسسات المصغرة موضوع جديد نوعا ما، لكن الاهتمام به لم يكن إلا في الآونة الأخيرة على الرغم من أهميته البالغة. حيث قمنا باستطلاع للدراسات المتوفرة في هذا المجال والتي لها صلة بموضوع الدراسة الحالية، واخترنا أن نذكر الدراسات المشابهة التالية:

- **دراسة من طرف قماش نجيب (2008):** وهي دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير حول التمويل المصغر كأداة لترقية المقاولة المصغرة (دراسة حالة الجزائر)، تصب إشكاليتها في معرفة الدور الذي يؤديه نشاط التمويل المصغر في ترقية المقاولة المصغرة، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث: أن المؤسسات المصغرة المعاشية تواجه عدة صعوبات في جانبي العرض والطلب، كما أن هذه المؤسسات تنشط في أسواق مشبعة ذات حواجز ضعيفة للدخول في الناحية الاقتصادية، هذا وقد توصل الباحث إلى أن نشاط التمويل المصغر لا يمكن أن يتضمن كل الفئات التي تعاني من الإقصاء في القطاع المالي الكلاسيكي.
- **دراسة من طرف محمد مصطفى غانم (2010):** وهي رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير حول واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، ومن بين النتائج التي توصل إليها صاحب هذا البحث أن أغلب عملاء مؤسسات التمويل الأصغر يفضلون التمويل التقليدي، وأن التمويل الأصغر الإسلامي يتطلب تكاليف تشغيلية أكثر من تلك التي يتطلبها التمويل التقليدي، وهذا يعتبر من أهم التحديات أمامه.
- **دراسة من طرف لوكادير مالحة (2012):** وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون حول دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تكشف هذه الدراسة أن الجزائر قد حققت قفزة نوعية في مجال الأداء المصرفي الذي انعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد والنوعية، مما يستوجب وضع العديد من الاستراتيجيات، كما يجب العمل أكثر بالوسائل الحديثة للتمويل كتطوير آلية التمويل الإيجاري التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها من مواردها الذاتية.
- **دراسة من طرف بن نعمان محمد (2011):** جاءت هذه الدراسة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا (دراسة حالة ولاية بومرداس الجزائر 2009 _2011)، وهذه الدراسة تسعى للوصول إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق التي تعاني تخلفا والريفية منها خصوصا من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، وقد توصل صاحب هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت صغر الحجم يتولد عنه عدة عوائق ومشاكل أهمها مشكل التمويل، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن

حاضنات الأعمال تشكل حلا لمشكل التمويل إضافة إلى مشكل نقص الخبرة، هذا ويعد التمويل الإسلامي أحد الأساليب التمويلية التي تتلاءم بشكل كبير مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **دراسة من طرف نصيرة العايب (2010):** وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير حول إشكالية الاندماج المهني للشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة تابعة لفرع زرالدة غرب العاصمة)، وتصب إشكالية هذه الدراسة في مدى ملائمة كل من التأهيل والتكوين مع المشروع المختار، وهل يساهم في نجاح المؤسسة المصغرة، وتهدف صاحبة هذه الدراسة من خلال بحثها هذا إلى معرفة إن كان الاندماج المهني يحقق اندماج اجتماعي، وكذا معرفة دور العائلة في دعم المشروع وانعكاسه على اتخاذ القرارات.

2.1. إشكالية الدراسة:

لقد أصبحت المؤسسات المصغرة تمثل طرحا اقتصاديا يحتل أولويات الدول المتقدمة والنامية على السواء، تحظى بالاهتمام والدراسة والدعم في مختلف الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا للدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. لكن حتى تستطيع هذه المؤسسات المصغرة القيام بالدور التنموي المرجو منها، لا بد عليها من مواجهة عدة صعوبات وعراقيل أهمها عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لضمان استمرارية نشاطها، وهذا لعدم قدرتهم على توفير مختلف الشروط والضمانات التي تفرضها مؤسسات التمويل الرسمية (بنوك تجارية، مؤسسات مالية)، على اعتبار أن مؤسسيها أغلبهم من الشباب الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل، وخريجي الجامعات والمعاهد الذين لا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية للبدء في أي مشروع، ولهذا أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى أكثر موائمة وفي متناول أصحاب هذه المؤسسات المصغرة، ومن أبرز هذه البدائل التمويل المصغر الذي لا يعتمد على نظام الفائدة، ولا يقوم بفرض ضمانات وشروط صعبة لا يمكن لهذه الفئة التي تعاني من الإقصاء المالي توفيرها للدخول في القطاع الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم فإن إشكالية البحث تكمن في طرح السؤال الرئيسي التالي:

✓ **هل التمويل المصغر أداة فعالة في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة؟.**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل هناك قيمة محددة للتمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة لخلق المؤسسات؟.
2) هل تقوم الوكالة ANSEJ لولاية ميلة بقبول تمويل كل الملفات المطروحة لخلق المؤسسات المصغرة؟.
3) هل تقوم الوكالة ANSEJ لولاية ميلة بتمويل قطاعات عديدة بهدف خلق مناصب شغل أكثر؟.
4) هل للتمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة دور في إدماج المرأة في القطاع الاقتصادي للولاية؟.
5) هل المؤسسات المصغرة المنشأة في القطاعات الأكثر إقبالا في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة، لها قابلية التوسع أكثر من غيرها؟.

3.1. الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة:

تسعى هذه الدراسة في جانبها النظري إلى التعريف بالمؤسسة المصغرة، والتمويل المصغر، والعلاقة بينهما، وكذا الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في اقتصاديات الدول. أما في الجانب التطبيقي فقد حللنا مجموعة من الإحصائيات التي تخص المؤسسات المصغرة الناشئة والمتوسعة في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة، والتي تحصلنا عليها من الوكالة عينها، والتي تخص الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013.

4.1. فرضيات الدراسة:

أقيمت هذه الدراسة بهدف الإجابة على الفرضيات التالية:

1) التمويل المصغر أداة فعالة في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة.
2) التمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة لخلق المؤسسات المصغرة له قيمة محددة.
3) تقبل الوكالة ANSEJ لولاية ميلة تمويل كل الملفات المطروحة لخلق المؤسسات المصغرة.
4) تقوم الوكالة ANSEJ لولاية ميلة بتمويل قطاعات عديدة بهدف خلق مناصب شغل أكثر.
5) يلعب التمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة دور في إدماج المرأة في القطاع الاقتصادي للولاية.
6) المؤسسات المصغرة المنشأة في القطاعات الأكثر إقبالا في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة، لها قابلية التوسع أكثر من غيرها.

5.1. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ ندرة الدراسات المتعلقة بصناعة التمويل المصغر والمؤسسات المصغرة.
- ✓ حداثته النسبية في البحوث الاقتصادية.
- ✓ السماح بفهم أفضل لصناعة التمويل المصغر والمؤسسات المصغرة.
- ✓ معرفة الدور الذي تلعبه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة في دعم الشباب وخلق مناصب الشغل، وتحقيق التنمية المحلية.

6.1. أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التمويل المصغر والمؤسسة المصغرة، إذ أن التمويل المصغر يعد أحد السبل الهامة لخلق وتنمية المؤسسة المصغرة والنهوض بها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة. وقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل المصغر في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية المؤسسة المصغرة ومدى أهميتها والمشاكل التي تعاني منها.
- التعرف على التمويل المصغر ومدى أهميته والتحديات التي تواجهه.
- التطرق إلى بعض التجارب العربية في مجال التمويل المصغر.

- التعرف على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)، والدور الذي تلعبه في دعم التنمية المحلية من خلال التمويل المصغر الذي تمنحه لخلق وتنمية المؤسسات المصغرة.

7.1. حدود الدراسة:

- **الحدود الجغرافية:** تركز الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة).
- **عينة الدراسة:** المؤسسات المصغرة المستفيدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة للفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2013.
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر مارس إلى أفريل 2014.

8.1. الخطوط العريضة للدراسة:

سنستعرض من خلال ما يلي الخطوات العريضة للدراسة.

شكل رقم 01: الخطوط العريضة للدراسة

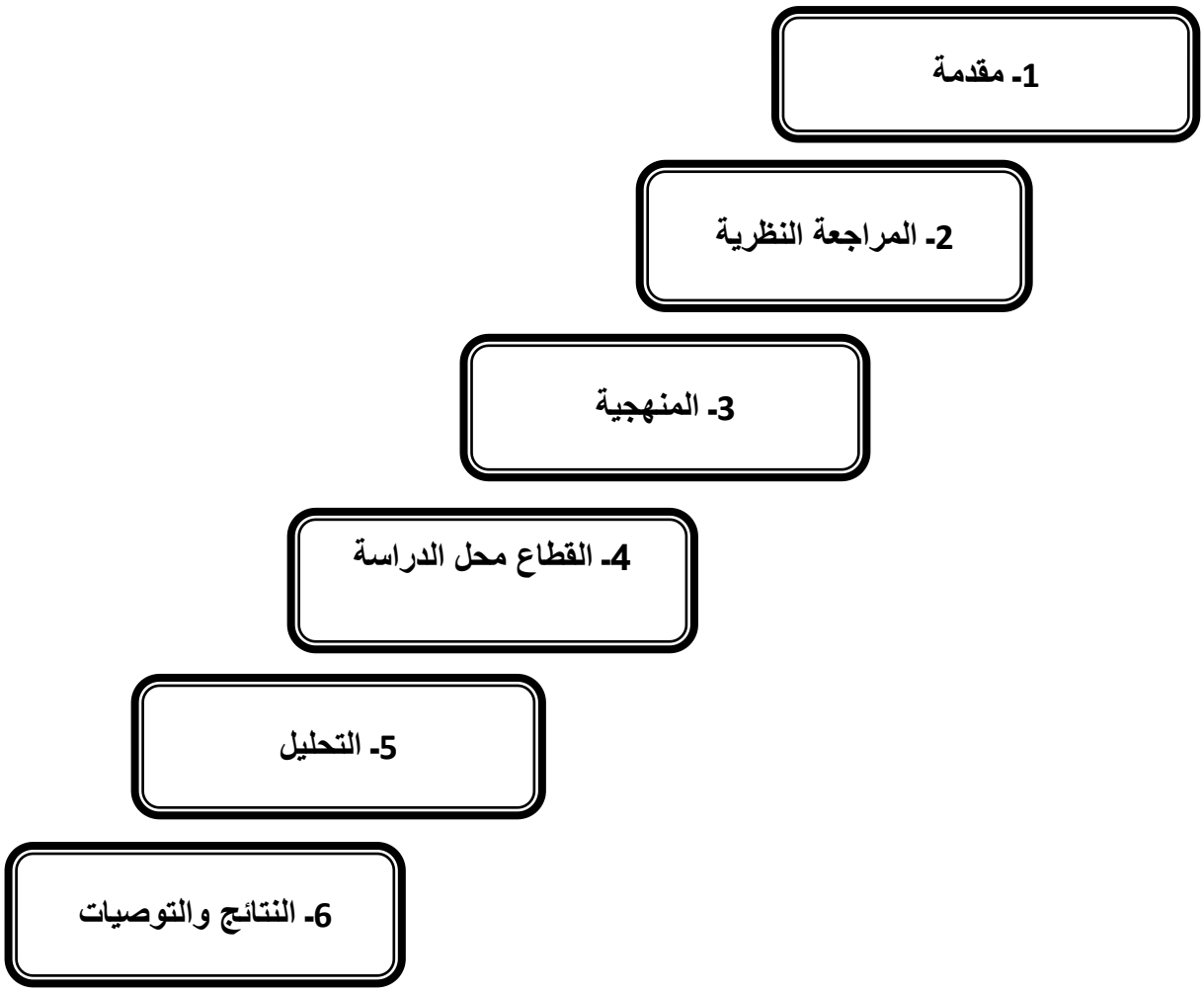

المصدر: إعداد الطالبة.

2. المراجعة النظرية:

1.2. المؤسسة المصغرة:

تعتبر المؤسسة المصغرة ملجأ جيد لفئات كثيرة من المجتمع، كفئة الفقراء (ونعني الفقراء الذين يستطيعون زيادة دخولهم بأنفسهم، أي أنه إذا تمت مساعدتهم على الوجه السليم في تنفيذ أنشطة اقتصادية يمكنهم أن يتجاوزوا حد الفقر، وهم يعرفون أيضا بالفقراء القادرين على تنظيم مشروعات)، وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل، الذين يواجهون صعوبة في الاندماج في القطاع المالي، حيث تلعب المؤسسة المصغرة "دورا مهما في الاقتصاد الوطني، إذ تشكل رافدا مهما من روافد الاقتصاد" (النجار، العلي، 2008، 59).

وقبل التطرق إلى عناصر هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات عديدة للمؤسسة المصغرة يجب معرفتها لإزالة اللبس حول مفهومها، وتجنب الخلط بينها وبين المؤسسات الأخرى، هذه المسميات هي:

- المؤسسة الصغرى.
- المشروع متناهي أو/ متناهي في الصغر.
- المشروعات العائلية والحرفية.
- مؤسسة الأعمال البالغة الصغر/أو مؤسسة بالغة الصغر.
- مؤسسة متناهية الصغر.
- المؤسسة الصغيرة جدا.
- المؤسسة المجهرية.
- المقاولة المصغرة.

ونشير هنا إلى أن مصطلح "المقاولة المصغرة _بالمعنى الواسع_ هو عملية إنشاء وتطور المؤسسة المصغرة، أما بالمعنى الضيق فهو المؤسسة المصغرة " (قماش، 2008، 26).

أما مصطلح المؤسسة الصغيرة فهو مصطلح مغاير تماما للمؤسسة المصغرة، وهناك عدة اختلافات بينهما أهمها عدد العمالة المستخدمة في كل منهما، حجم رأس المال، حجم التعاملات...إلخ، فالمؤسسة الصغيرة أوسع وأكبر نسبيا من المؤسسة المصغرة.

والجدول التالي يوضح لنا أهم الاختلافات الموجودة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة.

جدول رقم01: السمات المميزة لمؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة:

السمة	مؤسسات الأعمال البالغة الصغر	مؤسسات الأعمال الصغيرة
مصادر التمويل	_ مدخرات الأسرة المعيشية. _ الأرباح المحتجزة.	_ مدخرات الأسرة المعيشية. _ الأرباح المحتجزة. _ القروض من المصادر الرسمية وغير الرسمية.
العاملون	_ مالك المؤسسة الذي يعمل بها. _ أفراد الأسرة الذين يعملون بدون أجر. _ مهارات منخفضة.	_ مالك المؤسسة الذي يعمل بها. _ أفراد الأسرة الذين يعملون بدون أجر. _ عمال بأجر من خارج الأسرة. _ مهارات منخفضة.
مستلزمات الإنتاج	_نطاق ضيق ومصادر قليلة معظمها من تجار التجزئة. _نوعية منخفضة، وإمدادات غير منتظمة، وتكاليف متفاوتة ويشوبها عدم اليقين.	_نطاق أوسع، مزيد من المصادر، ومزيج من تجار التجزئة وتجار الجملة. _نوعية أفضل وقابلة لمزيد من التنبؤ بها وإمدادات أكثر استقرارا وتكاليف أدنى.
عمليات الإنتاج	_ حجم قليل. _ نطاق ضيق. _ نوعية منخفضة.	_ حجم أكبر. _ نطاق أعرض. _ نوعية مختلطة.
التكنولوجيا	_ تقليدية.	_ مزيج من التقليدية والحديثة.
أساليب الإدارة	_ غير رسمية.	_ مزيج من أساليب رسمية وغير رسمية.
الأسواق	_ غير مؤكدة ومحدودة الحجم. _ غير مستقرة. _العملاء أساسا أفراد ومستخدمون نهائيون محليون.	_ متوسطة إلى كبيرة. _ أكثر تخصصا وتيقنا. _عملاء ومستخدمين نهائيين محليين وغير محليين، ومؤسسات أعمال رسمية وغير رسمية.
الأداء المالي	_ ربحية معتدلة إلى عالية في كثير من الأحيان، ولكن المبالغ المطلقة منخفضة. _ دخل غير مؤكد.	_ ربحية معتدلة. _ دخل أكثر استقرارا.

المصدر: (براندسما، شوالي، ب/ت، 06).

وفي دراستنا هذه سنستعمل مختلف المسميات المذكورة آنفا، وهذا لعدم وجود أي اختلاف في معناها، وكذا تماشيا مع المسميات الواردة في المراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

1.1.2. معايير تعريف المؤسسة المصغرة:

هناك عدة معايير لتعريف المؤسسات على اختلافها (كبيرة، متوسطة، صغيرة، مصغرة)، وهذا عائد إلى عدم وجود معيار أساسي متفق عليه، "حيث أنه في كافة أنحاء العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المشروعات الصغرى ... وذلك من خلال تصنيف المشروعات إلى أنواع من حيث الحجم وكذلك من حيث النوع والنشاط " (يوسف، 2002، 16)، كما يمكن استخدام معيار واحد منها أو جمع عدة معايير في تعريف واحد وهذا حسب المقتضى.

وهناك معيارين أساسيين وقبل التطرق إليهما وشرحهما ارتأينا عرضهما في الشكل التالي:

شكل رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات

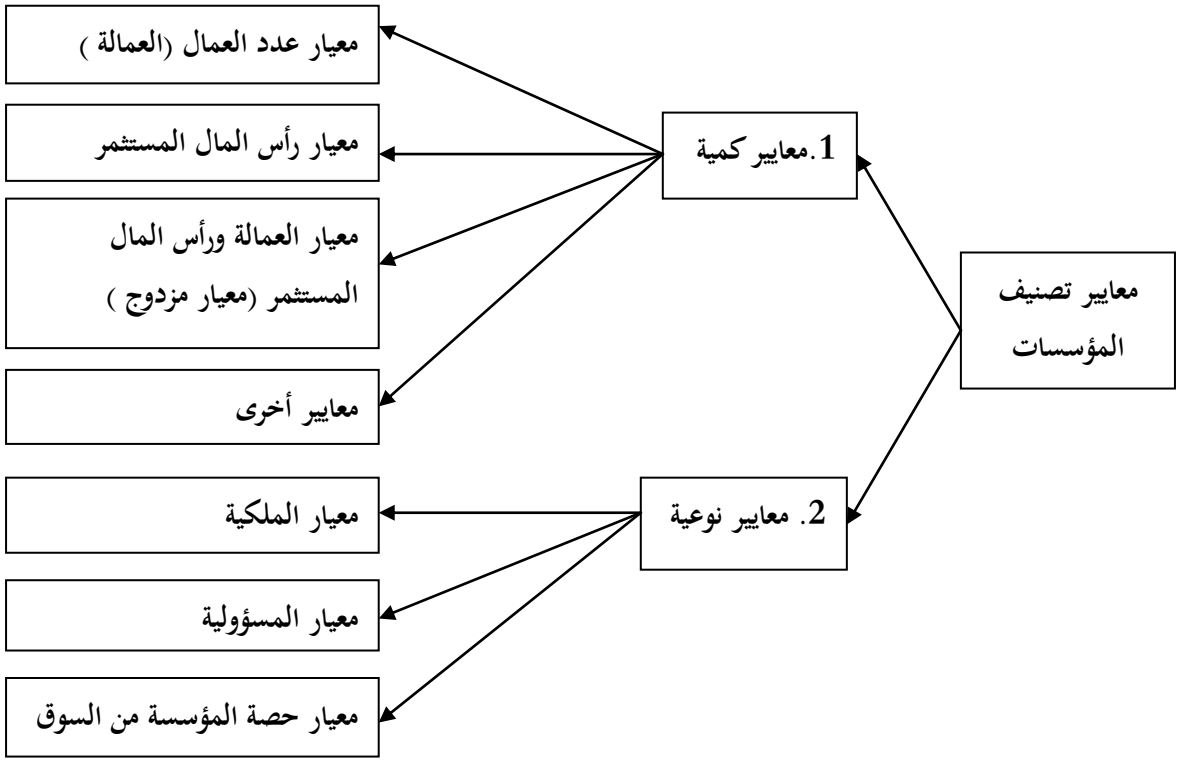

المصدر: إعداد الطالبة.

1.1.1.2. المعايير الكمية:

وهي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات (كبيرة، متوسطة، صغيرة، مصغرة)، "وتشمل هذه المعايير عادة على (عدد العاملين، رأس المال، قيمة الأصول، صافي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج، قيمة المبيعات، معدل استخدام الطاقة)" (النجار، العلي، 2008، 62).

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات هذا المعيار:

1. معيار عدد العمال أو معيار العمالة:

وهو من أكثر المعايير استخداما في التمييز بين المؤسسات (الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة، المصغرة)،"ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط. ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقوماتها الاقتصادية والصناعية " (بوسهمين،

2010، 206). لكن التطور التكنولوجي السريع في مجال المكننة، أدى إلى انخفاض عدد العمال في العديد من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة، وأصبح يتقارب وأحيانا يتعادل في عدد اليد العاملة فيما بينها، هذا ما أفقد معيار العمالة أهميته نوعا ما، كما "أن الاعتماد على عدد العاملين كمؤشر وحيد لتحديد ماهية المشروع الصغير غير كافي، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن كثير من أصحاب هذه المشروعات يلجئون إلى إخفاء العدد الحقيقي لعدد العمال لأسباب تتعلق بالتزامات أصحاب العمل اتجاه العاملين أمام الدولة، أي التهرب من أداء حقوق العاملين وخاصة العمالة المؤقتة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الضمان الاجتماعي وعدم تسجيلهم بالتأمين الصحي أو التهرب الضريبي " (يوسف، 2002، 20). لكن يبقى هذا المعيار الأكثر استخداما. ويمكننا أن نلاحظ التباين في حجم المؤسسات المصغرة في بعض الدول حسب معيار العمالة في الجدول التالي:

جدول رقم02: تباين حجم المؤسسة المصغرة في بعض الدول حسب معيار العمالة

الدولة	عدد العمال في المؤسسة المصغرة
الجزائر	من 01 إلى 09 أفراد
الأردن	من 01 إلى 04 أشخاص
بريطانيا	من 01 إلى 04 أشخاص
الو.م.أ	من 01 إلى 05 أشخاص
إيطاليا	من 01 إلى 10 أفراد
مصر	من 01 إلى 04 أفراد
كوريا	من 01 إلى 10 أفراد

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

2. معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد على هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات، حيث أنه إذا كان رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسة كبيرة، وإذا كان صغيرا نسبيا عدت متوسطة أو صغيرة في حين إن كان صغيرا فالمؤسسة مصغرة. لكن مع الأخذ بالحسبان درجة النمو الاقتصادي لكل دولة حيث يمكن أن تكون مؤسسة كبيرة في دولة فقيرة لكن إذا قورنت بمؤسسة كبيرة في دولة متطورة عدت مؤسسة صغيرة أو حتى مصغرة، "ويتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (الأرض، المباني، الآلات التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع)، ورأس المال المتغير (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع أصوله المتداولة من خدمات وأجور عاملين..) "(بوسهمين، 2010، 207). لكن الكثيرين يستبعدون رأس المال الثابت لاختلاف قيمته من وقت لآخر تجنبا لإعطاء نتائج مضللة خلال قيامهم بتصنيف المؤسسات ويتم الاعتماد بشكل كبير على رأس المال المتغير، فأحيانا نجد مؤسسات صغيرة وحتى مصغرة ذات رأس مال ثابت ضخم نوعا ما لا يعكس تماما نشاطها الفعلي في حين هناك مؤسسات كبيرة ذات رأس مال ثابت ضئيل لكن نشاطها كبير وواسع ولها مكانة لا بأس بها في السوق،

ولهذا لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار كأساس وحيد للتفرقة بين المؤسسات، وإذا تم الاعتماد عليه فيجب دراسة المؤسسات بشكل كبير حتى لا يكون هنالك أخطاء.

3. معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج):

هذا المعيار يجمع بين المعيارين السابقين (معيار العمالة، ومعيار رأس المال المستثمر)، حيث يعتمد عليه في تعريف المؤسسات على اختلافها بوضع حد أقصى للعمالة بالإضافة إلى مبلغ معين من رأس المال المستثمر، ويعد هذا المعيار من أحسن المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات (المتوسطة، الصغيرة والمصغرة) إذ تعتمد عليه العديد من الدول منها الجزائر. "وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين العاملين وحجم رأس المال المستثمر هي:

- معيار كثيف العمالة [يرتفع فيه معدل العمالة/ رأس المال] ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة (وفرة في العمالة).
- معيار كثيف رأس المال [يرتفع فيه معدل رأس المال/ العمل] وتستخدمه الدول التي لديها وفرة رأس المال " (بوسهمين، 2010، 207).

ويمكن القول أن المعيار الأول (كثيف العمالة) يكون في الدول النامية التي تعاني من البطالة وقلة رؤوس الأموال، مما يدفع بالدولة إلى تدعيم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع استخدام اليد العاملة من أجل التقليص من نسبة البطالة.

أما المعيار الثاني (كثيف رأس المال) فيتوفر في الدول المتطورة التي لها رؤوس أموال كبيرة فائضة في الاقتصاد تسعى إلى استثمارها تجنبا لتجميدها.

4. معايير أخرى:

هناك عدة معايير كمية أخرى نذكر منها:

- معيار التقدم التكنولوجي.
- معيار حجم الإنتاج وقيمته وجودته.
- معيار حجم المبيعات.
- معيار مستوى التنظيم.
- معيار كمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها.
- معيار عدد الآلات.
- معيار أسلوب الإنتاج ومدى ارتباطه بالكفاءة اليدوية والميكانيكية.

2.1.1.2. المعايير النوعية:

بعد أن تعرفنا إلى المعايير الكمية تبين لنا أنها تتضمن بعض النقائص، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الفصل بين المؤسسات على اختلافها (متوسطة، صغيرة ومصغرة)، كما نجد أن المعايير النوعية والتي "تعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة، إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى وثلاث مستويات إدارية كحد أقصى " (السكارنة، 2008، 87)، تتعدد هي الأخرى وفيما يلي عرض لمؤشرات هذا المعيار:

1. معيار الملكية:

وهو من أهم المعايير النوعية، "فالمديرين في الأعمال الصغيرة غالبا مستقلين وعادة ما يكون المدير هو المالك وقد يكون العمال من عائلة واحدة " (النجار، العلي، 2008، 64). وهذا بديهي فالمؤسسات الصغيرة والمصغرة ذات طابع صغير ويمكن تسييرها من طرف شخص واحد، كما أن الهدف من إنشائها في أغلب الأحيان هو الحصول على دخل معين لتحسين مستوى المعيشة وإعالة أفراد العائلة.

2. معيار المسؤولية:

ينظر هذا المعيار في هيكل المؤسسة التنظيمي، فإن كان معقدا فالمؤسسة كبيرة أما إن كان بسيطا فالمؤسسة إما متوسطة أو صغيرة أو مصغرة (حسب درجة البساطة)، "ونجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالكها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق...، ومن ثم فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده " (بوسهمين، 2010، 208).

3. معيار حصة المؤسسة من السوق:

"يعمل كل عمل أو مشروع ضمن بيئة خارجية، أوسع منه لا يملك سلطة مباشرة عليها، فهو يحصل على مستلزمات الإنتاج من هذه البيئة، كما أنه يبيع لها ما ينتج " (برنوطي، 2004، 41). فالمشروعات على اختلافها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسوق الذي يعد المجال الأساسي لنشاطها، حيث تقوم من خلاله بعرض منتوجاتها، والسعي لكسب مكانتها، و"بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاته فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة " (بوسهمين، 2010، 208). وهذا المعيار يعتمد على مدى رواج المؤسسة في السوق وحجم تعاملاتها، إذ أنه كلما كانت حصة المؤسسة السوقية كبيرة كانت المؤسسة كبيرة والعكس، لكن برأيي يمكن أن تكون المؤسسة كبيرة لكن نشاطها محدود، كما يمكن العكس، أي مؤسسة متوسطة أو صغيرة أو حتى مصغرة لكنها تنشط بشكل كبير مما يجعل حصتها السوقية كبيرة.

"وغالبا ما تستخدم المعايير النوعية مقرونة بالمعايير الكمية حيث تلجأ بعض الدول إلى وضع معايير مشتركة (كمية ونوعية) لتحديد كون العمل صغيرا أم لا " (النجار، العلي، 2008، 64).

وهذا الاختلاف الكبير والتعدد في المعايير بين الدول على اختلافها له ما يبرره، حيث يرتبط بشكل كبير بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة وكذا مستوى المعيشة فيها، ومدى الاستخدام التكنولوجي الصناعي فيها. لكن "عدم اتفاق المؤسسات الرسمية على معيار موحد للمنظمات الصغيرة ينعكس سلبا على توجيه خطط التنمية الاقتصادية، كما يجعل من الصعب أيضا ملاحظة التطورات الحاصلة في هذا القطاع بشكل علمي، ويخلق الصعوبات عند التعامل مع المؤسسات العالمية التي تهتم بأمور المنظمات الصغيرة والتنمية في الدول النامية، ولذا لا بد لمؤسسات الدولة المختلفة من أن تعمل على توحيد هذه المعايير حتى نصل إلى الغاية المرجوة " (النجار، العلي، 2008، 66).

2.1.2. تعريف المؤسسة المصغرة:

"إن ما يميز عالم اليوم هو التزايد المستمر في أعداد وأحجام منظمات الأعمال، حتى أنه أطلق على القرن المنصرم بأنه قرن المنظمات " (جوده، وآخرون، 2008، 15). وتعد المؤسسات المصغرة من أكثر منظمات الأعمال التي تلاقي الاهتمام والرواج الكبيرين في اقتصاديات الدول، "بحيث أصبحت من الموضوعات الأساسية التي تدرس في المعاهد والجامعات اليوم، وذلك بالرغم من أن المشروعات المصغرة كانت منذ الأزل من المقومات الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث أن كل المشروعات الكبيرة اليوم كانت بدايتها الأولية مشروعات مصغرة " (العطية، 2012، 11). والمؤسسات المصغرة ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها " (السكارنة، 2008، 83). وكما ذكرنا سابقا فإنه لا يوجد معيار موحد لتعريف هذه المؤسسات، أي أن هناك عدة تعاريف تختلف على اختلاف الدولة أو الهيئة المعرفة لها، وفيما يلي أهم التعاريف التي وضعت للمؤسسات المصغرة:

1. تعريف هيئة الأمم المتحدة:

<المؤسسة المصغرة هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتميز هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر **>** (بولحليب، 2012، 04). وقد استند في وضع هذا التعريف على معياري العمالة والملكية، أي أنه تم المزج بين المعايير الكمية والمعايير النوعية.

2. التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:

<المؤسسة المصغرة هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 000 100 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 000 100 دولار أمريكي **>** (سليمان، عواطف، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، 2011، 03). وهذا التعريف يعتمد على المعيار الكمي بمؤشراته الأساسية المتمثلة في معيار العمالة، معيار رأس المال المستثمر، وكذا معيار حصة المؤسسة من السوق وهو أحد المعايير النوعية المهمة، وبالتالي فإن هذا التعريف أيضا اعتمد على المزج بين المعايير الكمية والمعايير النوعية.

3. تعريف مؤسسة ACCION العالمية: وهي شبكة لمؤسسة التمويل متناهي الصغر.

<المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي، وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من 05 أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت، كما قد تكون مصدرا آخرا من مصادر دخلها، ومن الأمثلة على هذه المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب، مواقع البيع في الأسواق **>** (إليا، 2006، 06). وهذا التعريف يمزج بين المعايير الكمية (العمالة) والنوعية (الملكية).

4. تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<مؤسسات الأعمال بالغة الصغر هي تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال **>** (الجمعة، 2008، 05).

وهذا التعريف كذلك يعتمد على معيار العمالة في تحديد نوع المؤسسة، وهو يحصر المؤسسة المصغرة في المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن 10 أفراد.

5. التعريف المعتمد في الجزائر:

"لقد اعتمدت الجزائر في وضعها لهذا التعريف على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي عام 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان عام 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوربي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي: المستخدمون (العمال)، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شرط استقلالية المؤسسة" (سليمان، عواطف، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، 2011، 04). كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر "قد أعطت مكانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2002/12/12، وقامت بإطلاق برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة " (بابنات، عدون، 2008، 82). ولقد تجلى ذلك في القانون 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والذي نص في مادته الرابعة على:

<تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية **>** (الجريدة الرسمية، ع 77، 08).

وتفصيل ذلك حول المؤسسة المصغرة كان في المادة 07 من نفس القانون حيث تنص على:

<المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج، وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر **>** (الجريدة الرسمية، ع 77، 08).

ويمكن معرفة الفرق بين المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03: تصنيف المؤسسة في التشريع الجزائري

البيان / المؤسسة	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة (صغرى)	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	من 10 إلى 50	أقل من 200 مليون دج	10 إلى 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون إلى 02 مليار دج	بين 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12.

من الجدول يتضح لنا بشكل كبير أن الجزائر تعتمد على معيار حجم العمالة، رأس المال، ومجموع الأصول للتفرقة بين المؤسسات المتوسطة، الصغيرة، والمصغرة. وهو معيار متعدد يمكن القول أنه ذو دلالة جيدة.

كما يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه: **<**المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية **>** (العطية، 2012، 15). وهذا التعريف اعتمد في وضعه على معيار العمالة (معيار كمي)، ومعيار الملكية وحصة المؤسسة من السوق (معيارين نوعيين).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

<المؤسسة المصغرة هي كل مشروع بسيط للغاية ينشئه ويديره صاحبه، لا يتعدى عدد العاملين فيه 10 أفراد كحد أقصى، ينشط في مجال جغرافي محدود ورأس ماله ضئيل جدا، ولا يحقق بالضرورة أرباحا كبيرة بل مجرد دخل محدود يسهم في إخراج أصحابه من دائرة الفقر ويحقق مستوى معيشي مقبول**>**.

وتتميز المؤسسات المصغرة بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- ✓ "**حجم المشروع وعدد العاملين به:** أي وجود مالك واحد للمشروع وهو يعمل وحده في المشروع " (غانم، 2010، 83). فالمشروع الصغير يحتاج إلى عدد قليل من العاملين لإنشائه والعمل فيه، كما أنه "يحتاج إلى مساحة صغيرة لأداء نشاطه " (السكارنة، 2008، 94).
- ✓ **محدودية الدخل للقائمين على المشروع:** فالمالكين العاملين في هذه المؤسسات المصغرة هم من ذوي الدخول المحدودة أو الفقراء الذين يسعون إلى تحسين مستوى معيشتهم والتخلي عن الاعتماد على المساعدات والهبات واكتساب لقمة العيش بكرامة.
- ✓ **معظمها مشاريع غير مسجلة رسميا:** "إذ تتميز بشكل عام بعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميا في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة " (غانم، 2010، 83).
- ✓ **مكان العمل:** أصحاب هذه المشاريع المتناهية في الصغر غالبا ما يمارسون نشاطهم في المنزل أو في مكان قريب منه، لكن تجدر الإشارة إلى أنه حتى تتمكن المشروعات الاقتصادية من تحقيق الكفاءة المطلوبة "فإنها تميل إلى التركز في مناطق معينة تتوافر فيها التسهيلات والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية، وهذه غالبا ما تكون متاحة في التجمعات السكانية الحضرية الكبرى أو قربها " (غنيم، أبو زنط، 2007، 61).

- ✓ **العائد غير واضح:** فكما أسلفنا الذكر أن معظم العاملين في هذه المشاريع يفضلون أن يعملوا مع أفراد أسرهم الذين لا يحصلون على عائد محدد من جراء مشاركتهم في هذا المشروع، فالزوجة مثلا عندما تقوم بمساعدة زوجها في نشاطه تقوم بذلك بوازع من إحساسها بالمسؤولية تجاه أسرتها، وكذا بهدف تحسين مستوى معيشتها ونفس الشيء بالنسبة للأبناء، فالعائد من مثل هذه المشاريع يعود لرب الأسرة الذي يقوم بصرفه في سبيل تحسين مستوى معيشته وقضاء حاجات عائلته.
- ✓ **محدودة الموارد:** حيث أنها تستخدم موارد محدودة كعدد العاملين ورأس المال عكس المؤسسات الأخرى التي تستخدم موارد متنوعة كالمنتجات والآلات والمعدات... .
- ✓ **المخاطر عالية:** فهذه المشاريع المصغرة تتميز بتعرضها للمخاطر لأي سبب وهذا لصغر حجمها وقلة رأسمالها وعدم قدرتها على المنافسة في السوق مما لا يضمن لها تحقيق الربح وبالتالي الإفلاس والزوال.

كما هناك من يرى أن الخصائص العامة للمشروعات المصغرة تتمثل في :

- "الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع.
- سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات.
- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة.
- الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة " (الطيلوني، 2011، 41_ 42).
- يديره أصحابه بشكل فعال وجيد وهذا لصغره.
- "يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.
- يكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها " (أبوسمرة، 2009، 137).
- يكون حجم إنتاج هذه المؤسسات المصغرة ضئيلا في الصناعة التي ينتمي إليها.
- "الهيكل التنظيمي للمؤسسة يكون بسيطا، نظرا للعدد المحدود من الأفراد.
- تتم إدارة المؤسسة بواسطة مدير واحد، حيث ترتكز معظم مواهبه على النواحي الفنية المختلفة للمؤسسة " (بابنات، عدون، 2008، 62).
- طاقة هذه المشروعات محدودة.
- "نسبة رأس المال المستثمر محدودة " (الضلاعين، 2005، 09).

كما "تمر معظم المشروعات خلال حياتها بمراحل متشابهة من بدايتها حتى نهايتها، وتعرف هذه المراحل بأنها دورة حياة life cycle للمشروع " (دودين، 2012، 29)، وتتميز المؤسسات المصغرة بدورة حياتية مثلها مثل باقي المؤسسات الأخرى على اختلاف أحجامها، "حيث تبدأ المشاريع بفكرة، وتستمر من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ إلى نهايتها، وعليه فإن كل مشروع له طبيعة مؤقتة، وخاصية حياتية تبدأ من نقطة وتنتهي عند نقطة معينة " (صويص، وآخرون، 2010، 22).

والشكل التالي يوضح لنا دورة حياة المشروعات على اختلافها:

شكل رقم 03: دورة حياة المشروع

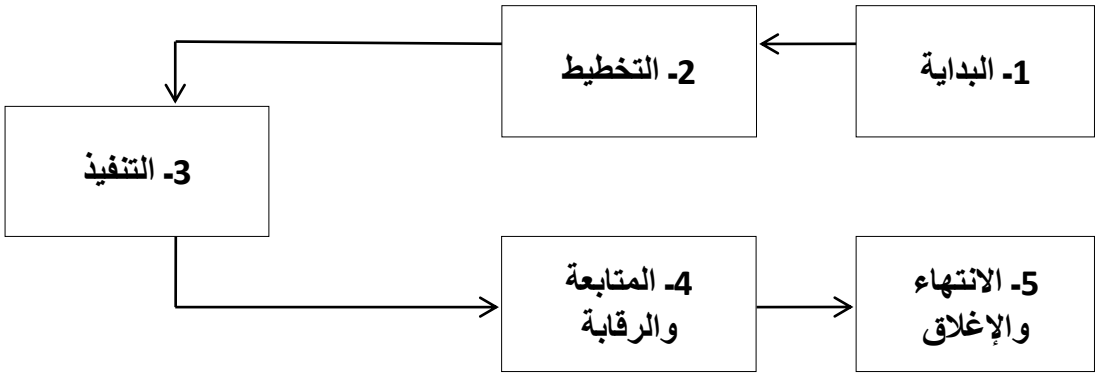

المصدر: (رضوان، 2013، 13).

من الشكل السابق، نجد أن المشاريع على اختلافها تمر بخمسة مراحل خلال حياتها، حيث تكون بدايتها الأولى بطرح الفكرة، ثم التخطيط لهذا المشروع ودراسته جيدا، بعدها يبدأ تنفيذ المشروع وتجسيده فعليا، مع ضرورة متابعته والرقابة عليه لتفادي أي انحراف أو خطأ من شأنه التأثير سلبا على المشروع، وهكذا يستمر المشروع في النشاط، حتى عمر معين أين لا يصبح بإمكانه الاستمرار لعدة عوامل متراكمة، تؤدي إلى تدهور نشاط المشروع وإفلاسه وإغلاقه، وبهذا ينتهي المشروع ويزول.

هذه المراحل يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل أساسية، "فالمشروع الصغير يمر بمراحل تبدأ بمرحلة الإنشاء، وتنتقل إلى مرحلة الاستقرار، وتنتهي بمرحلة النمو " (عوض، 2011، 18)، وهذه المراحل الثلاث تتأثر بطبيعة الظروف المحيطة بها.

كما أن "لهذه المؤسسات قدرة على التطور والنمو والاستمرارية، بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس، والتكوين الملازمين لها " (عثمان، 2004، 19). فالمؤسسات المصغرة قادرة على التطور والنمو لتصبح مؤسسات صغيرة، وإذا لاقت الدعم الكافي يمكن أن تستمر في نموها حتى تصبح مؤسسات كبيرة، فأغلب المؤسسات الكبيرة العالمية الموجودة حاليا كانت بداياتها مؤسسات مصغرة "فمثلا كان **<**فورد **>** يعمل ميكانيكيا وصنع أول سياراته في ورشة حدادة، وانطلق **<** دونالد دوغلاس **>** في عمل الطائرات من غرفة استأجرها خلف دكان حلاق بألف دولار وغيرهم الكثير " (عفانة، أبو عيد، 2004، 20).

3.1.2. أهمية وأهداف المؤسسة المصغرة:

للمؤسسة المصغرة أهمية بالغة في أي اقتصاد، حيث تعد "أحد المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي، والتي تؤدي دورا واضحا مؤثرا في اقتصاديات الدول وخطط التنمية بها " (أبوبكر، 2004، 19)، كما لها أهداف عديدة تسعى للوصول إليها، وهذا ما سنوضحه في ما يلي:

1.3.1.2. أهمية المؤسسة المصغرة:

للمؤسسة المصغرة أهمية كبيرة، حيث أنها تتربع على القاعدة الواسعة لهرم المؤسسات في أي نظام اقتصادي لأي دولة سواء المتقدمة أو النامية، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

شكل رقم04: هرم المؤسسات حسب الحجم

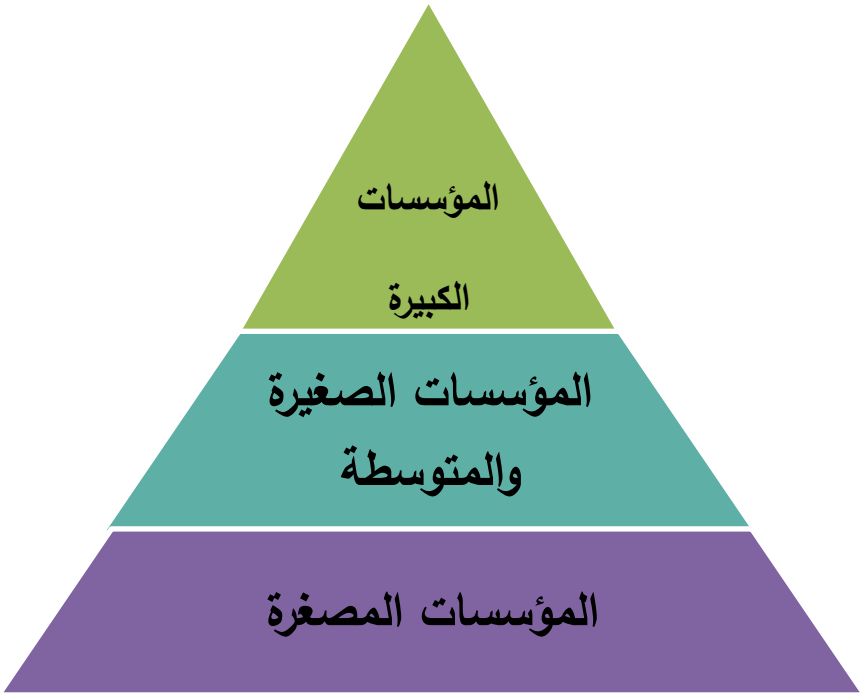

المصدر: إعداد الطالبة.

كما لها أهمية بالغة من عدة نواحي، نذكرها فيما يلي:

- ✓ تعتبر المؤسسة المصغرة القاعدة الرائدة والأساسية في أي اقتصاد، إذ أنها "تمثل عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم.....لأنها تغذي الصناعات الكبيرة " (ترزي، 2009، 01).
- ✓ كما أن هذه المؤسسات "تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على النسيج الاقتصادي المؤسساتي وتجديده، وبالتالي الحفاظ على حركيات النمو والتشغيل وعموما حيوية الاقتصاد الوطني " (قماش، 2008، 30)، وهذا من خلال مساهمتها في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل عديدة.
- ✓ إحدى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال كونها إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي، ومصدر للدخل لمالكيها، كما تسهم في العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات الضريبية المختلفة التي تفرضها الدولة عليها.

- ✓ تعتبر وسيلة "لتحقيق الحد الأدنى من الكفاف ولكسب موطئ قدم على السلم الاقتصادي " (الجمعة، 2008، 08)، والترقية الاجتماعية الفعلية للفئات المهمشة.
- ✓ "المؤسسات المصغرة إحدى الطرق لبناء الأصول بالنسبة للعديد من فقراء العالم " (قماش، 2008، 36).
- ✓ أداة لخلق العديد من فرص العمل، "وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي " (عفانة، أبو عيد، 2004، 11)، وهذا ما جعلها محط اهتمام عالمي في الآونة الأخيرة.
- ✓ تعتبر المؤسسة المصغرة المصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد المحلي والوطني.
- ✓ "تحقق أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من خلال تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم، وتحقيقها للتكامل الاقتصادي من خلال ما تقدمه للمؤسسات الكبيرة" (بن يعقوب، شريف، 2008، 737).
- ✓ بصفة عامة تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان.

2.3.1.2. أهداف المؤسسة المصغرة:

من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة المصغرة هي :

- ✓ تشجيع استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة للإسهام في البناء والتنمية.
- ✓ " تساعد في الإبداع والابتكار في مجال العمل.
- ✓ تساهم في توزيع الثروة وتحقيق العدالة وتقريب الهوة بين الفقراء والأغنياء.
- ✓ تسهم في تلبية احتياجات وطلبات المستهلكين عن طريق تنوع المنتجات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات وأذواق المستهلكين " (البلتاجي، 2005، 08_ 09).
- ✓ تشجيع الاعتماد على الذات في خلق الدخل للخروج من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.
- ✓ توجيه طاقات الأفراد للعمل الحر والريادة وترسيخ قيمة العمل الحر وأهميته في المجتمع.
- ✓ تشجيع أصحاب الأفكار الريادية ووضعها موضع التنفيذ.
- ✓ "استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال استحداث فرص العمل يمكن أن يحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل " (العايب، 2010، 70).
- ✓ تدعيم الأنشطة الفعالة وتوطينها في المناطق النائية.
- ✓ "تحقيق السلامة الاقتصادية أو القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة المعيشية شاملة الغذاء والمأوى والكساء.
- ✓ تحقيق الأمن الاقتصادي على المدى الأطول ومستوى معيشة أعلى يمكن استمراره في الأجيال القادمة" (الجمعة، 2008، 08).

4.1.2. أهم العقبات التي تواجه المؤسسة المصغرة:

كما أسلفنا الذكر فإن المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات عرضة للزوال في أي وقت، فهي تواجه عدة عقبات وصعوبات أثناء إنشائها وبعده، وهذا راجع لهشاشة هيكلها المالي، فأصحاب هذه المؤسسات هم من الفئة الكادحة في المجتمع وأغلبهم من الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة تمكنهم من توسيع مشاريعهم وتطويرها، وهذا يجعلهم غير قادرين على المنافسة في السوق، فجل أرباحهم تصرف على عوائلهم ولا تترك للاحتياط، فهذه المؤسسات ليست لديها قاعدة صلبة تقوم عليها، ومن أهم العقبات نذكر ما يلي:

- " تعتبر المشاكل البيروقراطية أهم حاجز فهي تحطم إرادة المستثمر في قطاع المؤسسة المصغرة " (بلدي، 2012، 24)، خاصة في الدول النامية. فالإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها وبطء المعاملات ونقص الإعلام سبب أساسي في إحجام الأفراد عن مثل هذه المشاريع فهي تأخذ الكثير من الجهد والوقت.
- " اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض، قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين " (جبار، 2004، 06). فأصحاب هذه المشاريع ليس لديهم ضمانات كافية للحصول على القروض، وهذا السبب جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم قدرة أصحابها على الحصول على القروض اللازمة.
- " صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها " (بلدي، 2012، 25). فكما أسلفنا الذكر هذه المؤسسات ليس لأصحابها قاعدة صلبة يعتمدون عليها خلال قيامهم بنشاطاتهم، هذا ما جعل البنوك التجارية التي تقوم على أساس تحقيق الربح تعزف عن إقراض أصحاب هذه المؤسسات للمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها هذه المشاريع المتناهية الصغر.
- يعد نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة في جميع أنحاء العالم، سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات لارتفاع نسب الضرائب مما يشكل عبء عليهم، أو بالنسبة لمصالح الضرائب التي تواجه صعوبة في تحديد نسبة الضريبة الواجب فرضها لعدم توفر البيانات الكافية لهذه المؤسسات.
- عدم قدرة هذه المؤسسات على المنافسة بسبب ضعف بنيتها المالية، وكذا عدم القدرة على التغلب على التكاليف بالإضافة إلى التغيرات الكثيرة التي تحصل في البيئة المحيطة بها، وهذا ما يؤدي إلى فشلها وأحيانا زوالها.
- قلة خبرة أصحاب هذه المشاريع في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المشروع بسبب سوء التخطيط والتدبير وقلة الخبرات الفنية.
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على الإشهار والإعلان عن منتوجاتها لكثرة التكاليف، مما يجعل منتجاتها غير قادرة على المنافسة في السوق وغير قادرة على مواجهة سياسة الإغراق للمؤسسات الأخرى.

- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم، "فكثير من الأفراد توجد لديهم الرغبة القوية في إنشاء مشروع صغير خاص بهم، إلا أنه لا يتوفر لديهم الأموال اللازمة للمباشرة في العمل على إنشاء مثل هذه المشروعات ولا يتوفر لديهم القدرة على توفير تلك الأموال من مصادرها الملائمة والمختلفة " (يوسف، 2002، 58)، ولهذا يعتبر الحصول على التمويل أهم عقبة تتعرض لها المؤسسة المصغرة.

5.1.2. مصادر تمويل المؤسسة المصغرة:

لا يختلف اثنين في أنه لكل مشروع مصدرين للتمويل، مصادر داخلية (ذاتية) ومصادر خارجية (الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية)، لكن المؤسسة المصغرة ذات طبيعة مختلفة نوعا ما، إذ "تتواجد المؤسسات المصغرة في الطرف الأصغر لمحور التمويل، وتستخدم أساسا التمويل الذاتي خلال مرحلة الانطلاق لدورة حياتها " (قماش، 2008، 98)، وهذا لأن أغلب القائمين عليها هم من الفئة التي تعاني من الإقصاء المالي أي فئة الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل، الذين بالكاد يكسبون دخلا يكفي لتغطية حاجاتهم الضرورية، والذين يتجهون لإقامة مثل هذه المؤسسات المصغرة (كمشاغل الخياطة، ورشات الخشب، أكشاك البيع، محلات تجارية صغيرة...)، سعيا وراء رفع وتحسين دخلهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم. ومنه يمكن تفصيل مصادر تمويل المؤسسة المصغرة فيما يلي:

1. مصادر داخلية (ذاتية):

"لا يتوفر منشئو المؤسسات المصغرة ....على أصول مادية كافية يمكن استعمالها كضمانات حقيقية، كما تكون إنتاجية رأسمالهم الاجتماعي ضعيفة، حيث تتكون شبكة علاقاتهم غالبا من أشخاص في نفس وضعيتهم وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليهم في تقديم ضمانات شخصية " (قماش، 2008، 97).

وتتمثل الأموال الذاتية لأصحاب المؤسسات المصغرة، في مجموعة المدخرات المالية المتوفرة بحوزتهم "فالأشخاص الذين يرغبون بالبدء بالعمل، في مشروع صغير عليهم باستثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي " (العايب، 2010، 49)، لكن هذه الأموال التي غالبا ما يحصل عليها أصحاب هذه المؤسسات المصغرة من أفراد العائلة، لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من رأس المال اللازم للدخول في إنشاء المؤسسة المصغرة، لكن يبقى الأمر الشائع في الاذهان أن "المؤسسات صغيرة الحجم تعتمد على التمويل الممتلك بشكل أساسي، بينما يزداد اعتماد المؤسسات على التمويل المقترض كلما توسعت وكبر حجمها" (Gill, 2009, 49).

2. مصادر خارجية:

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها صاحب المشروع من مصادر خارجية (كالاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء، البنوك التجارية، المؤسسات المالية، أو مؤسسات التمويل غير المصرفية)، لكن البحث عن مصادر خارجية للتمويل يعتبر ممارسة غير صحيحة في بداية إنشاء المشروع لأن فيه مخاطر كبيرة، "حيث أن المبالغ المقترضة من الأصدقاء أو الأقارب، تؤدي إلى إيجاد علاقات مالية شخصية تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع والعمل، فقد يتدخلون بالعمل عن طريق النصائح أو محاولة اتخاذ القرارات بشأن العمل وذلك لحماية

مصالحهم المالية في العمل " (العايب، 2010، 49_50)، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك بشكل كبير على الرابط الاجتماعي القائم بين صاحب المؤسسة المصغرة وأقربائه وأصدقائه الذين أقرضوه المال. أما البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فمن المتعارف عليه أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح من خلال فرض فوائد عالية على القروض التي تمنحها، كما أنها تشترط جملة من الضمانات والشروط التي تضمن لها تحصيل حقوقها في حالات التعثر عن/أو عدم السداد، وهذا غير متوفر لدى أصحاب هذه المؤسسات المصغرة، الذين بالكاد استطاعوا الحصول على جزء ضئيل من الأموال. ولهذا يبقى السبيل الوحيد لهذه الفئة من المجتمع هو مؤسسات التمويل غير المصرفية، التي "تلبي الاحتياجات التمويلية للأفراد لمحاربة البطالة وخلق المزيد من فرص العمل، وتمتاز هذه المؤسسات بأنها تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل عكس البنوك التجارية والتي تركز على القروض قصيرة الأجل آخذة بعين الاعتبار الضمانات الكافية والربح والسيولة للمشروعات المختلفة " (النجار، العلي، 2008، 200). وهذه المؤسسات غير المصرفية وغير الربحية تكون أغلبها مؤسسات عمومية أو مختلطة، تدعمها الدولة ضمن استراتيجياتها التنموية وأهدافها الساعية إلى تحقيق التنمية المحلية ودعم الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد فهي وسيلتها لمحاربتها للبطالة.

ومن أمثلة هذه المؤسسات في الجزائر نجد:

- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

لكن يبقى هناك نوع محدد من التمويل يتميز بالمرونة والمواءمة لمثل هذه المؤسسات المصغرة يعرف بالتمويل المصغر، والذي سنقوم بعرضه بشكل واضح في الجزء التالي من الدراسة.

2.2. التمويل المصغر:

"يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها " (القريشي، 2007، 187)، فوظيفة التمويل ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، إذ أنها تمثل الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي على اختلاف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة التمويل المصغر الذي هدفه الأول تمويل الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل الذين يمثلون النسبة الأكبر في جميع دول العالم وبالأخص الدول النامية. وهذا من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة أو تطويرها لضمان استمرارها، لكون هذه المؤسسات المصغرة اللبنة الأساسية، والقاعدة الصلبة للتنمية الاقتصادية في أي اقتصاد.

وقبل التطرق إلى عناصر هذا الفصل من الدراسة، تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك العديد من المسميات والمرادفات لمصطلح التمويل المصغر، يجب معرفتها لإزالة أي لبس أو غموض حول هذا المصطلح.

هذه المرادفات أو المسميات هي:

- التمويل الأصغر.
- التمويل بالغ الصغر.
- التمويل متناهي/أو متناهي في الصغر.
- التمويل الصغير.
- التمويل التقليدي الصغير.

أما مصطلح القرض المصغر (الصغير أو الأصغر) فهو مصطلح مغاير وغالبا ما يقع الخلط بينه وبين التمويل المصغر، لكن التمويل المصغر يعد أوسع وأشمل من القرض المصغر، إذ أنه يشمل خدمات مالية (الائتمان أو القروض، التحويلات، الادخار، التأمين)، وخدمات غير مالية (التدريب، الاستشارة). في حين أن القرض المصغر يتعلق فقط "بمنح الائتمان بكميات صغيرة إلى الفقراء الذين يستبعدون من الخدمات المالية التقليدية نظرا لافتقارهم إلى الضمانات " (إسماعيل، 2008، 04). كما أن هناك مجموعة من الباحثين والخبراء يفضلون استعمال مصطلح المديونية الصغيرة، للتعبير عن التمويل المصغر، وهذا لاعتقادهم أن سلبيات التمويل المصغر أكثر من إيجابياته، وأن إقراض الفقراء يؤدي إلى إغراقهم في المديونية.

وبالتالي فالتمويل المصغر يعد أشمل وأوسع من القرض المصغر والمديونية الصغيرة.

وفي هذه الدراسة سنستعمل مصطلح التمويل المصغر ومختلف مرادفاته، وهذا تماشيا والمصطلحات الواردة في المراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

1.2.2. تعريف التمويل المصغر:

هناك تعاريف عديدة للتمويل المصغر، إذ أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع له حيث قيل: "إن مفهوم التمويل الصغير يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده " (إسماعيل، 2008، 03). وقبل عرض التعاريف التي أعطيت لهذه الصناعة (صناعة التمويل المصغر)، تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة معايير أساسية لتعريف التمويل المصغر سنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم 04: معايير تعريف التمويل المصغر

المعيار	شرحه
المبالغ الصغيرة للعمليات	على المستوى الجزئي للمؤسسات المصغرة والأفراد، وهو ما يبرر استعمال صفة "المصغر ".
الجوارية	أي قرب مؤسسات التمويل المصغر من زبائنها ليس فقط جغرافيا، ولكن أيضا ثقافيا، ومنها تشتق تسمية الأنظمة المالية غير الممركزة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، والمالية الجوارية في فرنسا.
افتراض فقر زبائن مؤسسات التمويل المصغر و/ أو الإقصاء المالي لهؤلاء	يتم إدراج التمويل المصغر ضمن آليات مكافحة الفقر، كما يعتبر آلية لمعرفة أعدادهم الكبيرة (الفقراء) لتقييم اقتصاديات الدول.

المصدر: من تبويب الطالبة بالاعتماد على (قماش، 2008، 105).

وقد اخترنا عرض التعاريف التالية للتمويل المصغر:

التعريف الأول: <هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، كما اتسعت دائرة التمويل الصغير على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض، الادخار، التأمين...) **>** (غانم، 2010، 18). هذا التعريف قد حصر التمويل المصغر في فئة الأسر الغاية في الفقر، وهذا غير صائب إذ أن التمويل المصغر يشمل فئات أخرى من المجتمع، إلا أنه أشار إلى اتساع نطاق التمويل المصغر وتعدد خدماته مع مرور الزمن.

التعريف الثاني: "حسب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل المصغر هو:

<تقديم مجموعة من الخدمات المالية لصالح جميع الذين تم إقصاؤهم من القطاع المالي الكلاسيكي أو الرسمي**>**" (قماش، 2008، 105). هذا التعريف يوضح لنا ماهية التمويل المصغر بشكل واضح وصريح، إذ أنه مجموعة من الخدمات المالية التي تمنح للفئات المقصات من القطاع المالي الكلاسيكي.

التعريف الثالث: <يشير إلى إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى، بحيث يشمل ليس فقط القروض بل وأيضا المدخرات وخدمات تحويل الأموال (بما في ذلك خدمة إرسال التحويلات المالية الهامة جدا)، والتأمين**>** (غانم، 2010، 19). يشير هذا التعريف إلى أن التمويل المصغر لا يمنح لفئة الفقراء فحسب بل يمكن أن يمنح لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر لتوسيع أعمالهم وتطويرها، كما أنه لا يشمل عملية الإقراض فقط بل يتعدى ذلك إلى الادخار والتحويلات المالية والتأمين.

التعريف الرابع: "عرفت البوابة العربية للتمويل متناهي الصغر، التمويل الأصغر بأنه <تقديم قروض صغرى لأسر محدودة الدخل، لكنها قادرة على العمل، وذلك بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى > " (عقل، 2010، 23). هذا التعريف أورد التمويل المصغر على أنه قروض تمنح لذوي الدخول المحدودة، القادرين على العمل.

التعريف الخامس: <هو مجموعة الخدمات المالية شبه البنكية التي يتوفر فيها الشرطان التاليان:

- ✓ أنها موجهة لمشاريع المؤسسات: أي تقديم الضمانات، القرض ورأس المال، ولا تأخذ بعين الاعتبار خدمات الادخار والتأمين نظرا لكونها تتجاوز مجال إنشاء المؤسسات.
- ✓ أنها ذات مبالغ ضعيفة، وتتمثل العتبة المحددة غالبا لهذه العمليات بـ 1500€ > (قماش، 2008، 106).

هذا التعريف حصر لنا مفهوم التمويل المصغر في الخدمات المالية شبه البنكية، التي تتوفر على شرطين أساسيين أولهما أن تكون موجهة لإنشاء المؤسسات، والثاني أن تكون قيمة التمويل صغيرة تتماشى وحجم هذه المشاريع المصغرة والصغيرة.

التعريف السادس: يتمثل تعريف التمويل المصغر في الجزائر فيما يلي:

<تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال التي تشغل أقل من 10 موظفين. ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضا > (سليمان، عواطف، القرض الحسن والمصغر لتمويل الأسر المنتجة، 2013، 03).

هذا يؤكد لنا أن الجزائر تميل إلى استخدام مصطلح الائتمان المصغر أكثر من التمويل المصغر، إذ "يدخل التمويل المصغر في الجزائر ضمن مقاربة الإقراض لمكافحة الفقر، حيث يقتصر على القرض المصغر لتمويل النشاطات الإنتاجية المصغرة لفائدة الفئات محدودة الدخل، بهدف إدماجها اجتماعيا واقتصاديا " (قماش، 2008، 106_107)، وقد ورد تأكيد ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 04_13 المتعلق بجهاز القرض المصغر في مادته الثانية التي جاء فيها "<القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم. ويهدف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات > " (قماش، 2008، 107).

من كل ما سبق يمكننا استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

<التمويل المصغر هو أداة فعالة لمساعدة الفقراء، والبطالين، وذوي الدخول المحدودة، والفئات المقصات من القطاع المالي الكلاسيكي الذين يهدفون إلى خلق قيمة إضافية، بمنحهم مختلف الخدمات المالية (قروض، ادخار، تأمين، تحويلات مالية)، والخدمات غير المالية (التدريب، وتقديم المشورة)، وهذا للبدء بمشاريع وأنشطة اقتصادية صغيرة تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم >.

والشكل التالي يبين لنا الخدمات المالية وغير المالية للتمويل المصغر:

شكل رقم 05: خدمات التمويل المصغر

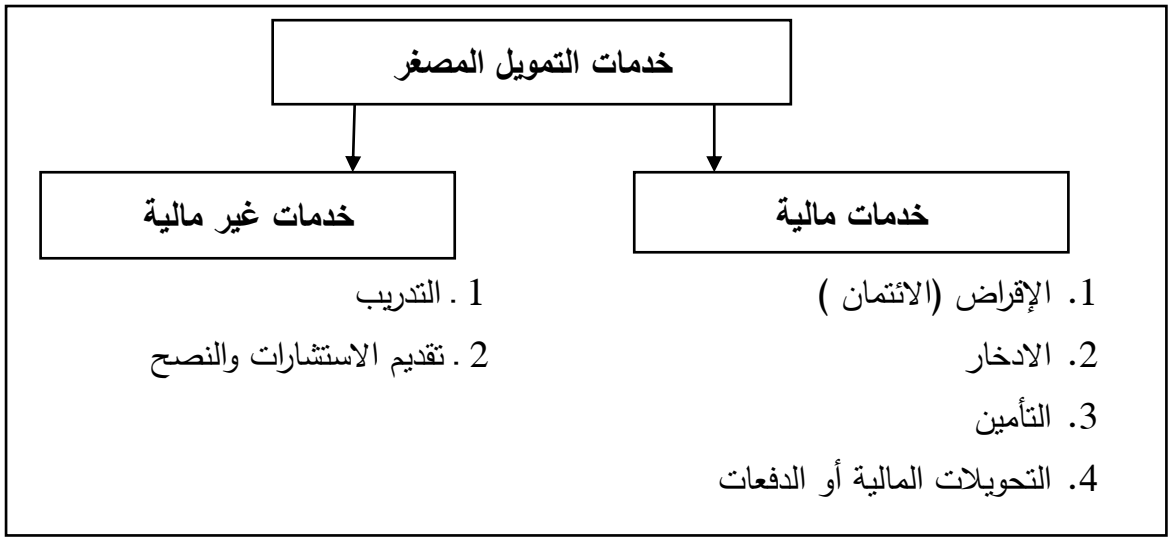

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص خصائص التمويل المصغر التالية:

- ✓ قرض صغير يمنح لفئة معينة من المجتمع هي فئة الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل.
- ✓ يتضمن خدمات مالية وأخرى غير مالية ذات أهمية كبيرة.
- ✓ "الدفع السريع لحصيلة القروض المتكررة بعد سداد القروض السابقة في مواعيدها " (براندسما، شوالي، ب/ت، 07).
- ✓ لا يتطلب الحصول عليه شروط وضمانات كثيرة.
- ✓ يسعى لتحقيق هدف اجتماعي هو مساعدة الفقراء في هذا العالم.
- ✓ يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التنمية المحلية، ودعم الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي وإدماجها في القطاع الاقتصادي.
- ✓ مصدر لتحسين مستوى معيشة الفقراء من خلال التأمين والادخار والتحويلات المالية.

ونظرا للهدف الاجتماعي النبيل الذي تقوم عليه فكرة التمويل المصغر، والتي تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، قامت بعض البنوك الإسلامية بتبني صناعة التمويل المصغر، حيث ظهر ما يعرف بالتمويل المصغر الإسلامي (التمويل الأصغر الإسلامي).

التمويل المصغر الإسلامي:

هناك عدة تعاريف أعطيت للتمويل المصغر الإسلامي أو كما يفضل البعض تسميته "التمويل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية "، لكننا سنكتفي بعرض تعريف واحد فقط شامل وجامع لمعنى التمويل المصغر الإسلامي، وهذا لأن أغلب التعاريف تصب في معنى واحد. جاء هذا التعريف في "دراسة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حيث تم النظر للتمويل المصغر الإسلامي بأنه:

<تمويل عيني أو مالي إلى المنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية، ويشمل المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، والتكافل**>** " (غانم، 2010، 28).

من خلال التعريف السابق يمكن القول أن التمويل المصغر الإسلامي هو:

<منح تمويل عيني أو مالي إلى الفئات التي تطلبه والتي عادة ما تكون من الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل، وفق صيغ ومبادئ الشريعة الإسلامية **>**.

وتحكم صناعة التمويل المصغر الإسلامي مبادئ شرعية أهمها ما يلي:

1) "تحريم الفائدة التقليدية على المال في حد ذاته أخذا أو عطاء.
2) عدم السماح بتمويل مشاريع تمارس أنشطة محرمة في الإسلام.
3) الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم (الحصول على الأرباح بمقدار تحمل الخسارة).
4) جميع العمليات المالية يجب أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اقتصادي حقيقي.
5) منع الاستغلال التعاقدي (جميع الأطراف المعنية يجب أن تكون على دراية تامة بشروط العقد) " (غانم، 2010، 29).

من خلال ما سبق نستنتج أن التمويل المصغر الإسلامي يتشابه مع التمويل المصغر التقليدي في نقاط معينة، ويختلف عنه في نقاط أخرى، فيما يلي توضيح لذلك:

❖ **أوجه التشابه:**

- كلاهما يمنح أموالا للفقراء.
- كلاهما يهدف إلى مساعدة الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر والحرمان.
- كلاهما يقدم خدمات مالية (التأمين، الادخار، التحويلات المالية...).

❖ **أوجه الاختلاف:**

يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم05: أوجه الاختلاف بين التمويل المصغر الإسلامي والتمويل المصغر التقليدي

التمويل المصغر الإسلامي	التمويل المصغر التقليدي
_ يقدم قروض عينية أو مالية. _ يقدم قروض بدون فوائد. _ يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. _ يشمل جميع صيغ التمويل الإسلامي.	_ يقدم قروض مالية نقدية فقط. _ يقدم قروض بفوائد رمزية أو بدون فوائد. _ يعمل وفق مبادئ منظمات التمويل المصغر العالمية.

المصدر: إعداد الطالبة.

2.2.2. نشأة وتطور التمويل المصغر:

ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في البنغلاديش من طرف البروفيسور محمد يونس سنة 1976، الذي قام بإنشاء بنك غرامين بهدف تمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع، ونظرا للنجاح الذي حققه هذا البنك حيث أثبت أن الفقراء أفراد موثوقين، إذ أنهم كانوا يرجعون مبالغ التمويل في آجالها، ظهرت بنوك أخرى تنشط في مجال التمويل المصغر منها: بنك سول في بوليفيا، ونظام (unit desa) في بنك ركيات (Ra kyat) الإندونيسي، وبنك القرية (village Bank) في أمريكا اللاتينية، والمجموعة الاستشارية لمعاونة أشد الناس فقرا (CGAP) عام 1995 من طرف البنك الدولي، وشبكة التمويل متناهي الصغر في الدول العربية (سنابل)، وغيرها. "وبعد انعقاد قمة التمويل الصغير في واشنطن في عام 1997 تأكد الاهتمام المتزايد بالتمويل الصغير...، بل وصل الحد أن اهتم البنك الدولي بهذه الصيغة على أمل أن تساهم في تخفيف حدة الفقر خاصة وسط النساء " (عبد الله علي، 2002، 247). كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، سنة دولية للتمويل المصغر. "وفي عام 2006 فاز بنك غرامين ومؤسسه محمد يونس بجائزة نوبل للسلام، واعتمادا على لجنة نوبل فإن التمويل الصغير يمكن أن يساعد الناس لكي يتخلصوا من الفقر، الأمر الذي يعتبر متطلبا سابقا للوصول إلى السلام الدائم والمستمر " (إسماعيل، 2008، 02). كل هذا زاد من الاهتمام بصناعة التمويل المصغر، حيث أصبح ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لأي دولة. وبرزت ظاهرة التبشير بالتمويل المصغر، حيث رفعت العديد من الشعارات التي نادت بالتمويل المصغر منها: "ثورة التمويل الأصغر"، "ديمقراطية رأس المال"، "القرض الصغير حق من حقوق الإنسان"، "أما الآن فيوجد على الساحة أكثر من عشرة آلاف منظمة تتعامل في الإقراض متناهي الصغر كوسيلة للحد من الفقر " (عقل، 2010، 24). وبهذا شهد التمويل المصغر انتشارا واسعا في دول العالم، حيث أنه "على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ما تزال صناعة التمويل الأصغر مسئولة عن النمو الهائل الذي حدث في الخدمات المالية الموجهة لصالح الفقراء، وتشير التقديرات إلى أنها تصل إلى أكثر من 150 مليون شخص في جميع أنحاء العالم " (ألن، بانيتا، 2010، 08)، ويمكن القول أن أغلبهم من النساء اللواتي وجدن في التمويل المصغر سبيلا للإبداع وإثبات الذات. "وهكذا وبمرور الزمن اتسع مفهوم الائتمان (الإقراض) الأصغر إلى التمويل الأصغر " (ليتلفيلد، هيلمز، 2006، 01)، وأصبح يشمل خدمات مالية وأخرى غير مالية.

والدول العربية كغيرها من دول العالم تبنت صناعة التمويل المصغر، وحاولت العمل بها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن مميزات هذه الصناعة في المنطقة العربية نذكر ما يلي :

جدول رقم06: مميزات صناعة التمويل المصغر في المنطقة العربية

مجال التمييز	الميزة
طبيعة مؤسسات التمويل المصغر	الغالبية العظمى من مؤسسات التمويل المصغر في المنطقة العربية عبارة عن منظمات غير حكومية غير ربحية.
منهجية الإقراض	تتمثل في الإقراض الجماعي التضامني والإقراض الفردي.
طبيعة المنتجات المالية المعروضة	تشكل قروض المشروعات المصغرة والصغيرة غالبية محافظ القروض كما هناك مجموعة من المنتجات المالية الأخرى كالقروض الاستهلاكية، قروض السكن والتعليم، القروض الموسمية وكذا المنتجات الإسلامية.
التوزيع الجغرافي لعدد المقترضين	خلال العام 2009 كانت مصر تحتل المرتبة الأولى في كونها تتعامل مع أكبر عدد من المقترضين في المنطقة (حوالي 66%)، تليها المغرب لكن بعد الأزمة السياسية التي تعرضت لها مصر ولا تزال إلى يومنا هذا، فقد فقدت هذه المكانة.
جودة المحفظة	تعتبر جودة المحفظة في المنطقة العربية فوق المتوسط على الرغم من التقلبات السوقية، وعدم الاستقرار السياسي، وكذا أزمة التخلف عن السداد، إلا أن التمويل لا يزال يتركز في مصر والمغرب بتغطيتهما 76% من إجمالي المقترضين و61% من إجمالي محفظة القروض حتى نهاية العام 2009.
الكفاءة والربحية	يمكننا القول أن مؤسسات التمويل المصغر في المنطقة العربية تحقق أرباحا لا بأس بها، حيث نجد أنها قد سجلت معدل عائد على الأصول قدر بـ 3,4% خلال العام 2009.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

هذا ونجد أن "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم أكثر من 60 مليون فقير... لا يحصل سوى 112 ألف شخص منهم على الخدمات المالية، وعلى أقل تقدير يحتاج 4,5 مليون فقير آخر إلى الحصول على الخدمات المالية، ويحتاج هؤلاء المقترضون المحتملون على الأقل إلى 1,4 بليون دولار في شكل قروض بالغة الصغر " (براندسما، شوالي، ب/ت، 02). كما تشير الإحصائيات إلى أنه أصبح حاليا يعمل بالمنطقة أكثر من 60 برنامج تمويل بالغ الصغر، يدار معظمها من طرف منظمات غير حكومية ومؤسسات شبه حكومية بما فيها بنوك مملوكة للدولة. ومن أنجح مؤسسات التمويل المصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: جمعية الأعمال في الإسكندرية، والبنك الوطني للتنمية وكلاهما مؤسسات مصرية، وتضم هاتين المؤسستين قاعدة عملاء تقدر بـ 35 ألف مقترض، بقيمة استثمار قدرت بحوالي 20 مليون دولار. هذا وتعتبر المغرب والضفة الغربية وقطاع غزة من البلدان العربية التي حققت أعمق نطاق وصول، أي أنهم تمكنوا من الوصول إلى أشد المقترضين فقرا .

وهكذا "أصبح التمويل البالغ الصغر أداة قوية معترفا بها في كافة أنحاء العالم لتخفيف حدة الفقر، ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص العمل، وحفز النمو الاقتصادي " (براندسما، شوالي، ب/ت، 05).

3.2.2. مبادئ التمويل المصغر وأهميته:

فيما يلي سنتطرق إلى المبادئ الأساسية للتمويل المصغر، وكذا الأهمية التي تلعبها هذه الصناعة.

1.3.2.2. مبادئ التمويل المصغر:

لقد تم وضع المبادئ الأساسية للتمويل المصغر من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، حيث تم المصادقة عليها في اجتماع لرؤساء الدول الأعضاء بها سنة 2004، وهذه المبادئ هي:

1) **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** إذ أن الفقراء مثلهم مثل غيرهم من الأفراد يحتاجون إلى خدمات مالية متنوعة تتلاءم وأوضاعهم، وتمكنهم من المضي قدما والاستمرار في مشاريعهم، فالقروض لوحدها لا تكفي بل يجب اعتماد مختلف الخدمات المالية (ائتمان، ادخار، تأمين، تحويلات)، والخدمات غير المالية (التدريب، الاستشارة).
2) **التمويل المصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** "إن الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، ويجعل التمويل بالغ الصغر من الممكن للأسر الفقيرة الانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم، وصحة أطفالهم " (غانم، 2010، 20).
3) **التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** لا تزال بلدان كثيرة تنظر إلى التمويل المصغر على أنه قطاع هامشي، تهتم به الجهات المانحة والحكومات لأجل التنمية المحلية فقط، لكن الوصول إلى هذا المطلب يستوجب الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء الذين يمثلون الأغلبية في كثير من الدول وخاصة الدول النامية.
4) **الاستمرارية المالية ضرورة للوصول إلى أكبر عدد من الفقراء:** "قابلية الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها، وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء " (غانم، 2010، 21). حيث أن معظم الفقراء لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية الكافية لاستمرارهم وهذا عائد في كثير من الأحيان إلى نقص مؤسسات الوساطة المالية أو بعض الخدمات الموجهة لهم، فإنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار لا يعد غاية في حد ذاته بل طريقة ووسيلة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من فقراء هذا العالم.
5) **التمويل المصغر يعنى بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة:** "إن تقديم التمويل للفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى تعبئة الادخار المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى " (غانم، 2010، 21)، وهنا يشار إلى أهمية إدراج القطاع المالي الرسمي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية) في قطاع التمويل المصغر، وتكريس مؤسساته لتبني هذه الصناعة ودعمها.

6) **لا يعتبر التمويل المصغر الأداة الأفضل لكل فرد وفي كل الظروف، فهو لا يقدم الحلول دائما:** فمن البديهي أن الأفراد الفقراء جدا، أو المعدومين الذين يعانون الجوع، وليس لديهم أي مصدر للدخل، لا يمكنهم استثمار أي قرض يمنح لهم بشكل جيد، فهم غير قادرين على السداد بالإضافة إلى كونهم في أمس الحاجة إلى خدمات أخرى تخفف عنهم أثر الفقر وتقلل من جوعهم ومعاناتهم مثل المنح الصغيرة، والتوظيف، وبرامج التدريب وكذا التوفير إن أمكن ذلك.

7) **تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويصعب عليهم الحصول على التمويل:** فالفقراء بالكاد يستطيعون إرجاع مبلغ التمويل، ولا يمكنهم تحمل أي عبء مالي إضافي. لكن تبقى تكلفة منح التمويلات الصغيرة لعدد كبير من العملاء أعلى وأكبر من تكلفة التمويلات الكبيرة التي تمنح لعدد قليل من العملاء، ويبقى مقدمو التمويل المصغر يعانون من مشاكل تغطية تكاليفهم التي لا تتم إلا بفرضهم فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، وهذا من شأنه أن يولد فجوة ويخلق خلل في الهدف الاجتماعي الذي تقوم عليه هذه الصناعة (صناعة التمويل المصغر).

8) **يتمحور دور الحكومة في تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:** "يمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية " (غانم، 2010، 22). كما يمكن للحكومات أن تساهم في دعم التمويل المصغر من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب تغطية أسعار الفائدة وكذا الابتعاد عن تشويه السوق ببرامج الإقراض المدعومة التي عادة ما تكون عالية التأخر في السداد وليس لها قابلية الاستمرار.

9) **يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه:** تحصل مؤسسات التمويل المصغر في بعض الأحيان على بعض التبرعات والهبات والقروض ورؤوس الأموال التي تسهم في دعمها مؤقتا، والتي تستخدم في تطوير البنى التحتية ورفع مقدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في نشاطه.

10) **العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:** فالتمويل المصغر يتطلب وجود مؤسسات قوية وذات سياسات تسييريه كفئة، تمكنها من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء، وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي ترمي إليها، والاستمرار في نشاطها دون أي مشاكل أو عوائق مالية أو تسييريه.

11) **قياس الأداء والإفصاح عنه يسهم في عمل التمويل المصغر بشكل أفضل:** فكل من المتبرعين، والمستثمرين، ومشرفي البنوك، والعملاء يحتاجون إلى مجموعة من المعلومات النمطية والدقيقة التي تخص الأداء منها: المعلومات المالية (نسبة الفوائد، ...)، والمعلومات الاجتماعية (عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم، مستوى فقرهم، ...)، وهذا من أجل الحكم على التكاليف وكذا تحديد المخاطر والعوائد.

2.3.2.2. أهمية التمويل المصغر:

يتمتع التمويل المصغر بأهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، وهذا لما يلي:

- ✓ يسهم التمويل المصغر في مساعدة المجتمعات المحلية من خلال دعم الفقراء وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.
- ✓ يسهم التمويل المصغر في خلق وضمان الأمن الغذائي والصحي والتعليمي للأسر الفقيرة، من خلال الدخل الذي يحصلون عليه من مشاريعهم المصغرة.
- ✓ يساعد التمويل المصغر المرأة على الاندماج في الحياة الاقتصادية، مما يكسبها الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل الإيجابي في المجتمع.
- ✓ "يخفف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة ومعيلها، أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل " (غانم، 2010، 23). وهذا الهدف لا يتحقق إلا إذا كانت هذه الأسر والعائلات تمتلك ثقافة ممارسة ورغبة في العمل والنهوض بالذات وتطويرها.
- ✓ يعمل التمويل المصغر على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات.
- ✓ يعد مصدر رئيسي لتوفير مناصب العمل، وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.
- ✓ يعتبر نموذج جديد وقوي قادر على منافسة المؤسسات المالية الرسمية، والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ✓ يسهم في إدراج الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي في القطاع الاقتصادي.

ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر في الشكل التالي:

شكل رقم06: الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر

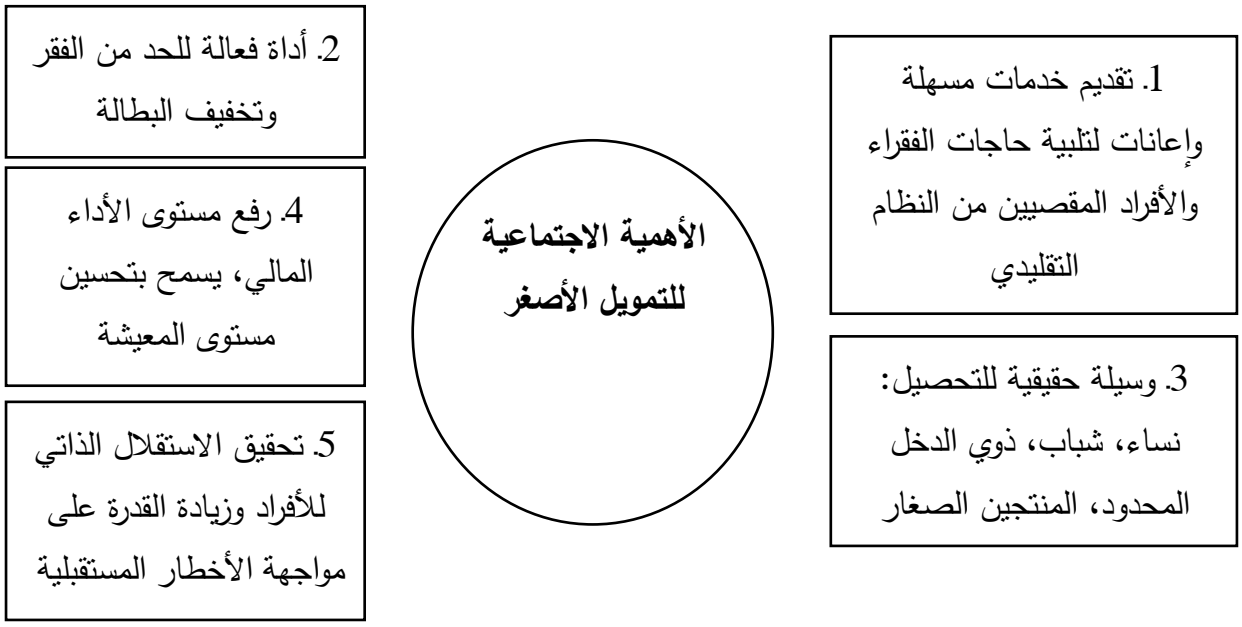

المصدر: (قماش، 2008، 40).

4.2.2. أنواع التمويل المصغر وأهم التحديات التي تواجه تطوره:

سنستعرض فيما يلي أهم أنواع التمويل المصغر، بالإضافة إلى أهم العقبات والتحديات التي تعترضه.

1.4.2.2. أنواع التمويل المصغر:

للتمويل المصغر ثلاثة أنواع والشكل التالي يوضحها:

شكل رقم 07: أنواع التمويل المصغر

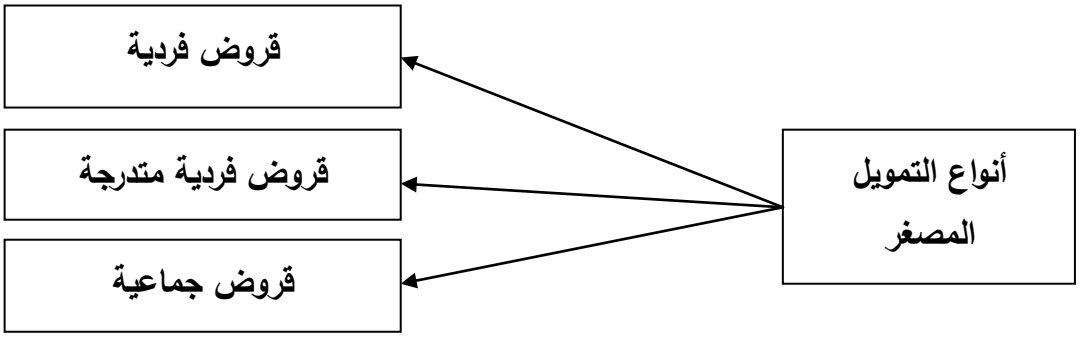

المصدر: إعداد الطالبة.

وفيما يلي شرح لهذه الأنواع:

1) قروض فردية: هذا النوع من القروض يقدم للعميل مرة واحدة فقط، أي أنه لا يمكن الحصول عليه بصفة متكررة، وهذا القرض يمنح عادة بهدف تلبية المقترض لاحتياجاته والإنفاق على مشروعه.

ويرتكز هذا النوع من التمويل المصغر على اعتبارين أساسيين هما:

- "المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.
- أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار العمل " (لطفي، 2013، 12).

فهذا النوع يستلزم من المقترض أن يكون قادرا على تحقيق دخل كافي لتسديد القرض، وكذا للإنفاق الاستهلاكي مع الاستمرار في النشاط.

2) **قروض فردية متدرجة:** إن القروض الفردية المتدرجة مثلها مثل القروض الفردية، لكنها تزيد عليها في إمكانية الفرد المقترض من الحصول على القرض لأكثر من مرة، لكن هذا بشرط أن يثبت أنه قادر على سداد القرض الأول، وهكذا فإن ثقة المؤسسة المقرضة تزيد من ناحية هذا المقترض، وهذا ما يشجعها على منحه قروض أخرى متتالية وقد تكون بقيم أعلى في كل مرة.

3) **الإقراض الجماعي:** "تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (05 إلى 10 أفراد)، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه " (لطفي، 2013، 14).

وهذا النوع من المشاريع يشبه شركات التضامن لكنه أقل حجما عنها، ويكمن الشبه بينهما في المسؤولية التضامنية للشركاء وكفالة بعضهم البعض في الوفاء بالديون، لكن هذه المسؤولية التضامنية عادة ما تكون سببا لانقضاء هذه المؤسسات، ففي حالة إفلاس أحد الشركاء أو وفاته أو امتناعه عن السداد لأي سبب تحل الشركة وتنقضي، ما لم ينص على خلاف ذلك في عقد تأسيسها.

2.4.2.2. أهم التحديات أو العقبات التي تواجه التمويل المصغر

منذ أن ظهر التمويل المصغر وهو يواجه تحديات وعقبات حالت دون وصوله إلى أهدافه الأساسية، ففي السنوات الأولى لظهوره كان التحدي الأساسي له هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم القروض وكذا تحصيلها من المقترضين المتمثلين في الفقراء وذوي الدخول المحدودة والعاطلين عن العمل، الذين يرغبون في إنشاء مشاريع مصغرة منتجة من شأنها خلق قيمة مضافة للاقتصاد، لكن حاليا لم يعد هذا التحدي موجودا إذ أن التمويل المصغر استطاع تطوير عملياته وخدماته المالية، حيث أصبح أوسع وأشمل من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المالية الجديدة (تأمين، ادخار، تحويلات مالية...)، وخدمات أخرى غير مالية كالتدريب وتقديم النصح والمشورة لعملائه. كما أن الاعتقاد الذي كان سائدا حول أن الفقراء لا يقومون بإعادة القروض التي تقدم لهم لم يعد سائدا، حيث أثبتت كل التجارب أن الفقراء أهل للثقة.

لكن مع مرور الزمن ظهرت هناك تحديات أخرى وقفت عائقا أمام تطور صناعة التمويل المصغر، سوف نذكر منها الآتي:

1. انعدام الخبرة والإلمام بالتمويل المصغر: حيث نجد أن بعض المناطق كآسيا وأمريكا اللاتينية لها خبرات كبيرة في صناعة التمويل المصغر تتجاوز العقدين من الزمن، على عكس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تبنت هذه الصناعة حديثا، والتي لا تزال تعاني من نقص الخبرات والإلمام بهذه الصناعة بشكل جيد مما يعد عائقا أساسيا أمام تطورها.

2. عدم التيقن السياسي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: "تعيق العوامل السياسية، بما فيها الصراعات المسلحة، تطور صناعة التمويل البالغ الصغر في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك استطاعت بعض البرامج تقديم الائتمان حتى في ظل أشد الظروف قساوة " (براندسما، شوالي، ب/ت، 13)، فأزمة الربيع العربي هذه كما يسميها السياسيون كانت سببا في تدهور اقتصاد كل الدول العربية التي تعرضت لها وبالأخص مصر وتونس والآن سوريا...إلخ.

3. الحواجز الاجتماعية والثقافية: هناك من يرى أن تأخر صناعة التمويل المصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا له بعد ثقافي وديني، فالديانة الإسلامية لا تحبذ تقاضي الفائدة على القروض وقد جاء تصريح مباشر على تحريم ذلك في القرآن الكريم، ولهذا فإن أغلب الأفراد يلجئون إلى البنوك الإسلامية للحصول على القروض، حيث أن البنوك الإسلامية تقوم بتقديم خدمات التمويل المصغر باستخدام مبادئ المعاملات الإسلامية مثل المضاربة، المرابحة والمشاركة.

4. عدم كفاية البنية الأساسية: إن أغلب الفقراء المحتاجين لخدمات التمويل المصغر يعيشون في مناطق نائية ذات بنية تحتية غير وافية، أو معدومة البنية التحتية، مما يجعل عملية إنشاء أي مشروع مهما كان صغيرا يكلف مبالغ كبيرة لا يستطيعون المجازفة وطلبها، كما أن تكلفة الوصول إليهم لتقديم الخدمات المالية المختلفة تكون هي الأخرى مرتفعة، مما يكلف مؤسسات التمويل المصغر تكاليف كبيرة هي في غنى عنها.

5. الحواجز القانونية والتنظيمية: إن القوانين والتنظيمات التشريعية لا تقف عائقا أمام التمويل المصغر، إنما هي تقيد هذه العملية بطريقة غير مباشرة إن أمكن القول، فبعض القوانين تقيد عملية قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات المالية حماية لمصالحها وخير مثال على ذلك مصر، كما أن بعض الدول تضع حدا أعلى لسعر الفائدة على القروض في إطار سياساتها الاقتصادية وهذا من شأنه أن يقيد أحجام القروض المقدمة ويقلل من فعالية صناعة التمويل المصغر.

5.2.2. مؤسسة التمويل المصغر وأهم نماذجها:

سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف مؤسسة التمويل المصغر، بالإضافة إلى عرض بعض نماذجها.

1.5.2.2. مؤسسة التمويل المصغر:

جميع التعاريف التي أعطيت لمؤسسات التمويل المصغر تصب في نفس القالب، ولهذا سنكتفي بعرض تعريف واحد هو: **<**مؤسسة التمويل المصغر هي المؤسسة التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة **>** (غانم، 2010، 19). ويشمل اصطلاح "مؤسسة تمويل مصغر" أو "مؤسسة تمويل أصغر" أو أي مرادف من مرادفات التمويل المصغر سابقة الذكر، مجموعة متنوعة من المنظمات التي تقدم الخدمات المالية منها:

- "الرسمية، مثل البنوك.
- شبه الرسمية، مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار...." (العوض، 2008، 04).

كما توجد منظمات غير رسمية مثل الممولين، وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن مؤسسة التمويل المصغر هي:

<منظمات رسمية، أو شبه رسمية، أو غير رسمية تقوم بتقديم مختلف الخدمات المالية اللازمة للفقراء المتعاملين معها، لإخراجهم من دائرة الفقر والحاجة **>**.

كما أن مؤسسات التمويل المصغر تقوم بمنح قروض صغيرة الحجم تتماشى وحجم المشروعات التي تتعامل معها، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

شكل رقم08: حجم القروض المقدمة من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر

قروض صغيرة الحجم	قروض متوسطة الحجم	قروض كبيرة الحجم

المصدر: (إليا، 2006، 06).

2.5.2.2. بعض نماذج مؤسسات التمويل المصغر:

يوجد في العالم العديد من مؤسسات التمويل المصغر_ لا يمكن عدها حتى_ ولهذا سنكتفي في دراستنا هذه بعرض النماذج، والتي تمكنت من تحقيق الهدف الأساسي الذي وجدت لأجله صناعة التمويل المصغر.

هذه النماذج التي سنتعرض إليها تتمثل في:

- بنك غرامين (بنغلاديش)، باعتباره أول مؤسسة للتمويل المصغر.
- بنك ركيات الإندونيسي، الذي يمكن القول أنه من أكبر مؤسسات التمويل المصغر في العالم.

- ❖ شبكة ACCION الدولية، وهي شبكة للتمويل متناهي الصغر.
- ❖ شبكة التمويل متناهي الصغر في الدول العربية (سنابل).
- ❖ بنك فيصل الإسلامي السوداني، باعتبار أن السودان من البلدان الرائدة في هذه الصناعة، وبالأخص صناعة التمويل المصغر الإسلامي.

1) بنك غرامين أو بنك الفقراء Gramen Bank :

"كلمة غرامين لفظ بنغالي، يعني الريف أو القرية " (العوض، 2008، 14)، ولهذا هناك من يسميه أيضا "بنك القرية ". وبنك غرامين هو أول بنك للتمويل المصغر في العالم، أسسه البروفيسور "محمد يونس " عام 1976 بعد أن لفت انتباهه أن السكان في قرى البنغلاديش يعانون الفقر المدقع، إذ أن أغلب رجالهم يمارسون الفلاحة في حين أن النساء يقمن بأعمال يدوية سعيا وراء زيادة دخلهم، لكن ذلك لم يكن يجدي نفعا. وبالرغم من أن محمد يونس كان أستاذا بجامعة تشتاغون (Chittagong) ولم يكن يعاني الفقر مثلهم إلا أن فكره وروحه الطيبة دعته للتفكير والبحث عن حل من شأنه مساعدة هؤلاء الأفراد وإخراجهم من معاناتهم، "فظهرت فكرة بنك القرية التي تقوم على إقراض مجموعة من سيدات القرية، وهن يتقاسمن القرض ويقدمن الدعم والنصيحة لبعضهن البعض، ويمثلن نوعا من الضغط على بعضهن البعض في سداد القرض وفوائده، وبالتالي فإن مجموعة السيدات يمثلن ضمانات لكل سيدة في المجموعة " (غانم، 2010، 27). وهكذا بدأ مشروع محمد يونس بإقراض مجموعة من النساء مبلغ ضئيل من المال لا يتجاوز 27 دولار بدون فائدة وبدون تحديد أجل للسداد، لكن هؤلاء النساء استطعن تسديد الدين في زمن قياسي وكذا ادخار بعض المال، وهكذا كانت نتائج هذا البنك باهرة أكدت أن الاعتقادات السائدة بأن الفقراء ليسوا أهلا للثقة خاطئة، وأنه يمكن أن تمنح قرضا لفقير بدون ضمانات فعلية، وفي عام 1983 أصبح بنك غرامين بنكا رسميا.

ويمكن تلخيص أهداف البنك فيما يلي: "تقديم التسهيلات المالية للفقراء، ومكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء، وخلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم، ومساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن.... ويتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية وتجمعهم الثقة والانسجام " (حسن، 2011، 141). وفي العام 2006 حصل بنك غرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام، وذلك لقاء النتائج التي حققها والتي كانت "أنه قدم قروضا لنحو 6,6 مليون فرد، 97% منهم من النساء، في نحو 700 ألف قرية....بلغت نسبة سداد القرض فيه 99% وهو مؤشر على نجاح القروض التي يقدمها هذا البنك " (الجمعة، 2008، 25). ويمكن القول أن جائزة نوبل للسلام كانت اعترافا بالهدف النبيل الذي سعى إليه هذا البنك ومؤسسه، والذي دعا العالم كله للاقتداء به والتكتل معا لمساعدة فقراء هذا العالم. لكن يبقى تركيز بنك غرامين على منح القروض للنساء أكثر من الرجال نقطة سوداء راسخة في أذهان أغلب البنغاليين، باعتبار البنغلاديش بلد مسلم متحفظ، إذ أن تركيز البنك على النساء بصفة كبيرة ساعد على تشتت العديد من الأسر بسبب المشاكل العائلية على حسب قول بعض الكتاب والباحثين الاقتصاديين. ورغم ذلك لا يزال بنك غرامين أو بنك الفقراء كما اشتهر ينشط

إلى يومنا هذا، حيث قام بتطوير العديد من الخدمات المالية التابعة للتمويل المصغر، كما أصبح له عدة فروع حول العالم، ومن النتائج التي وصل إليها بنك غرامين ما يلي:

- "حوالي 08 مليون فرد مقترض.
- تم تقديم أكثر من 8,7 بليون دولار كقروض.
- 83458 ألف قرية حصلت فيها تنمية بفضل هذا البنك.
- 2562 فرع لبنك القرية " (غانم، 2010، 27).

هذا و"يشكل هذا البنك أكبر برنامج إقراضي ريفي في بنغلاديش من خلال استمرار تركيزه على العملاء الفقراء " (حسن، 2011، 239). استطاع خلق عديد فرص العمل الذاتية للكثيرين ممن لم يكن لديهم أي عمل من قبل. وهكذا يعد بنك غرامين، أو بنك القرية، أو بنك الفقراء، اللبنة الأساسية لكل مؤسسات التمويل المصغر ومؤسسه محمد يونس المجسد الفعلي الأول لفكرة التمويل المصغر ككل في العالم، والمثال الحي لنجاح هذه التجربة واستمراريتها على مر السنين.

2) بنك ركيات (Ra kyat) الاندونيسي:

هو بنك تجاري تملكه الدولة الاندونيسية، يقوم بمنح قروض فردية فقط، يعتبر بنك ركيات من أكبر مؤسسات التمويل المصغر في العالم، إذ يتعامل مع حوالي 28 مليون زبون حول العالم. إلا أنه غير معروف كغيره من مؤسسات التمويل المصغر، يقدم هذا البنك مجموعة ناجحة من القروض أهمها: "كيوبيدز"، الذي بدأ في تقديمه منذ عام 1986، وكذا "سيم بيدز " التي تعد أداة توفير قام هذا البنك بتصميمها خصيصا لمقابلة الحاجات الخاصة لعملائه. وحاليا استحدث هذا البنك نظام جديد للتمويل المصغر يعرف بنظام "Unit Desa " وهو من أنجح الأنظمة في مجال التمويل المصغر في العالم.

ويبقى بنك ركيات الاندونيسي من أكبر مؤسسات التمويل المصغر التي عرفتها هذه الصناعة حول العالم، على الرغم من أنه لم يلقى الرواج والعالمية مثل بنك غرامين البنغالي.

3) شبكة ACCION الدولية:

وهي شبكة من مؤسسات التمويل المصغر، يقع مقرها في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تكونت هذه الشبكة من اتحاد مؤسسات التمويل متناهية الصغر في كل من أمريكا اللاتينية، جزر الكاريبي، آسيا، وأفريقيا، تقوم هذه الشبكة بخدمة أصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الشبكة الأمريكية. "قدمت الشبكة خدماتها عام 2004 إلى أكثر من 1,46 مليون مقترض نشط، وقد وزعت منذ 1992 قروضا بمبلغ 7,6 بليون دولار أمريكي لأكثر من 4,7 مليون فرد " (إليا، 2006، 31).

ويتلخص الهدف الأساسي الذي وجدت لأجله هذه الشبكة في العبارة التالية:

"في عالم يسكنه ثلاثة بلايين فقير يعيشون على أقل من 02 دولار يوميا، فإنه لا يكفي مساعدة 1000 أو 000 100 منهم، إن هدفنا هو إيصال التمويل متناهي الصغر إلى عشرات الملايين منهم_ بشكل يكفي لتغيير العالم _ " (إليا، 2006، 31). من خلال ما سبق يتضح لنا أن شبكة ACCION الدولية هي كغيرها من مؤسسات التمويل المصغر، تسعى لتحقيق هدف اجتماعي بحث هو مساعدة فقراء هذا العالم.

لكن يبقى تحقيق هذا الهدف يتطلب الكثير من الأموال، التي لن تكون التبرعات التي تحصل عليها هذه المؤسسات كافية، حيث توصلت هذه الشبكة بعد قيامها بجملة من الإحصائيات إلى أن الوصول إلى 500 مليون فرد فقير حول العالم يتطلب تكلفة تزيد عن 250 بليون دولار، وهو مبلغ جد ضخم من الصعب الحصول عليه، هذا ما دعاها لوضع استراتيجيات دائمة ومستمرة تمكنها من الحصول على الأموال الكافية للمضي في تحقيق هدفها النبيل، باعتبار أن أغلب مؤسسات التمويل المصغر "تعتمد بدرجة كبيرة على موارد تكون عادة ممنوحة من الخارج في شكل هبات ومساعدات، كما هو الحال بالنسبة لمصرف غرامين الذي يحصل على جزء مقدر من موارده من خارج البنغلاديش " (عبد الله علي، 2002، 253).

4) شبكة التمويل متناهي الصغر في الدول العربية (سنابل):

هي مؤسسة للتمويل المصغر في الوطن العربي، مقرها القاهرة (مصر)، طرحت فكرتها لأول مرة عام 2002، إثر اجتماع لسبعة عشر فردا من كبار ممارسي صناعة التمويل المصغر في المنطقة العربية، وكان الإطلاق الفعلي لشبكة التمويل المصغر الإقليمية الأولى من نوعها في العالم العربي عام 2004، "ومع نهاية عام 2005 أصبح عدد المؤسسات الأعضاء بها 45 مؤسسة تمثل 11 دولة عربية " (إليا، 2006، 79). وتقدم هذه الشبكة خدماتها إلى ما يزيد عن 80 % من عملاء التمويل المصغر في الدول العربية، أي حوالي 775 ألف تاجر صغير في الوقت الحاضر، تتمثل رسالة سنابل في "تعظيم الانتشار والوصول إلى أصحاب المصانع المتناهية الصغر العرب، وذلك عن طريق توفير ملتقى لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بهدف التعلم المشترك والتبادل المعرفي وتقديم خدمات بناء القدرات والترويج لاستخدام الممارسات الأفضل في التمويل متناهي الصغر " (إليا، 2006، 79). وتقوم الشبكة بعدة نشاطات وبرامج منها: برامج التدريب سواء تدريب المديرين أو تدريب مدراء مشاريع التمويل المصغر أي أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة، بالإضافة إلى نشاطات هدفها التواصل والترابط وتبادل الخبرات مثل المؤتمرات السنوية التي تعقدها الشبكة، وكذا النشرة التي تقدمها كل ثلاثة أشهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات التي تسعى من خلالها سنابل إلى دعم التمويل المصغر في المنطقة العربية. وتضم شبكة سنابل حاليا 88 مؤسسة عضو تنشط في مجال التمويل المصغر، تنتمي إلى 13 دولة عربية.

5) بنك فيصل الإسلامي السوداني:

تعتبر السودان من البلدان العربية الرائدة في مجال التمويل المصغر، حيث كانت لها تجارب عدة في هذا المجال، من أهمها شركة التنمية الريفية (1980)، ومؤسسة التنمية الاجتماعية (1997)، لكن تبقى المؤسسات التي تنشط في مجال التمويل المصغر الإسلامي أكثر من غيرها في هذا البلد، خاصة بعد أن أصبح النظام المصرفي السوداني يقوم على الصيرفة الإسلامية، ومن بين مؤسسات التمويل المصغر الإسلامي في السودان نذكر: ديوان الزكاة الذي يعتمد على جمع الصدقات من أصحابها، ومنحها لمستحقيها الذين يحددهم الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في الآية (60) من سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ صدق الله العظيم. هذا بالإضافة إلى بنك فيصل

الإسلامي السوداني، الذي يعتبر من أفضل مؤسسات التمويل المصغر الإسلامي في السودان، "ففي مطلع أفريل 1977 تم تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني، وهو مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية..... وفي 18 أوت 1977 سجل البنك كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925، ليباشر أعماله فعليا اعتبارا من ماي 1978 " (جبريل، 2006، 496)، حيث يقوم بمنح التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية ضمن استراتيجية معينة هدفها تحقيق البعد التنموي للمصارف الإسلامية وتقليل المخاطر وتوزيعها، وكذا الوصول إلى أكثر عدد ممكن من العملاء ونشر الوعي المصرفي الإسلامي بينهم. وربط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية للتخفيف من ظاهرة الفقر، مستخدما في ذلك العديد من صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المشاريع المصغرة والصغيرة كالمرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، المزارعة....، "وقد بلغ معدل العائد الفعلي لتمويل المنشآت الصغيرة نسبة 16% خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 في حين أن متوسط عائد البنك الصافي 12% " (غانم، 2010، 33)، وهذا إن دل على شيء فعلى نجاح هذا البنك. ويقوم بنك فيصل الإسلامي بمنح العديد من الامتيازات لعملائه من أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالأخص الزراعة والصناعة، حيث تحصل من خلالهما على عوائد مرتفعة ساعدت على نجاحه واستمراره.

من كل ما سبق يمكن القول أن التمويل المصغر يعتبر ملجأ جيد لأصحاب المشاريع، حتى يتمكنوا من جعلها موضع التطبيق وتجسيدها فعليا على أرض الواقع، حيث يلعب دورا كبيرا في دعم إنشاء وترقية وتنمية هذه المؤسسات المصغرة، من خلال خدماته المالية وغير المالية.

3.2. دور التمويل المصغر في دعم إنشاء وترقية المؤسسة المصغرة

يعتبر التمويل المصغر الملجأ الرئيسي للعديد من فقراء العالم، وغيرهم من الفئات المقصات من النظام المالي الكلاسيكي، من خلال الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها مؤسساته المنتشرة عبر العالم. والتي أثبتت نجاعتها في هذا المجال، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم البرامج التي وضعت بهدف دعم عملية إنشاء وترقية المؤسسة المصغرة، كما سنتطرق إلى حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة هذه المؤسسات، وكذا العناقيد الصناعية كاستراتيجية لدعم تنافسية المؤسسات المصغرة، ثم الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة.

1.3.2. برامج دعم إنشاء وترقية المؤسسة المصغرة

تهدف برامج دعم المؤسسات المصغرة إلى مكافحة الفقر، وكذا دعم التنمية الاقتصادية من الأسفل. ولهذا يمكن القول أن هناك ثلاث أهداف أساسية لبرامج دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وترقيتها، تتمثل في ما يلي:

- "دعم إنشاء المؤسسات المصغرة: وهي تتوجه نحو الفئات الأشد فقرا من أجل مساعدتهم على إطلاق نشاطات اقتصادية وتشغيلها.
- دعم نمو المؤسسات المصغرة: وتهدف إلى زيادة قدرات الإنتاج للمؤسسة ودعم إنشاء مناصب الشغل في المؤسسات المصغرة.
- دعم تحول المؤسسات المصغرة: وتهدف إلى مساعدة المؤسسات المصغرة على التحول " (قماش، 2008، 52)، وهنا نعني بالتحول تطور المؤسسات المصغرة ونموها لتصبح مؤسسات صغيرة تستخدم التكنولوجيا.

والشكل التالي يوضح لنا أهداف التدخل في إطار برامج دعم إنشاء وترقية المؤسسات المصغرة بشكل أوضح.

شكل رقم 09: أهداف التدخل في إطار برامج دعم المقاولة المصغرة

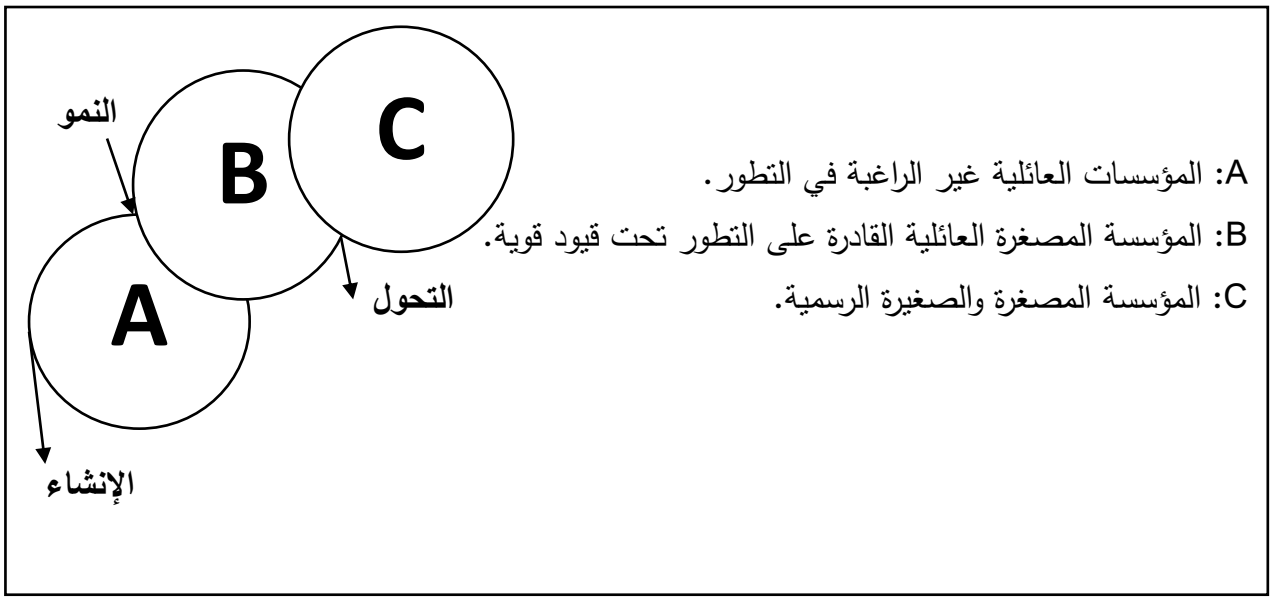

المصدر: (قماش، 2008، 52).

ومن أهم البرامج التي وضعت لدعم إنشاء وترقية المؤسسة المصغرة نذكر ما يلي:

1. **البرامج متعددة الخدمات:** يهدف هذا البرنامج إلى دعم عملية إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال تعبئة وسائل كبيرة لتقديم عدد كبير من الخدمات مثل: التكوين، التسويق، البحث العلمي، رأس المال، الإنتاج، الهياكل القاعدية، والتمويل، "تم إطلاق هذه البرامج أولا في الهند خلال الستينيات من القرن 20 م، ثم تم تبنيها من طرف دول أخرى (كينيا، بنغلاديش، ودول أفريقيا جنوب الصحراء)، تتميز بتكلفتها المرتفعة نتيجة تعبئتها للخبرة التقنية الأجنبية " (قماش، 2008، 53).

2. **برامج التمويل المصغر:** ويقوم هذا البرنامج على تقديم خدمات مالية للمؤسسات المصغرة مثل: القرض (الائتمان)، التحويلات أو الدفعات المالية، التأمين، والادخار، وقد بدأ هذا البرنامج لأول مرة عبر تقديم قروض مصغرة فقط للمؤسسات المصغرة المعاشية، بهدف مكافحة الفقر، ثم اتسعت لتشمل ثلاث اتجاهات أساسية هي:

- ✓ "الادخار: بهدف تلبية طلب زبائنها على منتجات الادخار ولضمان استقرار قاعدتها للأموال القابلة للإقراض.
- ✓ استهداف المؤسسة المصغرة المهيكلة بشكل أفضل، أي ذات الإمكانات الجيدة للنمو.
- ✓ تقديم خدمات غير مالية (تكوين، استشارة.....) " (قماش، 2008، 53).

3. **البرامج المتجهة نحو تطوير الطلب:** يقف وراء تبني هذه البرامج تقدير مزدوج يتمثل في:

- ❖ عدم كفاية وعدم استقرار الطلب: وهذا يعد المشكلة الأساسية التي يواجهها عدد كبير من المؤسسات المصغرة التقليدية التي تنشط في أسواق مشبعة.
- ❖ خلق فرص اقتصادية للمؤسسات المصغرة من خلال تحرير الاقتصاديات النامية، وهذا من أجل تمكينها من الإنتاج في قطاعات مستخدمة التكنولوجيا بشكل أكبر.

وتنقسم البرامج المتوجهة نحو تطوير الطلب إلى مجموعتين هما:

- **برامج التكنولوجيا المكيفة (المناسبة):** وتتمثل في البرامج القطاعية التي تقوم على مراقبة فرص الإنتاج الموجودة في قطاعات نشاط المؤسسات المصغرة، وتمويل التكنولوجيا والتكوين اللازمين لاستغلال هذه الفرص، وهذا من أجل دعم نشاط المؤسسات المصغرة في السوق غير المشبعة، مما يساعد على نموها وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة.
- **برامج الربط البيني للمؤسسات:** تساعد الروابط البينية المؤسسات على تكوين علاقات تجارية مفيدة، تعود على جميع الأطراف المشاركة بالنفع، حيث تسمح لزبائن المؤسسات المصغرة بالتفرغ لنشاطهم الأساسي، كما تساعد هذه المؤسسات المصغرة بتطوير وضمان استقرار الطلب على منتجاتها.

4. **السياسات الاقتصادية الكلية:** تهدف هذه السياسات إلى خلق مناخ ملائم ومساعد لنشاط المؤسسات الاقتصادية، الذي يترجم في آثاره على أسواق المدخلات والمخرجات، هذه الآثار تتمثل في:

- **التأثير على العرض:** ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

_ إقامة إطار مؤسساتي قليل التقييد للمؤسسات المصغرة في مجالات التشريع، الجباية.....إلخ.

_ ضمان تموين منتظم بالمدخلات للمؤسسات الاقتصادية، وولوج أسهل نحو التمويل.

- **التأثير على الطلب:** ويمكن أن يتم هذا التأثير بطريقتين:

_ طريقة غير مباشرة: عبر سياسة للتحويلات، هادفة إلى رفع دخول الفئات محدودة الدخل (الزبائن الرئيسيون للمؤسسات المصغرة).

_ طريقة مباشرة: عبر طلب تفضيلي من طرف الحكومة على منتجات المؤسسات المصغرة.

والشكل التالي يلخص لنا برامج دعم إنشاء وترقية المؤسسة المصغرة:

شكل رقم 10: برامج دعم وترقية المؤسسات المصغرة

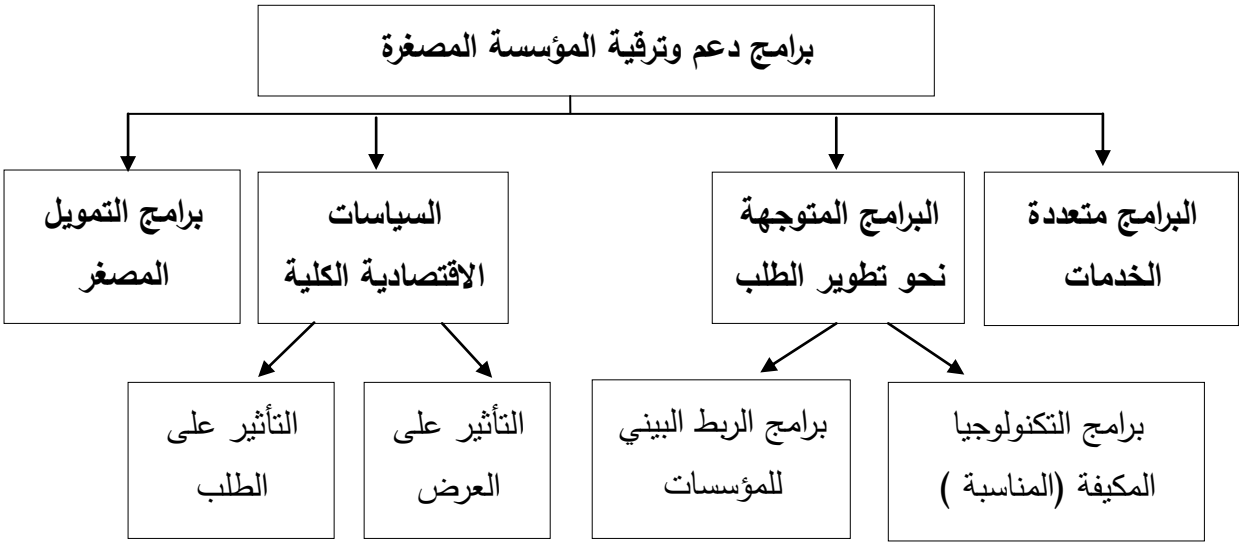

المصدر: إعداد الطالبة.

2.3.2. برامج التمويل المصغر الداعمة للمؤسسة المصغرة في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها صناعة التمويل المصغر في دعم العديد من المشروعات خاصة المصغرة منها، باعتبار هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا هي الأخرى في خلق العديد من فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، فقد أعطت قيمة كبيرة لهذه المؤسسات المصغرة وفسحت المجال أمام الأفراد الراغبين في انجازها اعترافا منها بأهميتها. "لكن نظرا للمخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، فقد اضطلعت بهذا التمويل هيئات حكومية مدعومة من طرف الدولة أو شبه حكومية تعمل تحت نظارتها " (سليمان، عواطف، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، 2013، 03). وفي هذا الإطار تبنت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات وقوانين وبرامج من شأنها دعم هذه المؤسسات المصغرة، أهمها برامج التمويل المصغر الداعمة لإنشاء وترقية هذه المؤسسات، والتي سنكتفي بذكر الأهم منها والمتمثلة فيما يلي:

1. برنامج الجمعية الوطنية للتطوع (تويزة): توجد في الجزائر حوالي 15 منظمة غير حكومية ذات حجم لا بأس به، تنشط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، من بين هذه المنظمات غير الحكومية <الجمعية الوطنية للتطوع >، التي طورت خبراتها في مجال القرض المصغر، وبالتالي أصبحت من أهم برامج دعم المؤسسات المصغرة. "أنشأت الجمعية الوطنية للتطوع (تويزة) سنة 1989 على اسم ممارسة عريقة في عدة مناطق من الوطن تتمثل في (تويزة)، التي تعني اشتراك الجهود الفردية في أعمال للتضامن بين الأفراد أو للمصلحة العامة، بالإضافة إلى الجمعية الوطنية للتطوع (تويزة) في الجزائر، تضم شبكة تويزة أيضا Touiza Solidarité منذ 1995 بفرنسا، وTouiza Solidarida منذ 1996 بإسبانيا، توظف الجمعية 10 موظفين دائمون، و20 خبيرا متطوعا، وتضم في عضويتها حوالي 6000 مشترك " (قماش، 2008، 161).

من بين الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج نذكر الآتي:

- نشر ثقافة التطوع والتضامن (تويزة)، في المجتمع الجزائري خاصة الشباب.
- تنشيط الاقتصاد التضامني، من خلال دعم الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم في شتى المجالات.
- السعي إلى تقليص الهوة ومعالجة الاختلالات الجهوية خاصة بين الشمال الجزائري وجنوبه، وذلك من خلال إقامة مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مكافحة الآفات الاجتماعية وحماية المحيط من خلال قيامها بأنشطة تربوية وتكوينية.

كما تجدر الإشارة إلى أن جمعية (تويزة) تقوم بتقديم خدمات مالية أهمها خدمة القرض المصغر، الذي يوجه إلى تمويل التجهيزات الإنتاجية لصالح المستفيدين وتبلغ قيمة هذا القرض المصغر كأقصى حد 350000 دج.

2. صندوق الزكاة: "هو هيئة دينية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91_ 82 المؤرخ في 07 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 25 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد.... ويعمل هذا الصندوق الذي تأسس عام 2003 في الجزائر تحت وصاية الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها " (نشاد، 2006، 27)، يقوم بتسييره ممثلين من اللجان، والأئمة، وكبار المزكين، ويعتبر صندوق الزكاة "أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر يضم 48 لجنة ولائية، وأكثر من 500 لجنة قاعدية وأكثر من 14000 خلية مسجدية ويسخر أكثر من 90000 متطوع " (قماش، 2008، 165)، يعمل هذا الصندوق وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، حيث يقوم بجمع أموال الزكاة من أصحابها وإعادة توزيعها على مستحقيها كما حددهم القرآن الكريم (الآية 60 من سورة التوبة)، وتظهر مساهمة صندوق الزكاة في دعم المؤسسة المصغرة عبر صندوق استثمار أموال الزكاة، "الذي يمول عبر تخصيص 37,5 % من الحصيلة الولائية للزكاة للاستثمار عندما تفوق هذه الأخيرة 05 مليون دج، تحت شعار (لا نعطيه ليبقى فقيرا، وإنما ليصبح مزكيا) " (قماش، 2008، 165). إذا تأملنا جيدا شعار هذا الصندوق نجد أن فكرته خرجت من مجرد منح الزكاة للفقراء، وإنما أصبح للزكاة منحى آخر أو بعد آخر هو دعم الفقراء من خلال أموال الزكاة ليبدؤوا بمشاريع بناءة من شأنها إخراجهم من بؤرة الفقر، وجعلهم أفراد مزكين. حيث يلعب صندوق الزكاة الجزائري دورا مهما سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي من خلال ما يلي:

- الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره.
- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي بين أفراد المجتمع.
- محاربة الاكتناز.
- مكافحة البطالة، وإعادة توزيع الدخل.
- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي.

ويمكن تلخيص الدور الاجتماعي والثقافي لهذا الصندوق في الشكل التالي:

شكل رقم11: الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة

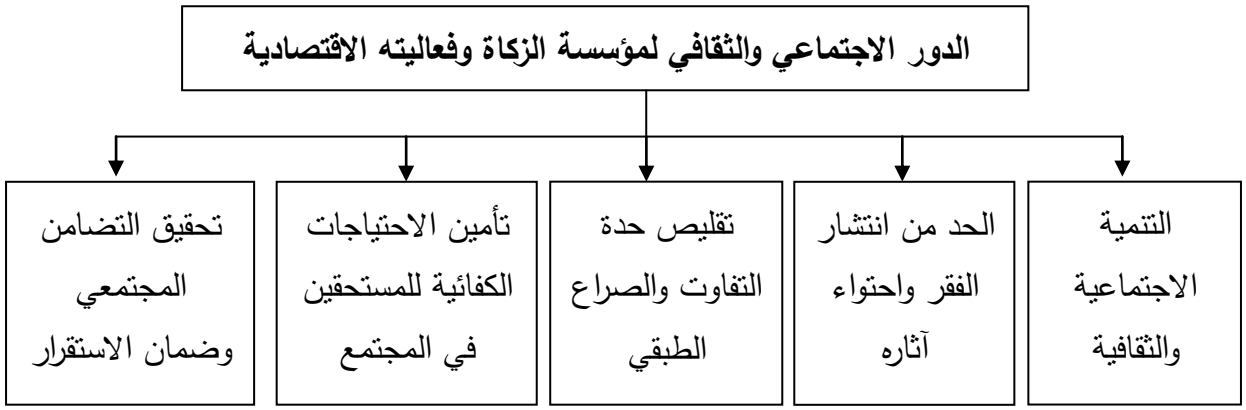

المصدر: (صالحي، 2012، ع12، 19).

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): "أنشئ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94_ 09 الصادر بتاريخ 1994/05/26، والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1999/07/06 " (لوكادير، 2012، 53_54)، وهذا بهدف معالجة آثار تسريح العمال عقب تبني سياسة التعديل الهيكلي، و"ابتداء من سنة 2003 أوكلت إليه مهمة تسيير برنامج عمومي لدعم إنشاء أنشطة اقتصادية من طرف البطالين " (قماش، 2008، 159)، ويعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الأول من نوعه على المستوى العربي، والثاني على المستوى الأفريقي بعد جنوب أفريقيا، "تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ في 2004/01/03 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06، إذ تم تكليف الصندوق بالمساهمة في تمويل إحداث المؤسسات المصغرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35_50 سنة، ومنح لهم امتيازات تتمثل في تقديم قروض بدون فائدة وامتيازات جبائيه عند مرحلة إنجاز الاستثمارات " (لوكادير، 2012، 54)، فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير، حيث أصبح بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة، يعمل على دعم خلق مناصب الشغل للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة. "وقد جاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرتقي حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية وذكائه حتى يرى مشروعه النور ويتجسد في الميدان " (بن شهرة، 2009، 294). فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعتبر من أهم البرامج الداعمة للمؤسسات المصغرة في الجزائر، باعتبار أن التشغيل من أهم دوافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان، وهو الهدف الأساسي

للصندوق، الذي يقوم على محاربة البطالة وتوجيه الموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج. وتتدرج قروض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ضمن الصيغة التمويلية الثلاثية أي: [الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، البنك، المستفيد]، ويمكن للمستفيد أن يقدم مساهمة نقدية أو بطريقة أخرى. وتتمثل الفئات التي تستفيد من الصندوق في ما يلي:

جدول رقم07: بعض الفئات المستفيدة من (CNAC)

المستفيد	مجال ومبلغ الاستفادة
البطال حامل لشهادة التكوين المهني	اقتناء سيارة، أو ورشة، مبلغ القرض بقيمة 500000 دج
البطال الحامل لشهادة جامعية	التكفل بكراء المحل الخاص لإنشاء مؤسسة جماعية، مبلغ القرض بقيمة 10000000 دج.
البطال القادر على العمل في مجال المقاولة	التكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدمات، مبلغ القرض بقيمة 500000 دج.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

هذا وتقوم هذه الوكالة بمنح ثلاثة سنوات لتسديد القرض الرئيسي، وسنه واحدة لتسديد الفوائد.

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): "تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 " (لوكادير، 2012، 48)، وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتبع تنظيما لوزارة التضامن الوطني، وتقع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لمجمل نشاطاتها، "وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر " (سليمان، عواطف، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، 2013، 06). ولا تقوم هذه الوكالة بمنح المستفيدين المساعدات المالية فقط، بل تتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، والتكوين، وكذا إشراكهم في المعارض والصالونات المنظمة بهدف تشجيع التعارف فيما بينهم واكتساب الخبرات. وتتلخص مهام هذه الوكالة فيما يلي:

- "تسيير جهاز القرض المصغر.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم " (قماش، 2008، 155).
- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة لأصحاب المشاريع الحاصلين على قروض مصغرة من الوكالة.
- متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون من الوكالة، وضمان احترامهم للبنود والشروط المتفق عليها.
- مساعدة المستفيدين الحاصلين على القروض المصغرة، عند الحاجة، وهذا لتسهيل تنفيذ مشاريعهم.

وتعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل (سلفة بدون فوائد، لا تتجاوز 100000 دج وقروض لا تتجاوز 1000000 دج). كما تقوم بتقديم القروض لفئات معينة، وفي أنشطة محددة، سنوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم 08: المستفيدين والأنشطة التي تمنحها الوكالة ANGEM

المستفيدين من القروض التي تمنحها الوكالة	الأنشطة التي تمولها الوكالة
_البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. _النساء اللواتي يرغبن في العمل في البيوت. _الأفراد الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي. _ الحرفيين. _حاملي شهادات التكوين المهني. _المواطنين الساكنين بالمناطق الريفية.	_الصناعات الغذائية. _الصناعة الجلدية. _الصناعة الخشبية. _الفلاحة (تربية المواشي، فلاحة الأرض). _الصناعة التقليدية. _الخدمات والصحة. _المباني والأشغال العمومية. _صناعة الألبسة (الجاهزة، خياطة، نسيج).

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

5. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): <هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة جميع نشاطاتها، ويسير الوكالة مجلس توجيه، ويصادق على تنظيمها وعلى القرارات المقترحة من طرف المدير العام للوكالة وتتوفر على لجنة مراقبة > (شويمات، 2010، 172). وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، "بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003" (بن جيمة، 2010، 39)، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، وقد بدأت الوكالة نشاطها الفعلي في جوان 1996. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة للعام 2006 قد "وصلت إلى 71638 مؤسسة مصغرة من شأنها خلق 201828 منصب شغل وهذا للجنسين " (شويمات، 2010، 164).

هذا وتسعى هذه الوكالة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تقديم الدعم والتوجيه للشباب لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ نشر مختلف الإعلانات والامتيازات الممنوحة لكي يتمكن الشباب من الاطلاع عليها.
- ✓ "تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوو المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة، إضافة إلى تعبئة القروض ومسار التركيبة المالية " (بن جيمة، 2010، 40).
- ✓ تشجيع الاستثمار عبر كامل التراب الوطني وكذا توسيع شبكة الخدمات.
- ✓ امتصاص البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة بواسطة المؤسسات المصغرة.
- ✓ ترسيخ الثقافة المؤسساتية في أدهان الشباب الجزائري.

- ✓ إقامة علاقات مع مختلف البنوك والمؤسسات المالية في إطار التمويل المالي للمؤسسة.
- ✓ "إحداث قوائم للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا " (بن جيمة، 2010، 41).

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمنح نوعين من التمويل هما:

- ➢ **التمويل الثنائي (LA FINANCEMENT MIXTE):** والذي تتشكل تركيبته المالية من:
- ✓ "المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتباين حسب مستوى الاستثمار " (منشورات ANSEJ).

ويتمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي في مستويين، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 09: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	حتى000 000 5 دج	%29	%71
المستوى الثاني	من 100 000 5 دج إلى 000 000 10 دج	%28	%72

المصدر: منشورات ANSEJ .

- ➢ **التمويل الثلاثي (LA FINANCEMENT TRIANGULAIRE):** وتتشكل تركيبته المالية:
- ✓ "المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع " (منشورات ANSEJ).

والجدول التالي يوضح لنا الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بمستوييه:

جدول رقم 10: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 000 000 5 دج	%29	%01	%70
المستوى الثاني	من 001 000 5 إلى 000 000 10 دج	%28	%02	%70

المصدر: منشورات ANSEJ .

3.3.2. حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة ومساندة المؤسسات المصغرة

تعتبر حاضنات الأعمال إحدى أساليب المرافقة التي وضعتها الحكومات للأخذ بيد المؤسسات المصغرة ومساندتها ودعمها للوصول إلى الهدف الذي وجدت لأجله، وكسب مكانتها في السوق. "ويرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم " (القهيوي، الوادي، 2012، 122)، لتتحول هذه الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة. لكن يعزى الظهور الفعلي للحاضنات إلى بداية أعوام الثمانينات، "وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم نذكر أن هناك حاليا حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما " (الزين، 2010، 07)، كما نجد أن الدول العربية هي الأخرى لها نصيبها من هذه الصناعة حيث تشير إحصائيات أجريت عام 2003 إلى امتلاك كل من مصر والجزائر لـ 10 محاضن لكل واحدة منهما، والبحرين وتونس محضنة واحدة لكل منهما والمغرب محضنتين. والشكل التالي يبين لنا أهم مراحل تطور الحاضنات في العالم:

شكل رقم 12: مراحل تطور عملية الاحتضان

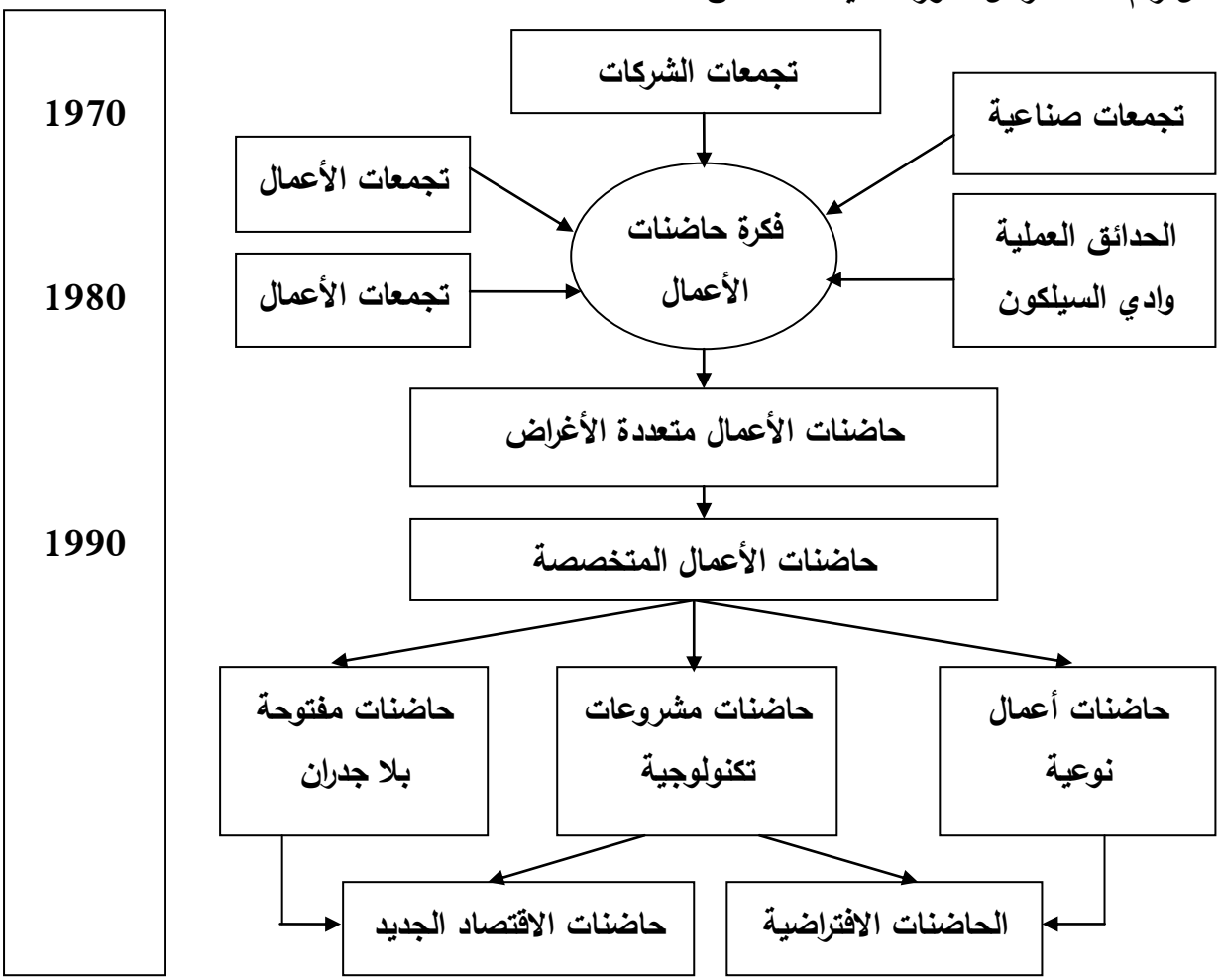

المصدر: (أل فيحان، سلمان، 2012، ع30، 86).

وفيما يلي سنستعرض بعض التعاريف التي وضعت للحاضنات، وكذا أهم أنواعها، بالإضافة إلى أهميتها، كما سنعرج إلى حاضنات الأعمال في الجزائر وواقعها.

1.3.3.2. تعريف حاضنات الأعمال:

هناك عدة تعاريف أعطيت لحاضنات الأعمال كل حسب وجهة نظره، وقبل عرض التعاريف التي اخترناها تجدر الإشارة إلى أن "لفظ الحاضنة مأخوذ من جدر الفعل حضن، مثلا يحضن الطير بيضه، تحضن الأم أطفالها " (أل فيحان، سلمان، 2012، ع 30، 79).

كما أن "مفهوم الحاضنة مستعار من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها ممن يحتاجون فور ولادتهم إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة تساعدهم على تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم، والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة " (كريم، عدمان، 2006، 550). وفيما يلي بعض التعاريف التي وردت حول صناعة حاضنات الأعمال:

التعريف الأول: <حاضنات الأعمال هي مؤسسة قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني)، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة > (بن نعمان، 2011، 19).

من التعريف نجد أن حاضنات الأعمال مؤسسات مستقلة قانونيا هدفها الأساسي توفير الخدمات والتسهيلات المختلفة لأصحاب المؤسسات المصغرة لمساعدتهم ودعمهم حتى يتمكنوا من تجاوز مرحلة الانطلاق التي تعد من أصعب المراحل في حياة المؤسسات المصغرة، كما أن هذه الحاضنات قد تكون مؤسسات عمومية تابعة للدولة، أو مؤسسات خاصة، أو مختلطة.

التعريف الثاني: <حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح، ويقلل حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها > (غياط، بوقموم، 2009، 58_ 59). من خلال التعرف يتضح لنا أن حاضنات الأعمال بمثابة بيئة متكاملة، تعمل على رعاية المؤسسات المصغرة لمدة محددة لا تتجاوز الثلاث سنوات، وهذا للتقليل من حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات والتي يمكن أن تكون سببا في فشلها.

التعريف الثالث: حسب المفوضية الأوربية:

<حاضنات الأعمال (مشاتل الأعمال)، هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو والنجاح، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات مشتركة (هاتف، فاكس، أجهزة إعلام آلي...)، وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا > (بن نعمان، 2011، 20).

هذا التعريف الذي وضعته المفوضية الأوربية، يؤكد أن الحاضنات تعد ملجأ جيد للمؤسسات المصغرة التي أنشئت حديثا، إذ تساعدها على النمو والنجاح من خلال ما تقدمه لأصحابها من مساعدات ومساندة، وهذا بهدف دعم التنمية المحلية ونقل التكنولوجيا.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

<حاضنات الأعمال هي مؤسسات قائمة بذاتها، قد تكون عمومية، خاصة، أو مختلطة، تعمل على مساعدة ومساندة المؤسسات المصغرة حديثة النشأة، لزيادة حظوظها في النمو والنجاح، لمدة محددة لا تتجاوز ثلاث سنوات كأقصى حد >.

وتقدم حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات تتمثل في ما يلي:

- "**الخدمات الإدارية**، (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات...).
- **خدمات السكرتارية**، (معالجة النصوص، تصوير مستندات، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنيت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية.....).

- **الخدمات المتخصصة**، (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة، وإدارة المنتج، خدمات تسويقية....) " (القهيوي، الوادي، 2012، 92).
- **الخدمات التمويلية**، وتتمثل في مساعدة أصحاب المشاريع على الحصول على التمويل اللازم من خلال البرامج الحكومية لتمويل مشاريعهم المصغرة.
- **الخدمات العامة**، وتتمثل في توفير الأمن وأماكن للتدريب، والحاسب الآلي، والمكننة.
- **المتابعة والخدمات الشخصية**، من خلال تقديم النصح والمعونة بصفة سريعة ومباشرة.

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 13: الخدمات التي تقدمها الحاضنات

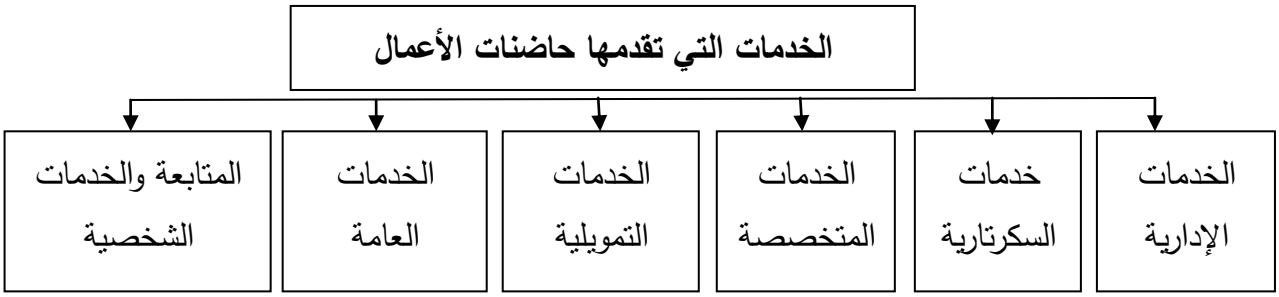

المصدر: إعداد الطالبة.

2.3.3.2. أنواع حاضنات الأعمال:

لقد تعددت أنواع حاضنات الأعمال حيث اختلف الباحثون والاقتصاديون في معايير تصنيفها، وفي دراستنا هذه اخترنا أن نعرض الآتي:

1. حاضنات الأعمال العامة: "تركز على جدب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة " (غياط، بوقموم، 2009، 59). وتتعامل هذه الحاضنات مع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه الحاضنات إلى "تنمية وتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي بتسهيل إنشاء مؤسسات وخلق مناصب شغل، فمثلا في الولايات المتحدة التي قطعت شوطا كبيرا في مجال حاضنات الأعمال نجد مدينة (Sant Jose) في كاليفورنيا، مولت سنة 1996 حاضنة ذات هدف غير ربحي" (بن نعمان، 2011، 21).

2. حاضنات الأعمال الدولية: "يركز هذا النوع من الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بغية تسهيل دخول المؤسسات الأجنبية إلى هذه الدول من جهة، وتنمية وتأهيل المؤسسات المحلية للتوسع وولوج الأسواق الخارجية من جهة أخرى" (غياط، بوقموم، 2009، 59). وهذا النوع من الحاضنات يسعى إلى مد المؤسسات المصغرة حديثة النشأة بكل العون والمساندة في المجال التكنولوجي، وتعريفها بالمؤسسات الأجنبية من أجل كسب خبرات جديدة وتنمية عملها بشكل جيد، يتماشى والمعايير الدولية.

3. حاضنات الأعمال المتخصصة: يسعى هذا النوع من الحاضنات إلى الاعتناء بتنمية الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد بها، وهذا من خلال "إعادة الهيكلة الصناعية أو دعم صناعات معينة، أو خلق فرص عمل لتخصصات مستهدفة لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص" (غياط، بوقموم، 2009، 59). فهذه الحاضنات تسعى إلى دعم صناعات معينة وفي تخصصات محددة، من أجل دعم اقتصاد مناطق تحتاج إلى تنمية.

4. حاضنات الأعمال التكنولوجية (الحدائق العلمية): تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية من أهم وحدات الدعم العلمي والتجديد التكنولوجي، التي تنتمي إلى الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، "وتهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأبحاث والإنجازات العلمية والتكنولوجية، وتجسيدها على الواقع العملي في شكل مشروعات ناجحة " (غياط، بوقموم، 2009، 60). وتمثل مخابر البحث والتجديد التكنولوجي التابعة للجامعات ومراكز الأبحاث العلمية النواة الأساسية لهذه الحاضنات، "حيث قامت الولايات المتحدة سنة 1993 بإنشاء حاضنة أعمال متخصصة في المجال التكنولوجي باسم TEN بمعنى The Entreprise Network من طرف مجموعة من المؤسسات في كاليفورنيا في منطقة تسمى وادي السليكون، وقد انضمت إليها بعد ذلك وكالة أبحاث الفضاء NASA كأهم ممول للحاضنة، قدرت ميزانية TEN بـ 1,5 مليون دولار ساهمت NASA بـ01 مليون دولار ومبنيين بمساحة 4500م² " (بن نعمان، 2011، 21). وقد وضع لهذه التجربة شبكة مكونة من حوالي 300 مستشار، وفي العام 2001 كانت النتائج التي حققتها هذه المؤسسة تشير إلى نجاح 65 مؤسسة بشكل كبير، و25 مؤسسة في حالة متوسطة، مع فشل 10 مؤسسات فقط، كما كانت قيمة المؤسسات الناجحة 40 مليار دولار، وهذا يعد إنجازا كبيرا لهذه المحاضن.

كما هناك من يقسمها إلى: حاضنات أولية، حاضنات إقليمية، حاضنات صناعية، حاضنات القطاع المتخصص، حاضنات تقنية، حاضنات بحثية، حاضنات افتراضية، وحاضنات الإنترنيت.

هذا وتصنف حاضنات الأعمال على أساس معيار الملكية إلى: حاضنات الأعمال العامة، حاضنات الأعمال الخاصة، وحاضنات الأعمال المختلطة.

3.3.3.2. أهمية حاضنات الأعمال:

تلعب حاضنات الأعمال أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة بالأخص باعتبارها الأكثر هشاشة وتأثرا بالمحيط، تتمثل هذه الأهمية في ما يلي:

- ✓ تقديم الاستشارة والرعاية للمؤسسات حديثة النشأة.
- ✓ "تقديم تمويل ميسر للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي.
- ✓ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات و/أو تطويرها وكل ما يتعلق بتحسين الجودة.
- ✓ إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة، سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة " (بن نعمان، 2011، 22_ 23).

- ✓ توفير مبنى فيه مكاتب الإدارة للمؤسسات المصغرة والصغيرة، بالإضافة إلى قاعة استقبال مستقلة أو مشتركة، بالإضافة إلى تجهيزات الاتصال كالهاتف، الفاكس.... إلخ.
- ✓ تقديم المساعدة للمؤسسات المحتضنة في حالة قيامها بصيانة التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية وتزويدها بقطع الغيار التي تحتاجها.

ويمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال في الشكل التالي:

شكل رقم14: أهمية حاضنات الأعمال

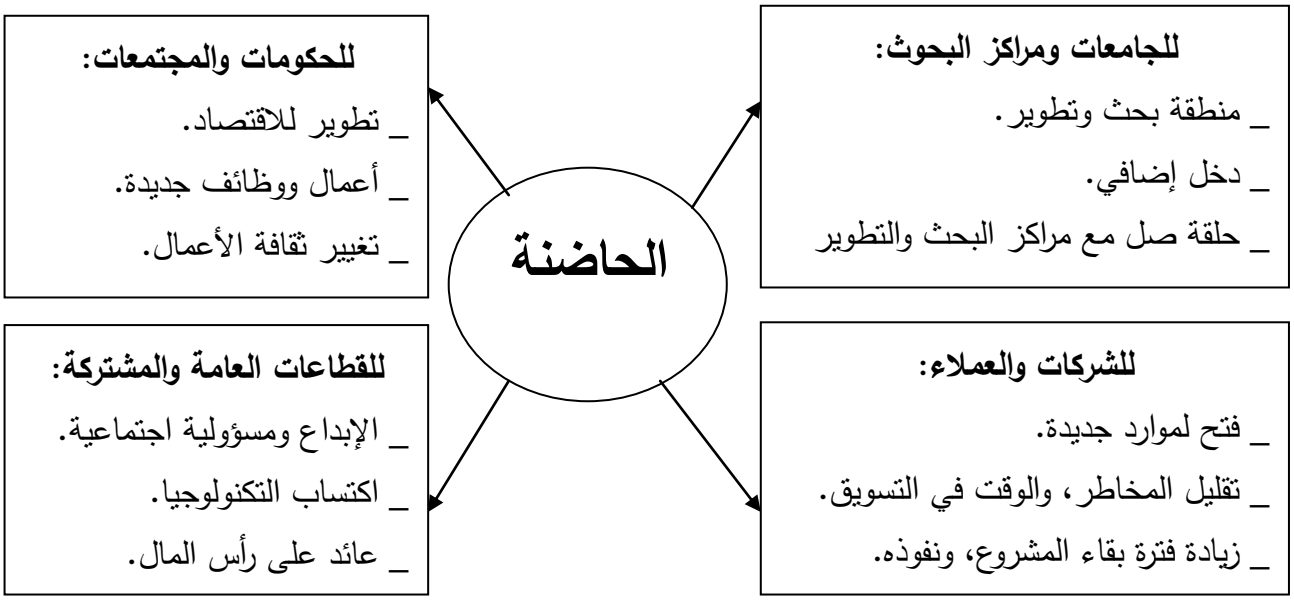

المصدر: (جوادي، عبد اللاوي، ب/ت، 09).

4.3.3.2. حاضنات الأعمال في الجزائر:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المحاضن في دعم ومساعدة المشاريع المصغرة والصغيرة حديثة النشأة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فإن الجزائر كغيرها من الدول الأخرى اهتمت بهذا المجال وأعطته أهمية كبيرة، "حيث تم إنشاؤها طبقا لنص المادة 12 من القانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 " (لوكادير، 2012، 36). ثم بعد ذلك صدر القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات في 25 فيفري 2003 ضمن المرسوم التنفيذي رقم 03_ 78، وتم تعريفها في المادة الثانية منه كما يلي: **<**مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون في ثلاثة أشكال:

- ❖ **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ❖ **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- ❖ **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث **>** (بن نعمان، 2011، 40 _41).

وتهدف هذه المحاضن إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تقديم الإرشادات والخدمات اللازمة للمؤسسات حديثة النشأة خاصة المصغرة منها.
- ✓ تشجيع نمو المشاريع الحديثة.
- ✓ "المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- ✓ تقديم الدعم الفني لمنشئي المؤسسات الجدد " (غياط، بوقموم، 2009، 63).
- ✓ استقبال واحتضان المؤسسات حديثة النشأة ومرافقتها لفترة معينة، وكذا دعمها ودعم أصحابها.
- ✓ "تلقين أصحاب المؤسسات المحتضنة مبادئ تقنيات التسيير خلال فترة الاحتضان.
- ✓ توفر المشتلة للمؤسسات المحتضنة استقبال المكالمات الهاتفية، والفاكس، توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق، واستهلاك الكهرباء والغاز والماء، وذلك بناء على طلب المؤسسات " (بن نعمان، 2011، 41).

وقد تم في الجزائر خلال العام 2003 إنشاء المحاضن التالية:

محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو.

4.3.2. العناقيد الصناعية كاستراتيجية لدعم وتنمية وتعزيز تنافسية المؤسسة المصغرة

تعتبر العناقيد الصناعية إحدى أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية المؤسسات المصغرة، حيث أثبتت التجارب الدولية أهميتها في دعم هذه المشروعات في أسواقها المحلية، والعالمية، وتحقيق مزايا تنافسية على مستوى القطاع الذي تنشط فيه وعلى مستوى الدولة ككل، إضافة إلى تقليل التكاليف الإنتاجية بصورة عامة.

1.4.3.2. مفهوم العناقيد الصناعية:

في الحقيقة ليس هناك تعريف محدد للعناقيد الصناعية، حيث "يرى مايكل بورتر أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية.... ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة، أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين " (بلقاسم، 2007، ع07، 172). ويظهر مفهوم العناقيد الصناعية باعتباره استراتيجية لحل المشكلات التي تواجهها المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، سواء في مجال التمويل، التسويق أو التكنولوجيا، المترتبة عن صغر حجم هذه المشروعات وتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة. "وتعرف العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة متكاملة من الصناعات والكيانات اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية " (حسن، 2011، 125)، حيث تعتبر العناقيد الصناعية سلسلة كاملة للقيمة المضافة، كما يعتبر "العنقود سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق بين عناصرها، وذات العلاقة بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية " (بلقاسم، 2007، ع07، 173). ومن الأمثلة المعروفة للعناقيد الصناعية نذكر: وادي السليكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا/ روتردام (المواصلات)، الهند/ بنغالور (الاستعانة بمصادر خارجية

للبرمجيات)، هوليود/ أمريكا (الأفلام)، فرنسا/ باريس (الموضة)، جنوب أفريقيا (الماس)، اليابان (الآلات الأوتوماتيكية، السيارات، وأجهزة الفاكس)، ألمانيا (المطابع، الكيماويات والسيارات)، إيطاليا (السيراميك، الأحذية، المعدات).

وتتميز العناقيد بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ✓ القدرة على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج، وبتكاليف أقل نسبيا من تكلفة استيرادها، وهذا له أثر إيجابي على القدرة التنافسية للصناعات على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- ✓ "عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية " (بلقاسم، 2007، ع07، 174).
- ✓ تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، لضمان نجاح العناقيد ونموها واستقرارها.
- ✓ تتركز جغرافيا حسب نوع العنقود، فيجب أن يكون التركيز على مستوى مدينة واحدة أو مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها.

2.4.3.2. نشأة وتطور العناقيد الصناعية:

تعتبر فكرة العناقيد الصناعية أحد الأساليب الهامة التي تقوي قدرات المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها التنافسية، في مواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم وما يترتب عليه وحدة المنافسة العالمية داخل السوق المحلية، ويمكن أن نشير إلى أهمية تكوين مثل هذه العناقيد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة، وكذا تفضيل المنتجين التواجد بالقرب من عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتواجد فيها الصناعات المغذية، ويمكن القول أن العناقيد تمر بثلاث مراحل أثناء تشكلها، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

1. **مرحلة نشأة العناقيد الصناعية:** في هذه المرحلة تبدأ العناقيد الصناعية بالتشكل، حيث تقوم مؤسسات مصغرة أو صغيرة بالتعاقد مع مؤسسات كبرى، لتكون بذلك مؤسسات مغذية لها، كما في الشكل التالي:

شكل رقم 15: مرحلة تشكيل العناقيد

ما قبل مرحلة العنقود	العناقيد الناشئة
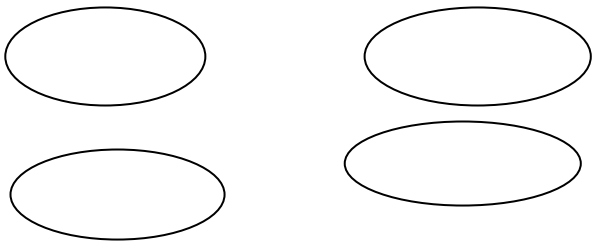	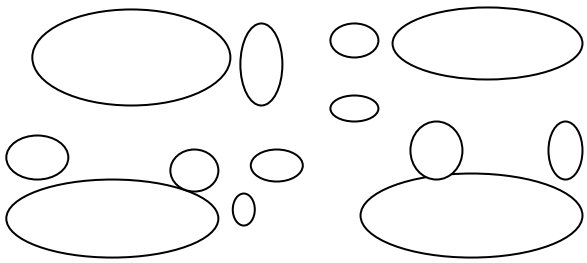

المصدر: (بلقاسم، 2007، ع07، 178).

2. **مرحلة توسيع العناقيد الصناعية:** في هذه المرحلة تنتهي عملية تكوين العنقود ويبدأ هذا الأخير في التطور والنمو، وخاصة في ظل توافر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود، ووجود المنافسة بين المؤسسات العاملة.

شكل رقم 16: توسع وتطور العنقود الصناعي

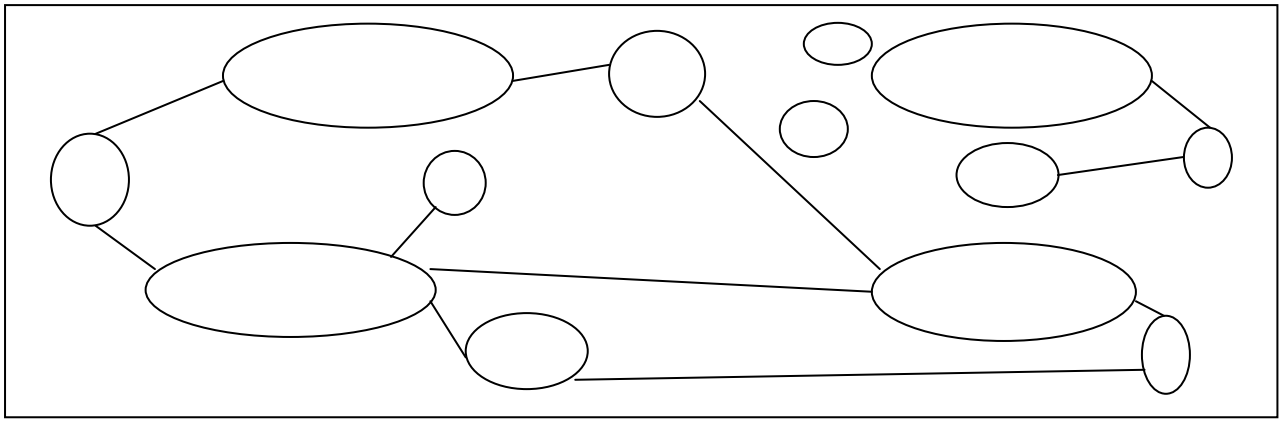

المصدر: (بلقاسم، 2007، ع07، 179).

3. **مرحلة العناقيد الصناعية المتكاملة:** في هذه المرحلة تزداد العناقيد تطورا، وكمثال على هذه المرحلة، نأخذ عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف الصناعتين إلا أن هناك نقطة اتصال بينهما تكمن في عملية بناء المطابخ التي تشتمل على الأجهزة المنزلية. والشكل التالي يوضح لنا طبيعة التشابك في العناقيد المتكاملة.

شكل رقم 17: العنقود الصناعي المتكامل

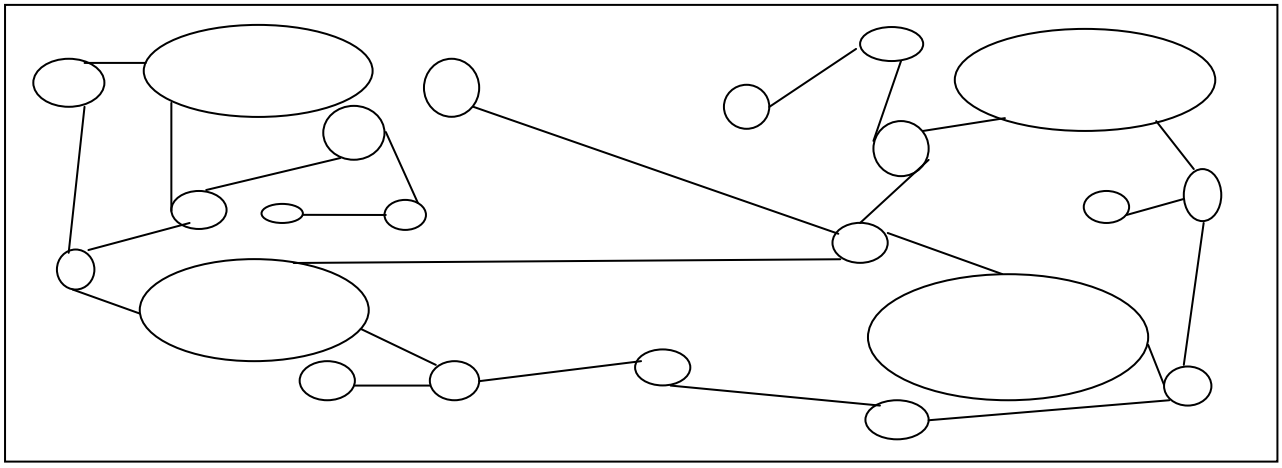

المصدر: (بلقاسم، 2007، ع07، 179).

ويعتبر العمل داخل عنقود صناعي بمثابة مزية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، حيث يقدم لها الحلول المتكاملة لمشاكلها، وكذا القدرة على استشراف المستقبل وزيادة الإنتاجية، والتطوير والاستمرارية.

5.3.2. الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة

لا يختلف اثنين حول أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار في المؤسسات المصغرة، في خلق العديد من مناصب الشغل ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، "فالاستثمار بالمعنى الاقتصادي الحقيقي هو <أي استثمار يهدف إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي> " (شقيري، عزمي سلام، 2009، 16)، ولهذا تهتم مختلف دول العالم على اختلاف سياساتها ومستويات تقدمها بدعم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعه والعمل على ضمان استمراريته لما له من دور حيوي في التنمية المحلية، "ويعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزمه من رأس المال لخلق فرص العمل " (بوسهمين، 2010، 211). كما يعد إحدى دعائم تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر، وتقليص الهوة الطبقية في المجتمع، ولهذا يكتسب قطاع المؤسسات المصغرة أولوية كبيرة في الكثير من الدول، ومنها الجزائر التي قامت بإنشاء عديد الهياكل والمؤسسات ووضع برامج تنموية مكنتها من تطوير مؤسساتها المصغرة وتحقيق نتائج جيدة على مستوى الاقتصاد المحلي.

ويتجلى الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في النقاط الآتية:

1. **توفير فرص العمل:** "لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى التي اعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الاقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل " (علوني، 2010، ع10، 173)، حيث تعتبر المؤسسات المصغرة المصدر الرئيسي لتوفير مناصب الشغل، سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد السواء، فالبطالة والتي تعد "حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكنهم لا يحصلون عليه، وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل " (بوزيان، 2011، 06)، تعد من أكثر المشاكل التي تعاني منها دول العالم على اختلاف درجة تقدمها، وهذا لما لها من بعد اجتماعي وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، "لذلك فإن زيادة معدل التشغيل وبالتالي تخفيض معدل البطالة يعتبر من أهم المعايير التي تحتكم إليها الحكومات " (شقيري، عزمي سلام، 2009، 203). وبهذا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة في توفير فرص العمل والحد من هذه المشكلة (مشكلة البطالة)، حيث تشير الدراسات إلى "أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة " (بوسهمين، 2010، 213). هذا وتعتبر المؤسسات المصغرة مجالا لتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، باعتبار أن أغلب العاملين فيها ليس لهم أي خبرة أو خبراتهم منخفضة، فهي تسمح لهم مع مرور الوقت من اكتساب الخبرة والمهارة وتجعل منهم إداريين وفنيين أكفاء.

2. تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: "الصناعات الصغيرة تغذي الصناعات الكبيرة "، عبارة غالبا ما تتردد على أسماعنا، هذه العبارة تدل على الأهمية الكبيرة والدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة بالنسبة للصناعات الكبيرة، حيث أن القاعدة الرئيسية لتنمية هذه المؤسسات المصغرة والصغيرة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى، وذلك من خلال التعاقد، "بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات المصغرة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي " (علوني، 2010، ع10، 174)، ويمكن إيضاح مساهمة الاستثمار في المؤسسات المصغرة في التنمية الصناعية المتكاملة فيما يلي:

- ✓ تدعيم الصناعات الكبيرة، وذلك لكون هذه المؤسسات بمثابة قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الكبيرة.
- ✓ تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي، من خلال إسهامها بمجموعة من المنتجات وتوفيرها لبعض المكونات التي تقوم عليها صناعات أخرى.
- ✓ مساعدة المؤسسات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق.

3. الرفع من مستوى الصادرات: تعتبر الصادرات والتصدير عملية ذات أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، حيث توصلت العديد من الدراسات والبحوث إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا من شأنه تعجيل عملية النمو الاقتصادي للدولة، "كما أثبتت العديد من المعطيات أن الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كاستراتيجية حققت الكثير من وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات أخرى " (علوني، 2010، ع10، 174)، وهذا إن دل على شيء فعلى قدرة المؤسسات المصغرة على إعادة التوازن إلى موازين المدفوعات وخاصة للدول النامية.

4. تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: تعتبر المؤسسات المصغرة أداة جيدة للاستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة، وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا نتيجة للمنافسة فيما بينها أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة، فهذه المؤسسات تسعى إلى كسب مكانتها في السوق من خلال الإبداع والتنويع في المنتجات.

5. تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع: حيث تلعب المؤسسات المصغرة دورا فعالا في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، وهذا يتعارض مع الاعتقادات التي تقوم على "أن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة " (علوني، 2010، ع10، 175)، فإذا ما تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات المصغرة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

6. المساهمة في جدب المدخرات: تعتبر المؤسسات المصغرة مجالا خصبا لجدب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا، مما جعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين يفضلون استثمار مدخراتهم في مشروعات مصغرة تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم، بدلا من صرفها في مجالات أخرى غير إنتاجية وليس لها أي عائد.

7. المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات المصغرة تجعل منها أداة جد هامة لتحقيق التنمية الاجتماعية، حيث تسهم هذه المؤسسات في نشر الوعي الإنتاجي بين أفراد المجتمع، والتشجيع على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، التي لازمت المجتمعات لا سيما الريفية منها لسنين طويلة، حيث تنتشر هذه المؤسسات على مدى اتساع الدول، فهذه المؤسسات لها تأثير إيجابي على سلوكيات الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، من خلال نقلها للتكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية، وكذا جدب أكبر عدد من الشباب البطال الذي يعاني من الفراغ والضياع، الذي عادة ما يقود إلى تفشي الظواهر السيئة والآفات الاجتماعية التي تؤثر سلبا على المجتمع ككل.

8. أداة لمحاربة الفقر: "لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسات المصغرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر، فمعظم الدول تعاني من الفقر وخاصة الدول ذات الدخل الضعيف مثل دول جنوب الصحراء في إفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والدول العربية " (علوني، 2010، ع10، 176)، حيث لجأت معظم الدول على اختلاف درجة تقدمها إلى سياسة القرض المصغر لتمكين الفقراء من خلق أنشطة خاصة بهم من شأنها مساعدتهم على تحسين مستوى معيشتهم، حيث أشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى حوالي مليار شخص حول العالم. كما أشار إلى أن الاعتماد على الاستثمار في المؤسسات المصغرة في محاربة الفقر قد أثبت ناجعته في الكثير من التجارب العالمية، ولعل أهم وأبرز هذه التجارب تجربة gramen Bank في البنغلاديش.

9. توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية: تعتبر الهجرة إلى المدن أو النزوح الريفي من أكثر المشاكل التي تواجهها الدول النامية، حيث أن الظروف المعيشية الصعبة والبطالة والفقر وانعدام أو قلة البنى التحتية في المناطق الريفية تجعل سكانها يهاجرون إلى المدن ويشكلون تجمعات سكانية عشوائية طالما كانت عاملا مشوها لجماليات تلك المدن وبؤرة لتفشي الآفات الاجتماعية، هذا ما دع الحكومات لتبني سياسات من شأنها دعم النشاطات في الأرياف وخلق فرص للعمل بها، وكذا فك العزلة عن هذه المناطق، لتشجيع القرويين على البقاء في قراهم، ومن أهم هذه السياسات وأنجعها المؤسسات المصغرة.

10. تدعيم دور المرأة: بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره حول الأهمية التي تلعبها عملية الاستثمار في المؤسسات المصغرة، لا تزال هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية، أبرزها الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي وبالأخص المرأة الريفية، حيث تستوعب هذه الاستثمارات عدد كبير من النساء في مجالات عديدة كإنتاج الألبسة الجاهزة، التطريز، صناعة الحلويات....إلخ من المشروعات الأسرية المنتجة، التي من شأنها دعم مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني والحد من نسبة بطالة هذه الفئة التي تمثل عنصر فعال في أي مجتمع.

3. المنهجية:

تضمنت منهجية البحث الخطوات التالية:

شكل رقم 18: خطوات منهجية الدراسة

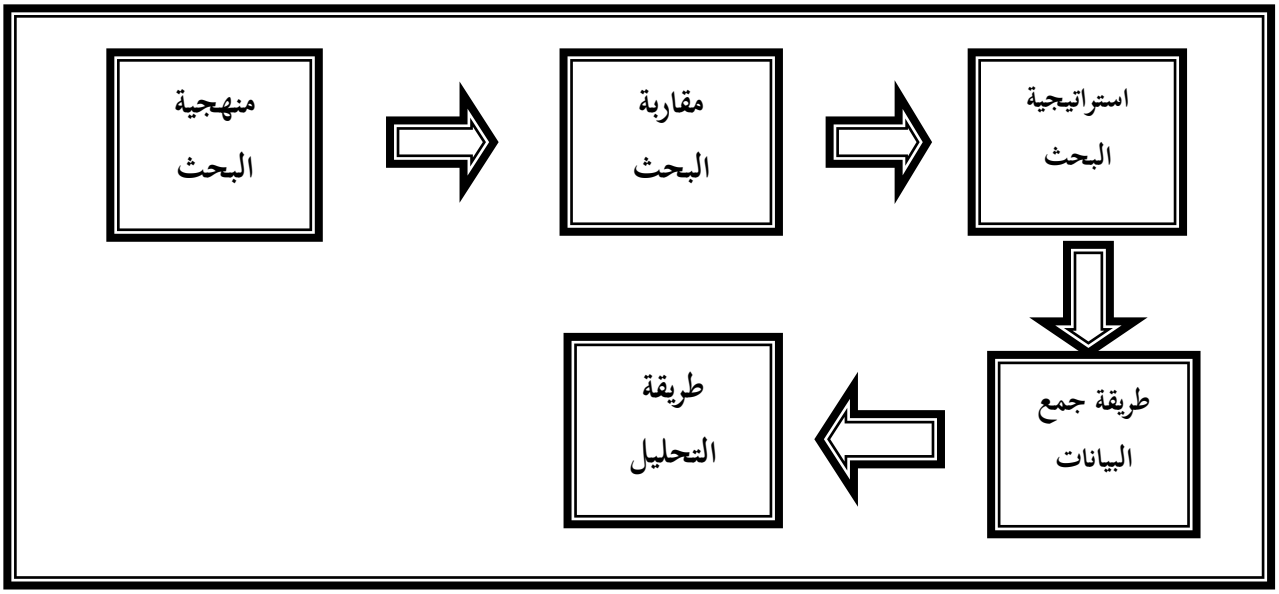

المصدر: إعداد الطالبة.

1.3. منهجية البحث:

"لقد اختلف الناس في تعريف العلم، وقيمه ومفاهيمه على مر العصور، وإن هذه التعاريف أصبحت الآن تراثية وتاريخية، وأن السعي وراء تعريف شامل جامع، مانع، صحيح من جميع جوانبه، قد يقضي أو يهوي إلى الدوران في حلقة مفرغة " (إدريس، 2010، 135)، وتعود صعوبة إيجاد تعريف متفق عليه للعلم لأسباب كثيرة تتصل في مجملها بشروط صحة التعريف من الناحية المنطقية، فالمواضيع التي وجهت للعلوم المختلفة ليست ذات طبيعة واحدة ولا ذات خصائص موحدة. <و العلم هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة > (شروخ، 2003، 09)، ومن التعاريف الكثيرة التي وردت حول العلم "تعريف كونانت (Conant) الذي يرى أن العلم <سلسلة من تصورات ذهنية ومشروعات تصورية مترابطة متواصلة هي نتاج لعمليتي الملاحظة والتجريب " (عليان، غنيم، 2008، 15). وللوصول إلى العلم والمعرفة تستخدم عدة مناهج أو طرق بحثية، تختلف باختلاف المواضيع. والبحث هو <وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محدودة وذلك عن طريق التقصي الشامل الدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة > (المرزوك، 2012، 12)، أما المنهج فهو <الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة > (إدريس، 2010، 55). وللبحث عدة مناهج نذكر منها:

- **المنهج الوصفي:** ويهتم هذا المنهج بدقة ذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف، ويعرف هذا المنهج على أنه <طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة > (شروخ، 2003، 147).
- **المنهج التجريبي:** هذا المنهج يستخدمه الباحث الذي يبدأ من وقائع خارجة عن العقل، ويعتبر المنهج التجريبي طريقة لدراسة بحث معين من خلال إخضاعه للسببية والبحث في حقيقته عن طريق التجريب.
- **المنهج التاريخي:** وهذا المنهج يستخدم لدراسة وتأويل حادثة وقعت في الماضي، وهو يعرف على أنه <الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتوفير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل > (إدريس، 2010، 215).

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الذي يتناسب وطبيعة دراستنا، وقد تم جمع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة الثانوية من المراجع العلمية والدراسات السابقة، أما المصادر الأولية فقد جمعت من خلال تحليل بعض الإحصائيات المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة).

2.3. مقاربة البحث:

يمكننا التمييز في بحوثنا العلمية على اختلافها بين نوعين من المناهج: مناهج كيفية (نوعية)، والتي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدها، ومناهج كمية، والتي تهدف إلى قياس الظواهر باستعمال مختلف المؤشرات والنسب والمتوسطات والأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة.

ويعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج الكمية، حيث يعتمد الباحث فيه على الأرقام والكم لقياس الخصائص لدى الأفراد، الاتجاهات أو السلوكات كما هي. وتتخذ الدراسات الوصفية أنماطا وأشكالا متعددة منها: الدراسات المسحية، الدراسات الارتباطية، ودراسة الحالة، هذه الأخيرة تعد من الطرق التي استعملها الباحثون الوصفيون بكثرة في تحليل الظواهر ومعرفة ارتباطاتها بغيرها من الظواهر الأخرى.

وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الكمي، باعتبار أن هذه الدراسة تهدف بالأساس إلى قياس دور التمويل المصغر في خلق وتنمية المؤسسات المصغرة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)، وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل: الوسط الحسابي، والأعمدة والدوائر النسبية.

3.3. استراتيجية البحث:

نقلا عن (Andreas rig mark, 2001) وحسب (yin,1994) هناك العديد من استراتيجيات البحث الممكنة للقيام بالبحوث الكيفية والتي تتلخص في استعمال طرق مثل التجارب، الاستبيان، تحليل أرشيف، المعلومات التاريخية البحثية، وأيضا دراسة الحالة.

ويمكننا اختيار الاستراتيجية المناسبة من خلال التوفيق بين ثلاثة شروط نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم11: استراتيجية البحث

شروط البحث / استراتيجية البحث	شكل أسئلة البحث	الحاجة إلى الرقابة من خلال الأحداث السلوكية	التركيز على الأحداث الراهنة
التجربة	كيف / ولماذا ؟	نعم	نعم
الاستبيان (الاستقصاء)	من، ماذا، أين، كم يكلف، وكم العدد	لا	نعم
تحليل الأرشيف	//	لا	نعم / لا
التحليل التاريخي	كيف / ولماذا ؟	لا	لا
دراسة الحالة	//	لا	نعم

Source: Cosmos corporation in yin(1994,6)

من خلال حاجتنا لطرح أسئلة من نوع كيف ولماذا نجد أنفسنا أمام اختيار الاستراتيجية البحثية التالية: إما التجربة، البحث التاريخي، دراسة حالة، هذا الشرط الأولي يؤدي إلى إقصاء كل من استراتيجيات الإقصاء وتحليل الأرشيف بالنسبة للشرط الثاني المتعلق بالرقابة على الأحداث السلوكية، ومنه تبقى استراتيجيتان فقط هما التحليل التاريخي ودراسة حالة، وعندما نصل إلى الشرط الثالث والمتعلق بالتركيز على الأحداث المعاصرة فاستراتيجية البحث التاريخي يتم إقصاؤها لعدم استيفائها لهذا الشرط ومنه نستنتج أن أحسن طريقة للقيام بهذه الدراسة والتي تستوفي كل الشروط هي دراسة حالة.

4.3. طريقة جمع البيانات:

هناك بعض المشكلات لا يمكن دراستها وجمع المعلومات اللازمة عنها بشكل مقنع لعدم توفر الطرق والأدوات اللازمة لجمع هذه البيانات والمعلومات عنها، أو لأن تطوير أدوات البحث لا يوفي بالغرض لعدم تمكنها من جمع البيانات المطلوبة بدقة. وتختلف طرق جمع البيانات والمعلومات، حسب الدراسة أو البحث الذي تستعمل فيه، فهناك المقابلة، الملاحظة، الاستبانة، الاختبارات الموضوعية، تحليل الوثائق (المحتوى)، تحليل الجداول الإحصائية، هذه الأخيرة هي الأداة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة "وتتم دراسات تحليل المحتوى بصورة غير مباشرة، دونما الرجوع إلى الإنسان نفسه حيث يكتفي الباحث بالرجوع إلى الوثائق " (عطوي، 2009، 179)، وقد عمدنا إلى استعمال طريقة تحليل الوثائق في دراستنا من أجل معرفة الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في خلق وتنمية المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار وكالة ANSEJ (فرع ميلة)، حيث قمنا بتحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع، وقد استخدمنا في البحث مجموعة من البيانات مأخوذة من الكتب والمراجع والدراسات والمنشورات الصادرة سابقا، أما البيانات الأولية فقد تم الحصول عليها من خلال تحليل الإحصائيات المتحصل عليها من وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

5.3. طريقة التحليل:

يعتبر علم الإحصاء من العلوم التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتلخيصها وعرضها، لتحديد اتجاهات تطور الظواهر الطبيعية والإنسانية، ويصنف علم الإحصاء إلى نوعين أساسيين هما: الإحصاء الاستنتاجي، والإحصاء الوصفي، هذا الأخير يقوم على "مفاهيم وأساليب متعددة لتلخيص البيانات ووصفها وتحليلها حتى يسهل تفسيرها " (شروخ، 2003، 50)، حيث يقوم على أساس تنظيم البيانات وعرضها في جداول أو رسم بياني، وقد استعملنا في دراستنا هذه طريقة الإحصاء الوصفي لتماشيه مع دراستنا، حيث قمنا بتحليل جداول إحصائية خاصة بفترة زمنية تقدر بـ 05 سنوات (2009، 2013)، من خلال حساب النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، وتحليل الدوائر النسبية، الأعمدة البيانية.....إلخ.

وفيما يلي تعريف لأهم المقاييس المطبقة في الدراسة:

- **الوسط الحسابي:** ويعرف أيضا بالمتوسط الحسابي، وهو أكثر أنواع المقاييس استعمالا، ويعني مجموع قيم المشاهدات مقسوما على عددها، ويمكن التعبير عن هذا المفهوم بالعلاقة الرياضية التالية:

  الوسط الحسابي = مجموع قيم المشاهدات / عدد المشاهدات.

4. القطاع محل الدراسة:

1.4. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة):

أنشئ فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة في ماي 1998، وبدأ نشاطه مباشرة، وهو يعتبر هيئة ذات طابع تسييري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمد إلى دعم ومساندة الشباب من أجل إقامة مشروعهم المصغر.

2.4. الهيكل التنظيمي للوكالة ANSEJ (فرع ميلة):

تضم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة جهاز يتكون من مجموعة من المكاتب تعمل بالتنسيق فيما بينها مشكلة بذلك هيكل تنظيمي لهذا الفرع يتمثل فيما يلي:

1. **المدير:** وهو المسئول الأول عن الوكالة، وصاحب القرار فيها، ولا يمكن للمكاتب الأخرى القيام بأي نشاط دون موافقته، وتتمثل مهامه فيما يلي:
   - "السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة.
   - الإشراف على تسيير الوكالة وتنظيم أعمالها.
   - توزيع المهام على العمال حسب الصلاحيات.
   - التنسيق مع الهيئات التي لها علاقة مع الوكالة وبالأخص البنوك.
   - الإمضاء على الوثائق " (الوكالة ANSEJ _فرع ميلة_).
   - استقبال المواطنين لتقديم التوضيحات.
   - تطوير البرامج ووضع استراتيجيات على المستوى المحلي.
2. **مكتب الأمانة:** ويعتبر بمثابة همزة الوصل بين الإدارة والموظفين، أو بينها وبين الجمهور، وتتمثل مهامه فيما يلي:
   - "استلام البريد الوارد وتسجيله وتقديمه للمدير العام للاطلاع عليه.
   - تسجيل البريد الصادر وتسليمه للمدير للإمضاء عليه.
   - استلام البريد الموقع من طرف المدير وتوزيعه على المكاتب " (الوكالة ANSEJ _فرع ميلة_).
   - تنظيم المواعيد واللقاءات مع المدير.
   - استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها حسب الطلب.
   - كتابة مختلف التقارير والرسائل الخاصة بالمدير باستعمال الحاسوب، وإرسالها عن طريق الفاكس أو البريد.
3. **مكتب الاستقبال ومرافقة الشباب:** ويقوم هذا المكتب بالمهام التالية:
   - "التكفل بشرح وتوضيح الرؤى بالنسبة للشباب الحاملون للأفكار والراغبون في تجسيدها.
   - تسليم واستلام الملفات التي تكون مستوفية للشروط المطلوبة من طرف الجهاز.
   - دراسة فكرة المشروع ومدى تأثيرها وانسجامها مع الشباب والمحيط الاقتصادي " (الوكالة ANSEJ _فرع ميلة_).

4. **مكتب الدراسة والتأهيل:** ويقوم بما يلي:

- "الاطلاع على الملفات والتأكد من توفر جميع الشروط القانونية.
- استقبال ودراسة الملفات دراسة تقنية واقتصادية وتوجيهها.
- تحرير شهادة التأهيل ومنحها.
- تحرير وثيقة في حالة رفض الملف لتبرير سبب الرفض " (الوكالة ANSEJ _فرع ميلة _).

5. **مكتب تمويل المشاريع:** وتتمثل مهام هذا المكتب فيما يلي:

- إعداد التركيبة المالية، وإعداد دفتر الأعباء والسندات لأمر.
- دراسة المشروع ماليا وقانونيا.
- تحويل نسخة من الملفات المدروسة إلى المديرية العامة للموافقة عليها.
- برمجة الدورات التكوينية لحاملي المشاريع ومتابعتها.

6. **مكتب الاستغلال ومتابعة المشاريع:** ويقوم بالمهام التالية:

- متابعة المؤسسات المصغرة التي دخلت مرحلة الاستغلال.
- معاينة بداية النشاط للتأكد من إنجاز المشروع من جميع النواحي خاصة ما يتعلق بالعتاد والتجهيزات المقتنية.
- تحرير محضر بداية النشاط الذي يمثل الانطلاق الرسمي والقانوني للمؤسسة.
- المتابعة الميدانية والدورية للمؤسسة المصغرة خلال المدة القانونية المذكورة في دفتر الشروط.
- مرافقة وتوجه أصحاب المؤسسات المصغرة من أجل التغلب على الصعاب المحتملة الخاصة بالتسيير والإنتاج وكيفية التعامل مع المؤسسات المصرفية والجبائية.

7. **مكتب المحاسبة المالية:** وتتمثل المهام التي يقوم بها فيما يلي:

- متابعة الحسابات البنكية الخاصة بتسيير المؤسسات المصغرة.
- إعداد الحالات الشهرية والوضعية البنكية ووضعية السوق.
- إعداد أوامر تحويل القرض بدون فائدة.
- إعداد أوامر التحويل لتحصيل القروض بدون فائدة.
- متابعة تسجيل تحصيلات القروض بدون فائدة.
- القيام بالجرد كل سنة.
- الإشراف على شراء وتسيير متطلبات الوكالة.
- متابعة جميع السجلات الموجودة في الوكالة (سجل الراتب، سجل الوقاية والأمن، سجل طلب العمل، سجل الموظفين، سجل العطل السنوية.....).

8. **مكتب الحفظ (الإحصاء ونظام المعلوماتية):** ويقوم بما يلي:

- جمع الإحصاءات بكل أنواعها.
- متابعة إحصائيات الملفات المودعة بالوكالة وتصنيفها.
- إحصاء الملفات قبل وبعد التمويل.
- مراجعة الملفات وتسجيلها في بطاقة الحاسوب.
- تبادل المعلومات بين فرع الوكالة والإدارة العامة.
- مراقبة نظام المعلومات.

9. **مكتب الشؤون القانونية:** ويقوم هذا المكتب بما يلي:

- مراقبة السندات لأمر التي وقع عليها أصحاب المؤسسات المصغرة.
- توجيه إنذار لأصحاب المؤسسات المصغرة في حالة عدم الوفاء بالدين.
- الاتصال بالمحضر القضائي من أجل مباشرة إجراءات التحصيل بقوة القانون.
- مراقبة وجود أو عدم وجود المؤسسة المصغرة في المحيط الاقتصادي، وذلك بتكليف محضر قضائي لمعاينة وجود المؤسسة من عدمها على أرض الواقع.
- يسهر على دراسة مختلف النزاعات والشكاوى وتقديم الحلول اللازمة لها.

10. **مكتب ضمان القروض (الأخطار):** تتمثل مهام هذا المكتب فيما يلي:

- متابعة تسديد الاشتراكات في صندوق ضمان أخطار القروض.
- متابعة تسديد القرض البنكي.
- تنظيم الخرجات الميدانية مع ممثل البنك والمكلف بالمتابعة من أجل الوقوف على وضعية المؤسسات المتأخرة في سداد أقساط القرض البنكي.
- تسديد القرض البنكي من طرف صندوق ضمان أخطار القروض، في حالة العجز النهائي للمؤسسة المصغرة عن تسديده، بشرط استرجاعه لمبلغ التعويض بعد بيع البنك المعني للمرهونات الخاصة بالمؤسسة المصغرة.
- منح شهادات الانخراط في صندوق الضمان، ومتابعة تسديد الأقساط الخاصة به.

والشكل التالي يلخص لنا كل ما سبق:

شكل رقم 19: الهيكل التنظيمي للوكالة ANSEJ (فرع ميلة)

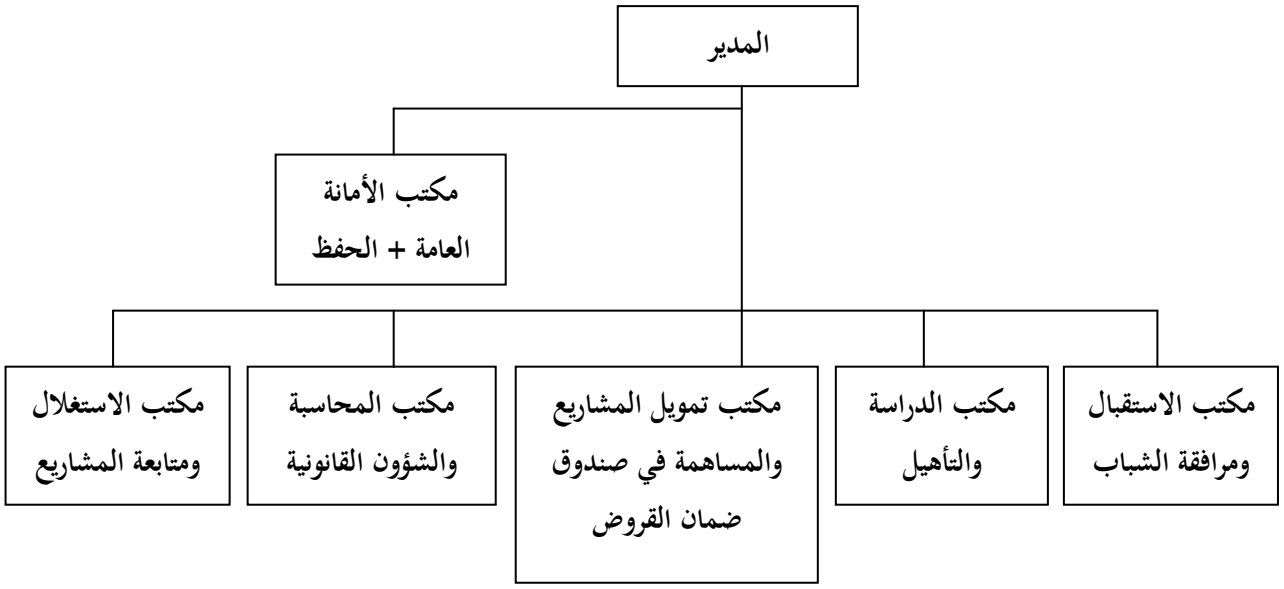

المصدر: (وكالة ANSEJ _فرع ميلة _).

5. التحليل:

1.5. تحليل النتائج:

جدول رقم 12: تطور المبالغ المستثمرة في خلق المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة الممتدة ما بين (2009 إلى 2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المبالغ المستثمرة	907228054,00	1152738729,00	2057068468,00	5374393677,00	3830418505,00

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

يمكن توضيح معطيات الجدول أعلاه بشكل أوضح في الشكل البياني التالي:

شكل رقم 20: تطور المبالغ المستثمرة في خلق المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة الممتدة ما بين (2009 إلى 2013).

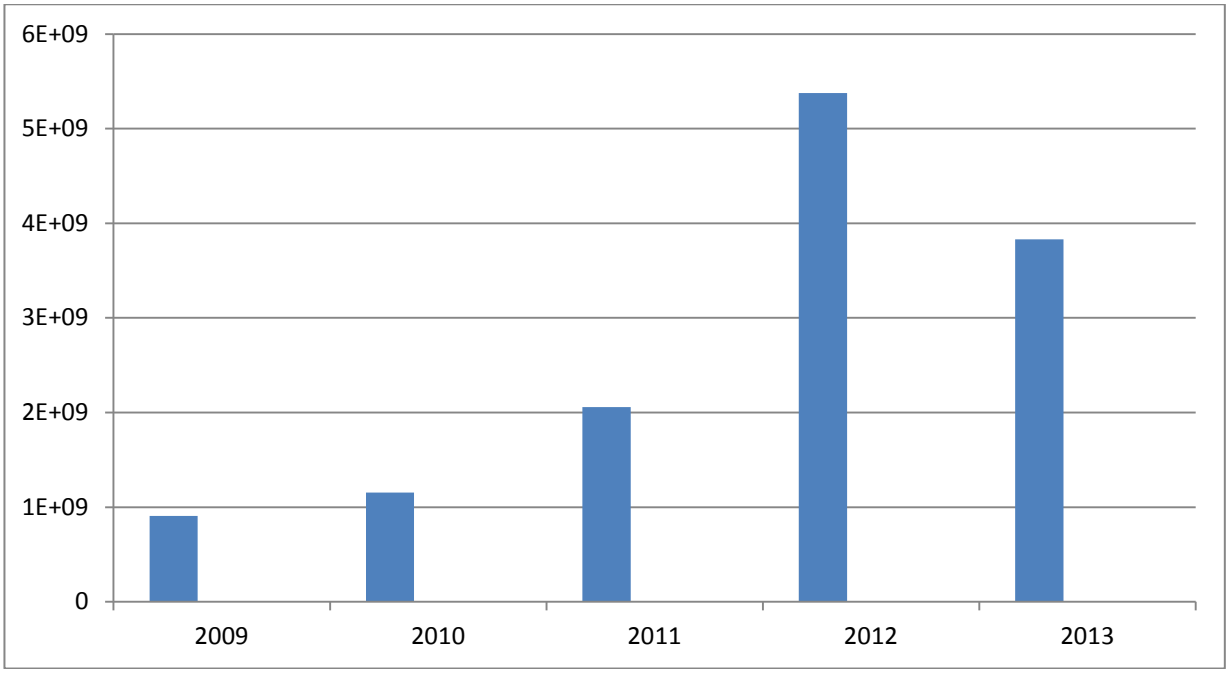

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكل (20) نجد أن قيمة المبالغ المستثمرة في خلق المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة الممتدة ما بين 2009 إلى 2013 في تزايد ملحوظ وتطور مستمر، خاصة في السنوات من 2009 إلى 2012، حيث كانت أكبر قيمة للقروض المستثمرة سنة 2012، وهذا يدل على تزايد الطلب على خدمات الوكالة، بمعنى وجود حركية متزايدة في مجال الاستثمار في المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة، أما التراجع الذي شهدته سنة 2013 فيعود بالأساس إلى انخفاض الإقبال على خدمات الوكالة، وتراجع الطلب على التمويل المصغر وخلق المؤسسات المصغرة.

جدول رقم 13: تطور تعداد الملفات المطروحة، المقبولة، الممولة وغير الممولة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	%
الملفات المطروحة	574	842	10879	1049	1403	14747	%100
الملفات المقبولة	428	757	5380	1299	1111	8975	60,86
الملفات الممولة	406	528	740	2115	1186	4975	33,74
الملفات غير الممولة	22	229	4640	_	_	4891	33,17

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 21،22: تطور تعداد الملفات المطروحة، المقبولة، الممولة وغير الممولة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 21:

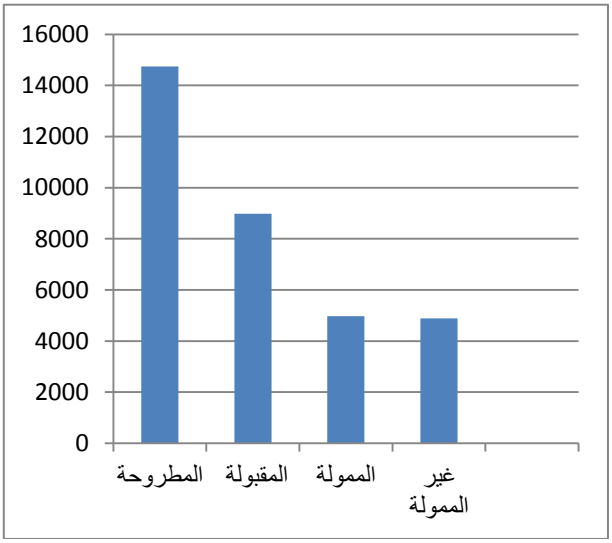

شكل رقم 22:

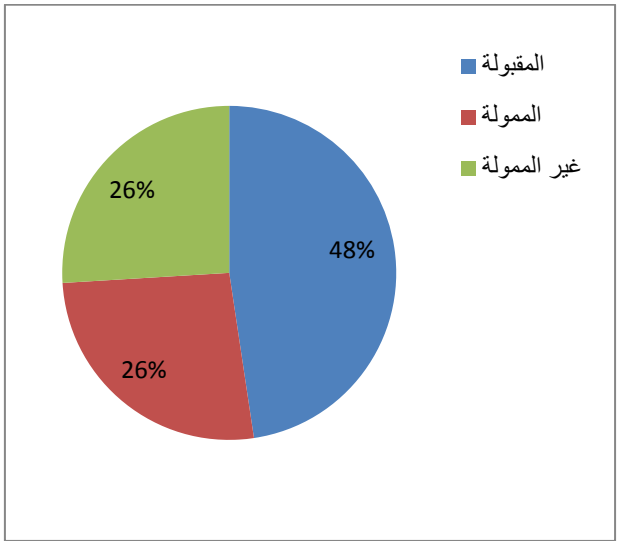

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (21) و(22)، نلاحظ أن الطلب على التمويل لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013) يلحظ تزايد مستمر، حيث بلغ مجموع الملفات المطروحة للفترة المذكورة 14747 ملف، في حين كانت نسبة الاستجابة لهذه الطلبات في حدود **61%** وهي نسبة مقبولة، لكن إذا رجعنا إلى الملفات الممولة نجدها تؤول إلى حوالي النصف من مجموع الملفات المقبولة بنسبة تعادل **33,74%**، هذه النسبة تعتبر المؤشر الدال على مدى مساهمة ANSEJ من خلال منحها للتمويل المصغر في دعم قطاع المؤسسات المصغرة في ولاية ميلة مما ينعكس على حركية الاستثمار ودعم التنمية المحلية في الولاية. لكن تبقى نسبة الملفات غير الممولة تقارب نسبة الملفات الممولة بنسبة **33,17%** وهذا راجع إلى أسباب عدة أهمها تراجع أصحاب هذه الملفات عن إنشاء مشاريعهم أو تعطلهم بسبب عدم استكمال الوثائق والإجراءات اللازمة.

جدول رقم 14: تطور عدد المؤسسات المصغرة (الملفات الممولة) في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
المؤسسات المصغرة	406	8,16	528	10,61	740	14,87	2115	42,51	1186	23,84

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 23،24: تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 23:

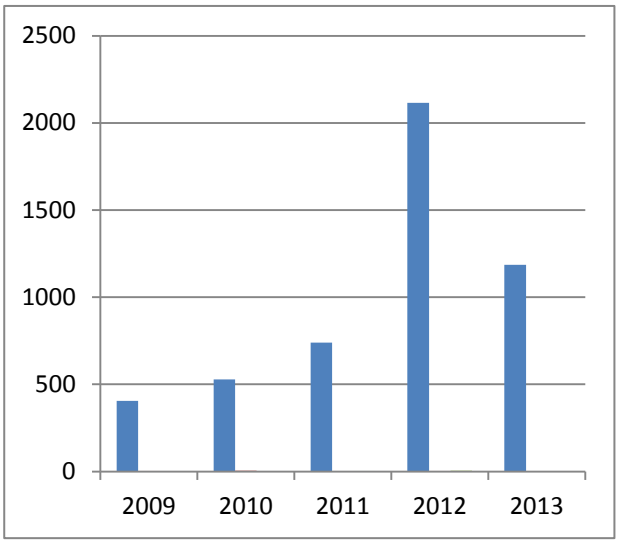

شكل رقم 24:

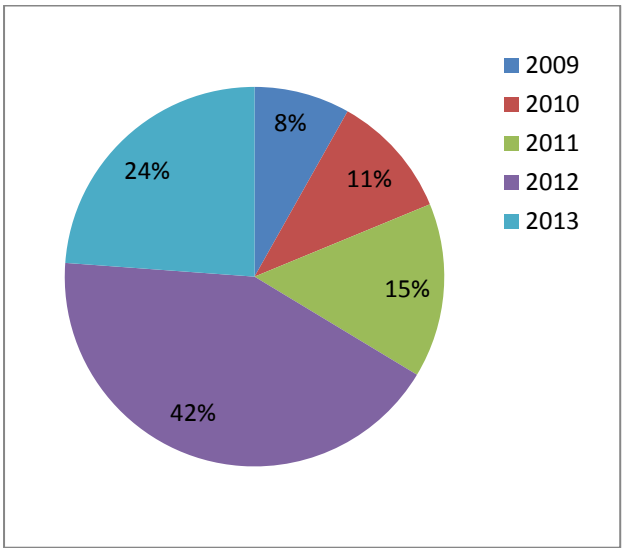

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (23) و(24)، نجد أن سنة 2012 كانت لها الصدارة في اكبر عدد للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة، وهذا يتطابق مع الشكل (20) سابق الذكر الذي يؤكد أن سنة 2012 كانت لها الأولوية في قيمة القروض الممنوحة للأفراد وأصحاب المؤسسات المصغرة، حيث وصلت نسبة المؤسسات المصغرة المنشأة في الوكالة للفترة ما بين 2009 إلى 2013 بالمتوسط في حدود 42%، بعدما لم تتجاوز 15% حتى سنة 2011، وهذا يؤكد على أن سنة 2012 قد عرفت قفزة نوعية في مجال الاستثمار في المؤسسات المصغرة في ولاية ميلة، ولكن هذه النسبة لم تستمر حيث نلحظ تراجع واضح سنة 2013، إذ بلغت نسبة المؤسسات المصغرة بالمتوسط 24%.

جدول رقم 15: تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات الممولة للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات / القطاعات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	%
خدمات	105	139	230	603	574	1651	33,19
صناعة تقليدية	43	44	24	24	49	184	03,70
فلاحة	55	81	128	133	189	586	11,78
نقل	77	83	216	1150	119	1645	33,07
صناعة	51	82	68	111	151	463	09,31
أشغال عمومية	44	83	58	66	57	308	06,19
أعمال حرة	31	16	16	28	47	138	02,77
المجموع	406	528	740	2115	1186	4975	%100

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 25،26: تطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات الممولة للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 25:

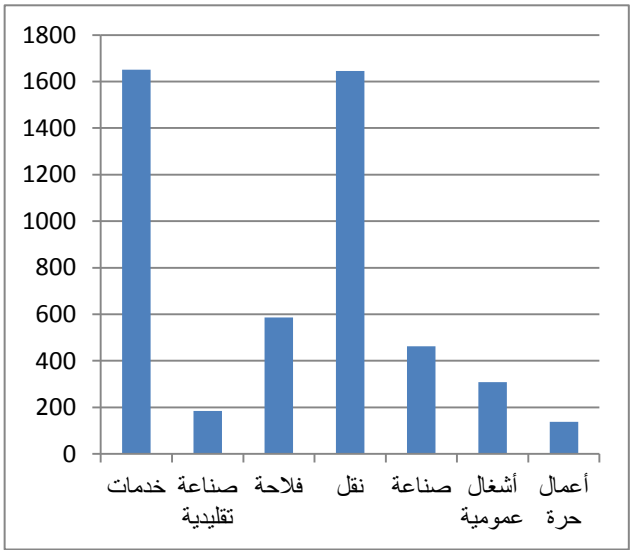

شكل رقم 26:

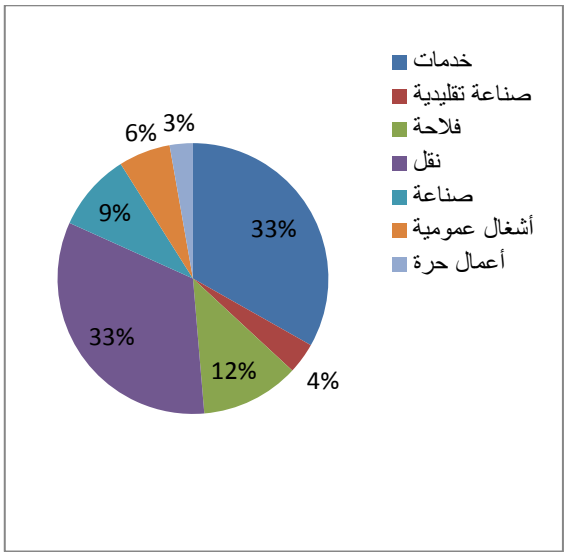

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (25) و(26)، الخاصين بتطور عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة من 2009 إلى 2013، حسب قطاعات النشاط الموجودة على مستوى الوكالة نجد أن قطاعي الخدمات والنقل يحتلان الصدارة بنسب متقاربة تعادل 33,19% و33,07% على التوالي، يليهما قطاع الفلاحة بنسبة 11,78%، ثم القطاعات الأخرى من صناعة، أشغال عمومية، صناعة تقليدية، وأعمال حرة بنسب جد ضئيلة لا تتجاوز 09%، وهذا يدل على انتعاش قطاعي الخدمات والنقل في ولاية ميلة والإقبال الكبير للأفراد على هذين القطاعين لتغطية العجز الموجود فيهما، ولكن على حساب القطاعات الأخرى وبالأخص قطاع الفلاحة

باعتبار أن ولاية ميلة تعد من الولايات الفلاحية لامتلاكها مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية والرعوية، وكذا طاقة مائية هائلة تتمثل في (سد بني هارون). ومن هنا يمكننا القول أن الوكالة استطاعت بفضل تنوع القطاعات التي تمولها تجسيد الدور الفعال للتمويل المصغر الذي أساسه خلق مداخيل للأفراد والعائلات واخراجهم من دائرة الفقر والبطالة لتحسين مستوى معيشتهم.

لكن يبقى المواطنون في هذه الولاية وكذا الوكالة أنساج يتبعون سلوك حذر، حيث يتجهون نحو الاستثمار في القطاعات الأقل خطورة ذات العوائد المنخفضة، كالخدمات والنقل. وهذا يطرح لنا إشكالية متعددة تتمحور بين التمويل المصغر والوكالة ANSEJ لولاية ميلة والتنمية المحلية، بحيث أن القطاعات الأساسية في التنمية المحلية كالصناعة والفلاحة لا تحظى بالإقبال الكافي.

جدول رقم 16: تطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
مناصب الشغل	1018	1427	1584	3502	2604

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 27: أعمدة بيانية لتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة (2009 إلى 2013).

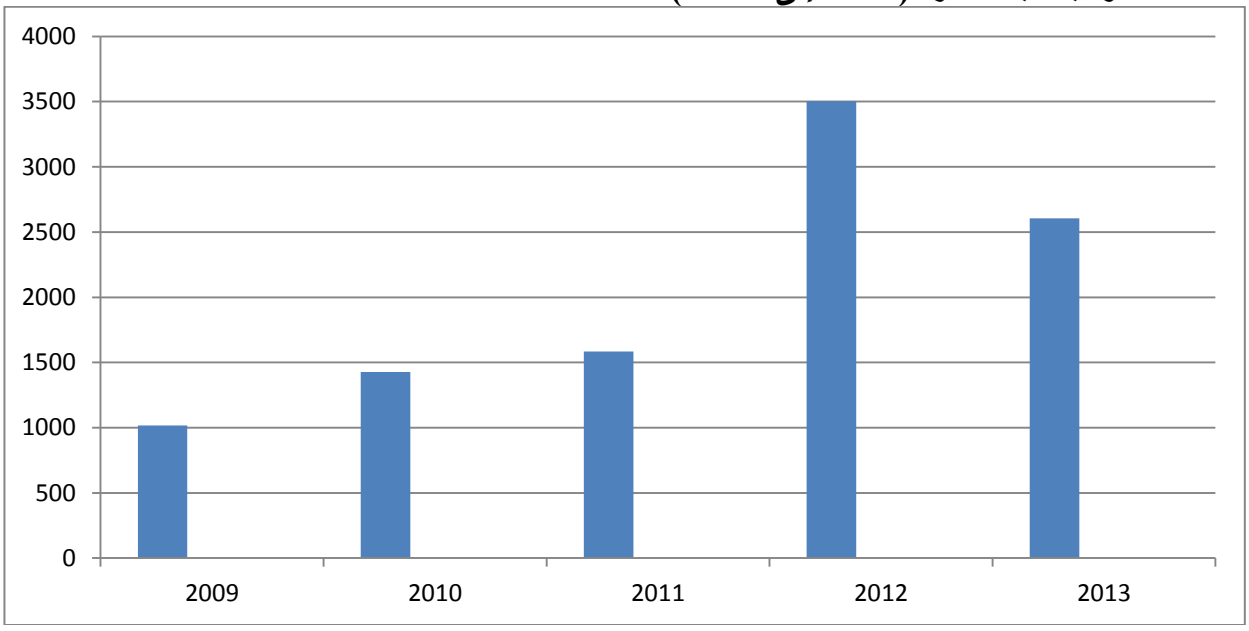

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكل (27)، نجد أن عدد مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة، تتجانس وعدد المؤسسات المنشأة وكذا قيمة القروض الممنوحة للفترة المدروسة (2009 إلى 2013)، حيث نجد أن مناصب الشغل المخلوقة تصل إلى 3502 منصب لسنة 2012، بينما لم تتجاوز 1584 منصب في السنوات السابقة، ثم تنخفض إلى 2604 منصب للعام 2013، ومن هنا تظهر لنا اهمية التمويل المصغر والوكالة ANSEJ في خلق مناصب الشغل والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة في الولاية.

جدول رقم 17: تطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات / القطاعات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	%
خدمات	233	340	520	990	1044	3127	30,85
صناعة تقليدية	109	109	61	52	100	431	04,25
فلاحة	133	197	315	276	530	1451	14,32
نقل	136	160	324	1731	195	2546	25,12
صناعة	171	271	188	254	430	1314	12,96
أشغال عمومية	164	314	144	149	210	981	09,68
أعمال حرة	72	36	32	50	95	285	02,81

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 28، 29: تطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب القطاعات للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 28:

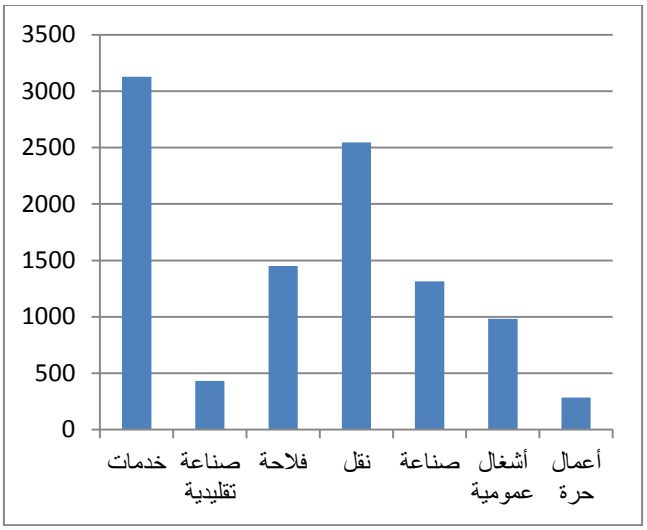

شكل رقم 29:

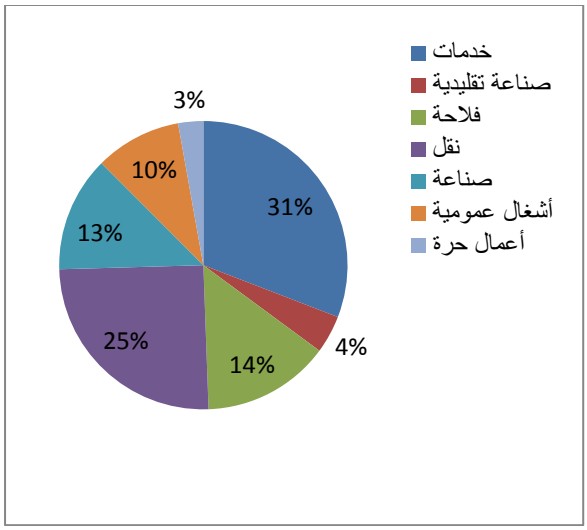

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (28) و(29)، الخاصين بتطور مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب قطاعات النشاط التي تمولها، نجدها تتماشى وعدد المؤسسات المصغرة المنشأة حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة بنسبة 30,85%، يليه قطاع النقل بـ 25,12% ثم تأتي القطاعات الأخرى من فلاحة، صناعة، أشغال عمومية، صناعة تقليدية، وأعمال حرة بنسب ضئيلة لا تتجاوز 14%، وهذا يدل كما سبق الذكر على إقبال الأفراد في ولاية ميلة على العمل في قطاعي الخدمات والنقل على حساب باقي القطاعات، مما يؤكد على أن وكالة ANSEJ لولاية ميلة من خلال التمويل المصغر الذي تقدمه تسهم في التقليل من البطالة، لكنها لا تسهم بشكل كافي في التنمية المحلية التي أساسها الصناعة والفلاحة.

جدول رقم 18: تطور تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات / الجنس	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	المجموع	%
ذكور	372	91,63	482	21,29	704	95,14	2058	97,30	1115	94,01	4731	95,09
إناث	34	08,37	46	08,71	36	04,86	57	02,70	71	05,99	244	04,90
المجموع	406	100	528	100	740	100	2115	100	1186	100	4975	100

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 30، 31: تطور تعداد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 30:

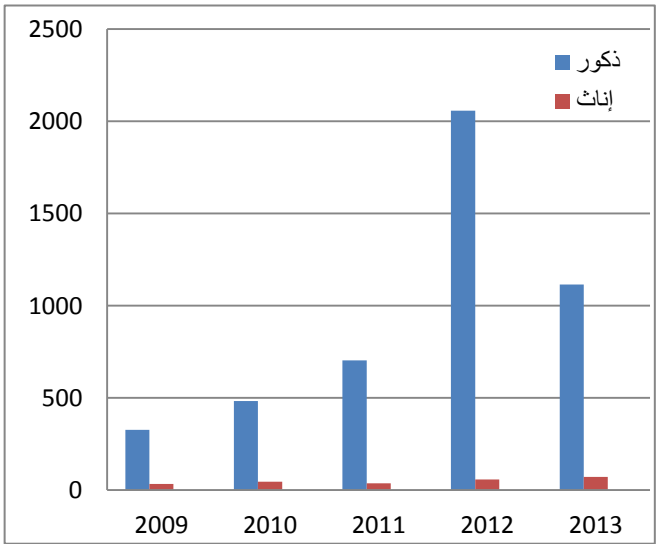

شكل رقم 31:

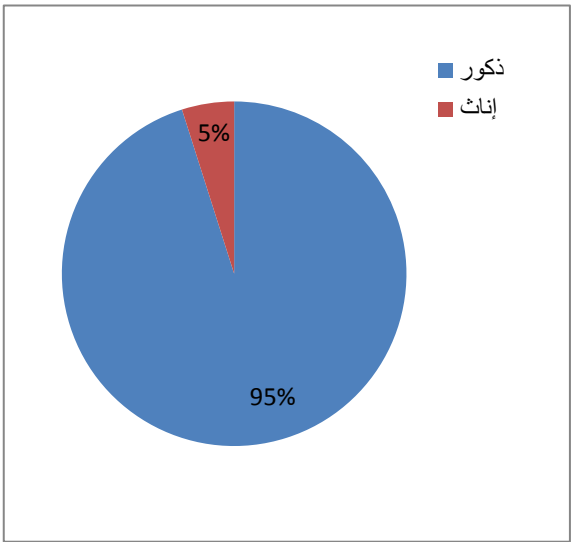

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (30) و(31)، نجد أن نسبة الذكور تمثل 95,09% تقابلها نسبة الإناث بـ 04,90% وهو تفاوت ملحوظ جدا، يدل على أن الولاية تتوفر على طاقات شبانيه من الذكور. ومن خلال الشكل (30) نجد أن سنة 2012 كانت لها الأولوية بالنسبة لعدد المؤسسات المصغرة التي أنشأها الذكور حيث وصلت نسبتها إلى 97,30% مقارنة بـ 02,70% للإناث، في حين أن أعلى نسبة للإناث كانت سنة 2013 حيث بلغت 05,99% مقارنة بـ94,01% للذكور، وهذا يدل على أن المرأة في ولاية ميلة لا تحظى بالاهتمام والدعم الكافيين للدخول في مثل هذه المشاريع، ومنه نستنتج أن الدور الأساسي الذي وجد التمويل المصغر لأجله (تمكين المرأة دمجها في القطاع الاقتصادي) غير مفعل في الولاية، وهذا يعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية ودينية، ونقص الثقافة الاستثمارية.

جدول رقم 19: تطور تعداد مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013).

السنوات / الجنس	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	المجموع	%
ذكور	945	92,83	1320	92,50	1522	96,09	3400	97,09	2448	94,01	9635	95,07
إناث	73	07,17	107	07,50	62	03,91	102	02,91	156	05,99	500	4,93
المجموع	1018	100	1427	100	1584	100	3502	100	2604	100	10135	100

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 32، 33: تطور تعداد مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة في إطار ANSEJ لولاية ميلة حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013).

شكل رقم 32:

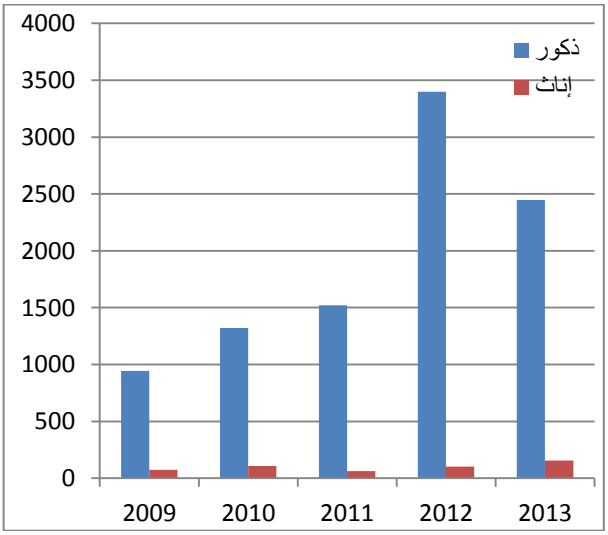

شكل رقم 33:

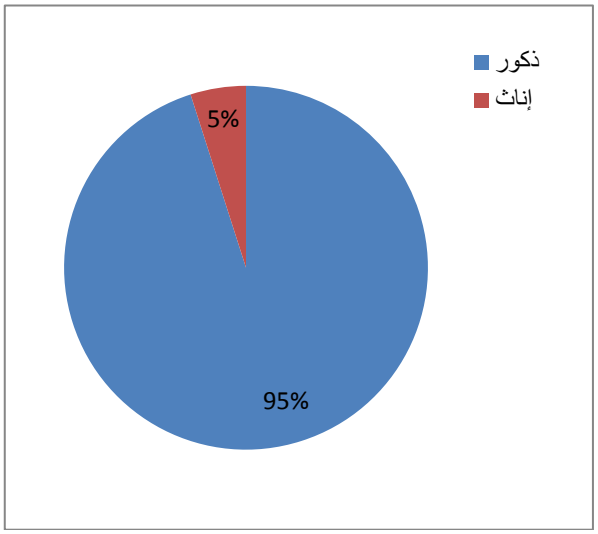

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (32) و(33)، نجد أن عدد مناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ حسب الجنس للفترة (2009 إلى 2013)، وصلت إلى 10135منصب شغل، كان للذكور الحصة الكبرى منها بنسبة 95,07% مقارنة بـ 04,93% للإناث، كما نجد أن أكبر عدد من مناصب الشغل كان في سنة 2012 حيث بلغ 3502 منصب شغل بنسبة 79,09% للذكور، و02,91% للإناث، لتنخفض بعدها سنة 2013 إلى 2604 منصب بنسبة 94,01% للذكور، و05,99% للإناث وهو يوضح ارتفاع ملحوظ لعدد مناصب الشغل الخاصة بالإناث.

جدول رقم 20: تطور تعداد المؤسسات المتوسعة في إطار ANSEJ لولاية ميلة منذ إنشاء الوكالة(1998) إلى غاية العام 2013.

القطاعات	عدد المؤسسات المتوسعة	%
الخدمات	27	24,77
صناعة تقليدية	02	01,83
فلاحة	06	05,50
نقل	26	23,85
صناعة	03	02,75
أشغال عمومية	09	08,26
أعمال حرة	36	33,03
المجموع	109	%100

المصدر: وكالة ANSEJ (فرع ميلة).

شكل رقم 34، 35: تطور تعداد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار ANSEJ لولاية ميلة منذ إنشاء الوكالة (1998) إلى غاية العام 2013.

شكل رقم 34:

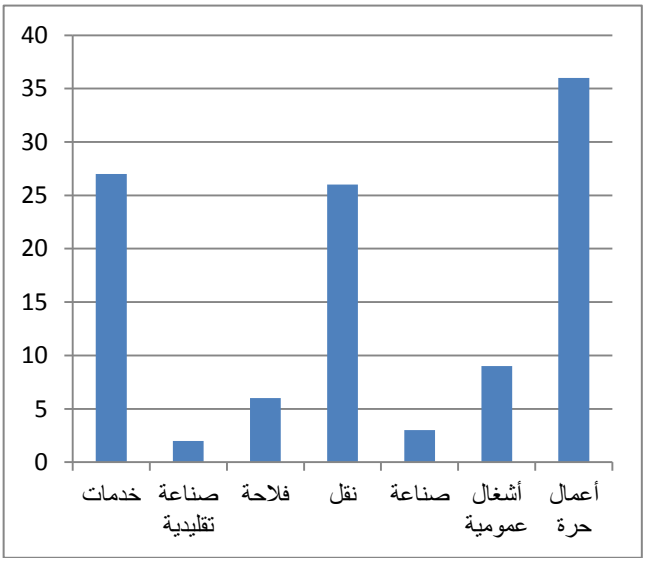

شكل رقم 35:

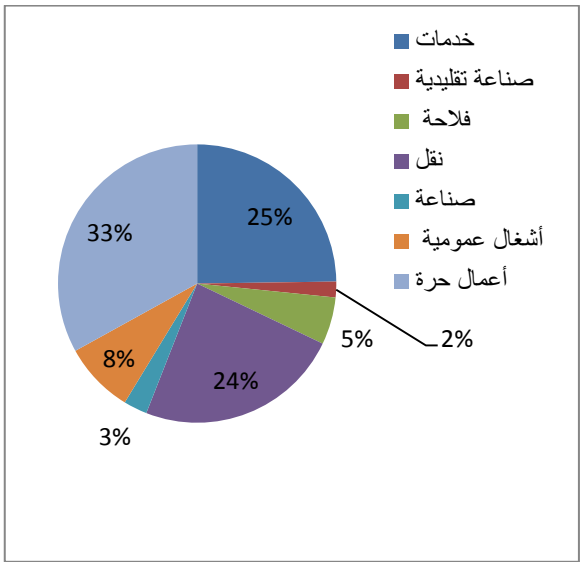

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الشكلين (34) و(35)، نجد أن عدد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار ANSEJ لولاية ميلة بلغت 109 مؤسسة منذ إنشاء الوكالة سنة 1998 إلى غاية سنة 2013 من مجموع 6067 مؤسسة مصغرة، أي بنسبة 01,80% وهي نسبة جد ضئيلة تدل على عدم قدرة المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة على التوسع والنمو وحتى الاستمرار، ونلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تنشط في قطاع الأعمال الحرة كانت لها الصدارة بين المؤسسات المتوسعة حيث بلغت نسبتها 33,03%، يليها قطاعي الخدمات والنقل

بنسبة 24,77% و23,85% على التوالي، ثم القطاعات الأخرى التي لم تتجاوز أعلى نسبة فيها 08%، وهذا يدل على أن المؤسسات المصغرة الخاصة بقطاع الأعمال الحرة لها القابلية للنجاح والتوسع أكثر من غيرها من المؤسسات، بالرغم من أن هذا القطاع (قطاع الأعمال الحرة) لا يحظى بالإقبال الكبير عليه من طرف الأفراد الراغبين في الاستثمار في ولاية ميلة، لكن يبقى التساؤل مطروح حول سبب قلة المؤسسات المصغرة المتوسعة، وهل للوكالة ANSEJ يد في ذلك؟، أم أن هذا يعود لأصحاب هذه المؤسسات المصغرة؟.

وللمزيد من التحليل قمنا بحساب المتوسط الحسابي لعدد من المتغيرات، والذي يحسب بالعلاقة التالية:

المتوسط الحسابي = مجموع قيم المشاهدات / عدد المشاهدات

حيث:

- مجموع قيم المشاهدات، في الجدول (21) يتمثل في المؤسسات المصغرة، أما في الجدول (22) فيتمثل في مناصب الشغل.
- عدد المشاهدات، يتمثل في الفترة من 2009 إلى 2013 أي 05 سنوات.

وفيما يلي عرض لذلك:

جدول رقم 21: المتوسط الحسابي لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة من 2009 إلى 2013

البيان	المتوسط
عدد المؤسسات المصغرة المنشأة	995
عدد المؤسسات المصغرة المنشأة في قطاع الخدمات	330
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع النقل	329
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع الفلاحة	117
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع الأشغال العمومية	62
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع الأعمال الحرة	28
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع الصناعة	92
عدد المؤسسات المصغرة المنشاة في قطاع الصناعة التقليدية	37

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الجدول (21)، نجد أن متوسط المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة من 2009 إلى 2013 تساوي 995 مؤسسة سنويا، توزع على قطاعات النشاط التي تمولها الوكالة، حيث نجد 330 مؤسسة سنويا في قطاع الخدمات، تليها 329 مؤسسة في قطاع النقل، و117 لقطاع الفلاحة، 92 مؤسسة للصناعة، و62 مؤسسة في قطاع الأشغال العمومية، ومؤسسة37 لقطاع الصناعة التقليدية، وفي

الأخير 28 مؤسسة سنويا لقطاع الأعمال الحرة، وهذا يؤكد ما وصلنا إليه سابقا بأن قطاعي الخدمات والنقل يمثلان الحصيلة الأكبر من المؤسسات المصغرة المنشأة في الوكالة بولاية ميلة.

جدول رقم 22: المتوسط الحسابي لعدد مناصب الشغل المخلوقة في إطار ANSEJ لولاية ميلة للفترة من 2009 إلى 2013

البيان	المتوسط
عدد مناصب الشغل المخلوقة	2027
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الخدمات	625
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع النقل	509
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الفلاحة	290
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الأشغال العمومية	196
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الأعمال الحرة	57
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الصناعة	263
عدد مناصب الشغل المخلوقة في قطاع الصناعة التقليدية	86

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة ANSEJ لولاية ميلة.

من الجدول (22)، الذي يبين لنا للمتوسط الحسابي لمناصب الشغل التي خلقتها المؤسسات الممولة من طرف وكالة ANSEJ لولاية ميلة للفترة من 2009 إلى 2013، وجدنا أن هذه المؤسسات قد خلقت بالمتوسط 2027 منصب شغل سنويا، منها 625 منصب في قطاع الخدمات، و509 منصب لقطاع النقل، يليهما قطاع الفلاحة بـ 290 منصب، وقطاع الصناعة بـ 263 منصب، أما قطاع الأشغال العمومية والصناعة التقليدية والأعمال الحرة فقد ساهموا بخلق 196، و86، و57 منصب شغل على الترتيب، وهذا أيضا يؤكد لنا الإقبال الكبير للمستثمرين من الولاية على قطاعي الخدمات والنقل، وعلى الدور الذي يلعبه هذين القطاعين في التقليل من البطالة بالولاية.

المتوسط الحسابي لعدد المؤسسات المصغرة المتوسعة في إطار وكالة ANSEJ للفترة 1998 إلى 2013.

لدينا: عدد المشاهدات 15 سنة (1998 إلى 2013).

المتوسط الحسابي للمؤسسات المتوسعة= عدد المؤسسات المتوسعة/ 15 سنة

= 109/ 15 سنة = **07 مؤسسات سنويا.**

بعد قيامنا بحساب المتوسط الحسابي لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار وكالة ANSEJ لولاية ميلة التي استطاعت التوسع، للفترة الممتدة من سنة إنشاء الوكالة 1998 وحتى العام 2013 وجدنا أن متوسط توسع هذه المؤسسات ضئيل جدا، حيث أنه لا يتجاوز 07 مؤسسات مصغرة متوسعة سنويا.

2.5. اختبار الفرضيات:

1.2.5. اختبار صحة الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على ما يلي: "التمويل المصغر أداة فعالة في خلق وتنمية المؤسسات المصغرة "، وقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية باستخدام أسلوب التحليل الكلي بالاعتماد على المتوسط الحسابي، وكذا تحليل الأعمدة البيانية والدوائر النسبية المتعلقة بجملة من الاحصائيات التي تمت دراستها، حيث خلصنا إلى أنه للتمويل المصغر دور جد فعال في خلق وتنمية المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ لولاية ميلة، حيث تشير النتائج إلى أنه يتم خلق بالمتوسط حوالي 995 مؤسسة مصغرة سنويا في الولاية، تشمل مختلف قطاعات النشاط الذي تموله الوكالة ANSEJ لولاية ميلة تتوسع منها بالمتوسط حوالي 07 مؤسسات سنويا.

2.2.5. اختبار صحة الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على ما يلي: "التمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة للاستثمار في خلق المؤسسات المصغرة له قيمة محددة "، وقد تم تفنيد هذه الفرضية، وإثبات خطئها باستخدام أسلوب تحليل الأعمدة البيانية (شكل 20)، حيث تأكد أنه ليس هناك حد معين للمبالغ التي تقوم الوكالة ANSEJ لولاية ميلة باستثمارها سنويا، وإنما تختلف الأموال المستثمرة من سنة إلى أخرى على أساس عدد الملفات الممولة، وهذا ما يشجع الأفراد على الإقبال على خلق مؤسساتهم المصغرة.

3.2.5. اختبار صحة الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على ما يلي: "تقبل الوكالة ANSEJ لولاية ميلة تمويل كل الملفات المطروحة لخلق المؤسسات المصغرة "، وقد تم تفنيد هذه الفرضية والتأكد من خطئها بالاعتماد على تحليل الأعمدة البيانية والدوائر النسبية، حيث وجدنا أن الوكالة لا تقوم بقبول تمويل كل الملفات المطروحة، وإنما تختار منها عدد معين على أساس أهمية المشروع وجدواه الاقتصادية، ففي دراستنا هذه الخاصة بالخمس سنوات الأخيرة لنشاط الوكالة ANSEJ لولاية ميلة (2009، 2013)، وجدنا أنها قامت بتمويل حوالي 34% من الملفات المطروحة وهو ما يبينه الشكلين (21، 22).

4.2.5. اختبار صحة الفرضية الرابعة: والتي تنص على ما يلي: "تقوم الوكالة ANSEJ لولاية ميلة بتمويل قطاعات عديدة بهدف خلق مناصب شغل أكثر "، وقد تم تفنيد هذه الفرضية وتأكيد عدم صحتها، من خلال تحليل بعض الاحصائيات بأسلوب الأعمدة البيانية والدوائر النسبية، حيث وجدنا أن الوكالة لا تقوم بتمويل قطاعات عديدة بهدف خلق مناصب شغل أكثر، وإنما تقوم بقبول طلبات التمويل على أساس نجاعة المشروع ومدى قابليته للنجاح، لكن نجد أن هناك قطاعات يكثر الإقبال على الاستثمار فيها كالخدمات التي وصلت نسبة المؤسسات المصغرة المنشأة فيها للفترة (2009 إلى 2013) إلى 33,19 %، والنقل بنسبة 33,07%، وهذا على حساب باقي القطاعات الحيوية التي هي أساس التنمية المحلية كالفلاحة التي لم تتجاوز نسبتها 11,78 % لنفس الفترة وغيرها من القطاعات الحيوية كالصناعة، الأعمال الحرة، الأشغال العمومية... ومع هذا فإن هذين القطاعين (الخدمات والنقل) ساهما بشكل كبير في خلق مناصب شغل لا بأس بها بلغت في المتوسط 625، و509 منصب شغل سنويا للفترة 2009 إلى 2013 .

5.2.5. اختبار صحة الفرضية الخامسة: وتنص هذه الفرضية على ما يلي: "يلعب التمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة دور في إدماج المرأة في القطاع الاقتصادي للولاية "، وقد تم التأكد من خطأ هذه الفرضية من خلال تحليل الأعمدة البيانية والدوائر النسبية، حيث نجد أن للتمويل المصغر الذي تمنحه الوكالة ANSEJ لولاية ميلة دور ضئيل جدا في إدماج المرأة في هذه الولاية في القطاع الاقتصادي، حيث لا تتجاوز نسبة استفادة المرأة 05,99 % مقارنة بالذكور.

6.2.5. اختبار صحة الفرضية السادسة: والتي تنص على ما يلي: "المؤسسات المصغرة المنشأة في القطاعات الاكثر إقبالا في إطار الوكالة ANSEJ لولاية ميلة، لها قابلية التوسع أكثر من غيرها "، وقد تم تفنيد هذه الفرضية، والتأكد من عدم صحتها، وذاك باستخدام أسلوب تحليل الأعمدة البيانية والدوائر النسبية، حيث وجدنا أن المؤسسات المصغرة المتوسعة في الوكالة بالنسبة لقطاعي الخدمات والنقل اللذين يمثلان أكثر القطاعات اقبالا، لا تتجاوز نسبة التوسع فيهما 25% و24% على التوالي، في حين أن قطاع الأعمال الحرة والذي لم يكن هناك إقبال كبير على الاستثمار فيه حيث لم يتجاوز02,77%، فقد كانت نسبة المؤسسات المتوسعة فيه 33 %، مما يدل على نجاح الاستثمار في هذا القطاع وقدرته على الاستمرار، مع بقاء غياب القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعة التي لم تتجاوز نسبة التوسع فيهما 06% و03% على التوالي.

6. النتائج والتوصيات:

1.6. النتائج:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل المصغر في خلق وتنمية المؤسسة المصغرة، وبالضبط في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) لولاية ميلة، وبعد تحليل البيانات ومعالجتها توصلنا إلى النتائج التالية:

1. يلجأ الأفراد إلى إنشاء المؤسسات المصغرة من أجل خلق قيمة مضافة تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم، وإخراجهم من دائرة الفقر والبطالة.
2. يهدف التمويل المصغر في الأساس إلى دعم الفئات التي تعاني من الفقر والبطالة، والمؤسسات المصغرة التي تعاني من الإقصاء المالي وهذا من خلال الخدمات المالية وغير المالية التي يوفرها.
3. لا يمكن للتمويل المصغر أن يحتوي كل الفئات المقصات من القطاع المالي الكلاسيكي الرسمي.
4. تلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا مهاما في دعم الفقراء والبطالين وذوي الدخول المحدودة وخريجي الجامعات لخلق مؤسساتهم المصغرة التي من شأنها خلق قيمة مضافة تسهم في تحريك عجلة التنمية المحلية.
5. التمويل المصغر أداة جد فاعلة في دعم المرأة وإدماجها وتفعيل دورها في القطاع الاقتصادي.
6. هناك مؤسسات غير ربحية تدعم المؤسسات المصغرة وتساعدها على الاستمرار والبقاء في السوق أهمها حاضنات الأعمال، والعناقيد الصناعية.
7. هناك عدة برامج لدعم المؤسسات المصغرة وتفعيل دورها التنموي، جاء الاتفاق عليها في مؤتمرات ومنظمات واتحادات دولية.

2.6. التوصيات:

على أساس ما سبق من نتائج، وضمن هذا الإطار فإنه يمكننا تقديم التوصيات التالية:

1.2.6. توصيات للوكالة ANSEJ لولاية ميلة:

1. العمل على جدب الشباب وتوعيتهم وتوجيههم للاستثمار في القطاعات الحيوية التي تسهم في التنمية المحلية مثل الفلاحة والصناعة.
2. زيادة نسبة قبول طلبات فئة الإناث في إنشاء المؤسسات المصغرة.

2.2.6. توصيات للبحوث المستقبلية:

خلال قيامي بهذه الدراسة وجدت أنها ذات أهمية بالغة في الكثير من اقتصاديات العالم لما لها من دور في تحقيق التنمية، ولهذا قمت بوضع التوصيات التالية:

1. التعمق أكثر في هذا الموضوع.
2. إجراء دراسة معممة على كامل التراب الوطني، وليس على ولاية واحدة.
3. إجراء دراسات مقارنة بين الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في عديد الولايات لمعرفة النقائص والاختلافات، ومحاولة نشر ثقافة المقاولة في المجتمع الجزائري.

7. قائمة المراجع:

المصادر: القرآن الكريم، الآية 60 من سورة التوبة.

1.7. المراجع باللغة العربية:

1. أبو بكر مصطفى محمود (2004)، تنظيم إدارة الشركات العائلية _مدخل استراتيجي سلوكي لتأثير مقومات بقاء واستقرار ونمو الشركات العائلية _، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
2. أبو سمرة محمد عبد حسين (2009)، إدارة المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
3. إدريس فاضلي (2010)، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
4. إسماعيل علي سعيد (الأربعاء 12 مارس 2008)، أدبيات التمويل الصغير _عرض ونقد_، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في ملتقى دولي.
5. البلتاجي محمد (أيام 29، 30، 31 ماي 2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني عشر، للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
6. الجمعة نورا (2008)، تمويل المشروعات الصغيرة، ماجستير إدارة الأعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
7. الزين محمد (أيام 06، 07، 08 أفريل 2010)، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية _حالة الجزائر _، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول المقاولاتية: التكوين، فرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة _الجزائر_.
8. السكارنة بلال خلف (2008)، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.
9. الضلاعين علي (2005)، إدارة المشروعات الصغيرة، مركز يزيد للنشر، الأردن.
10. الطيلوني جهاد فراس (2011)، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
11. العايب نصيرة (2010)، إشكالية الاندماج المهني للشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة تابعة لفرع زرالدة غرب العاصمة)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 _بوزريعة _.
12. العطية ماجدة (2012)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، الأردن.
13. العوض إصلاح حسن (ماي وجوان 2008)، إدارة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى لبنك الأسرة، بنك السودان المركزي، السودان.

14. القريشي مصطفى (2007)، التنمية الاقتصادية _نظريات وسياسات وموضوعات_، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
15. القهيوي ليث عبد الله، الوادي بلال محمود (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
16. المرزوك صباح نوري (2012)، منهج البحث وتحقيق النصوص ونشرها، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ودار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
17. النجار فايز جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد (2008)، الريادة وأدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، الطبعة الثانية، الأردن.
18. ألن هيو، بانيتا دافيد (2010)، ما هي مجموعات الإدخار؟، شبكة سيب، فريق عمل الخدمات المالية الموجهة بحسب الإدخار.
19. إليا ماركو (2006)، التمويل متناهي الصغر (نصوص وحالات دراسية)، مشروع تمبوس _ميدا_، التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة _جامعة تورينو_، إيطاليا.
20. بابنات علي، عدون ناصر دادي (2008)، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر.
21. براندسما جوديت، شوالي رفيقة ( )، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة وحدة الترجمة العربية في البنك الدولي، مجموعة تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.
22. برنوطي سعاد نائف (2004)، الأعمال _الخصائص والوظائف الإدارية _، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن.
23. بلقاسم زايري (2007)، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، الجزائر.
24. بلدي كنزة (2012)، العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مؤسسة سوناريك <وحدة فرجيوة >)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، المركز الجامعي ميلة.
25. بن جيمة عمر (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
26. بن شهرة مدني (2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.

27. بن نعمان محمد (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا (دراسة حالة ولاية بومرداس _الجزائر 2009، 2011 _)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر _3 _.

28. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد (2008)، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، الموارد المتاحة، بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال يومي 07، 08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، الجزء الأول، الجزائر.

29. بو زيان راضية (يومي 15، 16 نوفمبر 2011)، سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر _مقاربة سوسيو _ اقتصادية _، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

30. بو سهمين أحمد (2010)، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادي والقانونية، المجلد 26، العدد الأول.

31. بو لحليب سمية (2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة.

32. ترزي أمال (2009)، كيف تبدأ مشروعك الصغير؟، مركز العمل التنموي، الطبعة الأولى، غزة.

33. جبريل أحمد صلاح (يومي 17، 18 أفريل 2006)، دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

34. جوادي توفيق، عبد اللاوي مفيد ( )، حاضنات الأعمال "....نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، تدخل ضمن المحور الرابع للملتقى الدولي حول دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، تقديم الحلول والبدائل الممكنة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

35. جودة محفوظ، وآخرون (2008)، منظمات الأعمال (المفاهيم والوظائف)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن.

36. حسن صلاح (2011)، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية _دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر _، دار الكتاب الحديث، مصر.

37. دنداني غالب نشيدة (2009)، الشباب والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الرأسمال الاجتماعي والعائلي كعامل أساسي في إنشاء المؤسسة المصغرة (دراسة ميدانية بفرع بئر توتة، الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

38. دودين أحمد يوسف (2012)، إدارة المشاريع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن.

39. رضوان محمد عبد الفتاح (2013)، إدارة المشروعات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر.

40. سليمان ناصر، عواطف محسن (أيام 09، 10، 11 أكتوبر 2011)، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن (دراسة تقييمية)، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، تحت عنوان: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، السودان.

41. سليمان ناصر، عواطف محسن (أيام 27، 28، 29 جوان 2013)، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة (دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM _الجزائر، بحث مقدم إلى ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس.

42. شروخ صلاح الدين (2003)، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

43. شقيري نوري موسى، عزمي سلام أحمد (2009)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.

44. شويمات كريم (2010)، دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال، تجربة المؤسسة المصغرة الناشئة في إطار ANSEJ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع _التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2.

45. صالحي صالح (2012)، الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسات الزكاة في الاقتصاديات الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 12، الجزائر.

46. صويص راتب جليل، وآخرون (2010)، أساسيات إدارة المشاريع، دار إثراء للنشر والتوزيع(الأردن)، ومكتبة الجامعة (الشارقة)، الطبعة الأولى، الأردن.

47. عبد الله علي (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية.

48. عثمان عثمان حسن (2004)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25، 28 ماي 2003، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الأورو _مغاربي، الجزائر.

49. عطوي جودت عزت (2009)، أساليب البحث العلمي _مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

50. عفانة جهاد عبد الله، أبو عيد قاسم موسى (2004)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن.

51. عقل غسان روحي (2010)، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية _غزة، فلسطين.

52. علوني علي (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10، الجزائر.

53. عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد (2008)، أساليب البحث العلمي _الأسس النظرية، والتطبيق العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن.

54. عوض أحمد (2011)، سلسلة مشروعك الصغير من المنزل، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر.

55. غانم محمد مصطفى (2010)، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، رسالة مقدمة استكمالا لدرجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

56. غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد (2007)، التنمية المستديمة _فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

57. غياط شريف، بو قموم محمد (ديسمبر 2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة قالمة.

58. قماش نجيب (2008)، التمويل المصغر كأداة لترقية المقاولة المصغرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة.

59. كريم قاسم، عدمان محمد (يومي 17، 18 أفريل 2006)، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

60. لطفي عبد الوهاب (من 25 إلى 26 أفريل 2013)، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر.

61. لوكادير مالحة (2012)، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

62. ليتلفيلد إلزابيت، هيلمز بريجيت (أكتوبر 2006)، تحقيق الاشتمال المالي في عام 2015: أربعة سيناريوهات لمستقبل التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة رقم 39، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

63. محفوظ جبار (2004)، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها _دراسة حالة المؤسسة المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999_2001، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف.

64. مشري محمد الناصر (2008)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس _سطيف.

65. نشاد حكيم (2006)، صندوق الزكاة الجزائري، الواقع والطموح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

66. يوسف توفيق عبد الرحيم (2002)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

67. الجريدة الرسمية (عدد 201)، القانون 01_18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

68. منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

2.7. المراجع باللغة الأجنبية:

_ Gill .A (2009), The Determinants of capital structure in the service in distry « evidence from united states », The open business journal.

_ Yin .R (1994), Descovring future of the case study method in evaluation research.

8. الملاحق:

ملحق رقم 01:

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
إنشاء مؤسسة
بالتمويل الثنائي
www.ansej.org.dz
01
التركيبة المالية
في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:
1 -المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتراوح حسب مستوى الاستثمار.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتباين حسب مستوى الاستثمار.
الهيكل المالي للتمويل الثنائي
المستوى 1
قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة دعم)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71
المستوى 2
قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة دعم)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	%28	%72
الإمتيازات الجبائية
تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:
أ- في مرحلة إنجاز المشروع
*الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
*تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
*الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
*الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
02
بعد في مرحلة استغلال المشروع
(المدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست (06) سنوات للمناطق الخاصة).
*الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني.
*تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
*عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
• 70 % خلال السنة الأولى من الضرائب
• 50 % خلال السنة الثانية من الضرائب
• 25 % خلال السنة الثالثة من الضرائب
* الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
* الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
08 شارع ارزقي بن بوزيد
المحاصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

ملحق رقم:02

Ministère du Travail de L'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à L'Emploi des Jeunes

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Création d'entreprise avec financement MIXTE

www.ansej.org.dz

Le montage financier

Le montage financier dans la formule de financement mixte est constitué de :

1 - L'apport personnel des jeunes promoteurs qui varie selon le niveau de l'investissement.

2 - Le crédit sans intérêt de l'ANSEJ, qui varie selon le niveau de l'investissement.

Structure financière du financement mixte

Niveu 1

Montant de l'investissement	Prêt nom rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
Jusqu'à 5.000.000DA	% 29	71 %

Niveu 2

Montant de l'investissement	Prêt nom rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	% 28	72 %

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

Franchise de la TVA pour l'acquisition de biens d'équipement et de services entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

-Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.

-Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

b. Phase exploitation

(Pour une période de trois (03) ans à partir du démarrage de l'activité ou six (06) ans pour les zones spécifiques).

- Exonération totale de l'IBS, de l'IRG et de la TAP.
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération, la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

• 70 % durant la première année d'imposition
• 50 % durant la deuxième année d'imposition
•25 % durant la troisième année d'imposition

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions.
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et les petites entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.

Siége sociale : 08 , Rue Arezki Benbouzid
El Annassers- Alger
Tel : 021 .67.82.35/021.67.82.36
Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة
بالتمويل الثلاثي

www.ansej.org.dz

التركيبة المالية

التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع و البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. هذا النوع من التمويل يتشكل من:

1 –المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.
2 –قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
3 –قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100 % بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0 %).

الإعانات المالية

ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع:
قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة= 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء= 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

*الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات و الحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

*تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

*الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.

*الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست (06) سنوات للمناطق الخاصة).

*الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات, الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني.

*تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

*عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

- **70% خلال السنة الأولى من الضرائب**
- **50% خلال السنة الثانية من الضرائب**
- **25% خلال السنة الثالثة من الضرائب**

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

08 شارع أوزقي بن بوزيد
العناصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

ملحق رقم 04:

Ministère du Travail de L'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à L'Emploi des Jeunes

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Création d'entreprise avec financement

TRIANGULAIRE

www.ansej.org.dz

Le financement triangulaire

Le financement triangulaire est un financement dit (tripartite) qui engage le promoteur la banque et l'ANSEJ ce type de financement est constitué comme suit :

1- L'apport personnel des jeunes promoteurs.
2- Le prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR).
3- Le crédit bancaire dont les intérêts sont bonifiés à 100% et qui est garanti par le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risques/ Crédits Jeunes Promoteurs.

La structure financière du financement triangulaire

Niveu 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
Jusqu'à 5.000.000DA	% 29	1 %	70 %

Niveu 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	% 28	2 %	70 %

La bonification des taux d'intérêts

La bonification du taux d'intérêt du crédit bancaire est de 100% pour tous les secteurs d'activités (taux d'intérêt 0%).

Aides financières

Trois autres PNR supplémentaires sont accordés aux jeunes promoteurs:

- **PNR véhicule-atelier** =500.000 DA pour les diplomés de la formation professionnelle
- **PNR aide au loyer=** 500.000 DA
- **PNR cabinet groupé** jusqu'à 1000.000 DA d'aide au loyer pour les universitaires (médecins, avocats...) pour la création de cabinets groupés

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fis suivants :

a. Phase réalisation

-Franchise de la TVA pour l'acquisition de biens d'équ ment et de services entrant directement dans la réalisa de l'investissement.
-Application du taux réduit de 5% en matière de droit douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
-Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur l acquisitions immobilières.
-Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

b. Phase exploitation

(Pour une période de trois (03) ans à partir du démar de l'activité ou six (06) ans pour les zones spécifiques
- Exonération totale de l'IBS, de l'IRG et de la TAP.
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exo tion lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération, la micro entre bénéficie d'un abattement fiscal de :

- **70 % durant la première année d'imposition**
- **50 % durant la deuxième année d'imposition**
- **25 % durant la troisième année d'imposition**

- Exonération de la taxe foncière sur les constructio additions de constructions.
- Exonération de la caution de bonne exécution pou artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent da restauration des biens culturels.

Siége sociale : 08 , Rue Arezki Benbouzid
El Annassers- Alger
Tel : 021 .67.82.35/021.67.82.36
Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74

ملحق رقم 05:

table 1

	2009	2010	2011	2012	2013
Dossiers déposés	574	842	10879	1049	1403
Dossiers validés	428	757	5380	1299	1111
Dossiers financés	406	528	740	2115	1186
Emplois crée	1018	1427	1587	3502	2604
total de Montant de l'investissement	907228054,00	1152738729,00	2057068468,00	5374393677,00	3830418505,00

table 2

	2009		2010		2011		2012		2013	
	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée
Masculin	372	945	482	1320	704	1522	2058	3400	1115	2448
Féminin	34	73	46	107	36	62	57	102	71	156
TOTAL	406	1018	528	1427	740	1584	2115	3502	1186	2604

table 3

ملحق رقم 06:

Services	2009		2010		2011		2012		2013	
	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée
Artisanat	105	233	139	340	230	520	603	990	574	1044
Agriculture	43	109	44	109	24	61	24	52	49	100
Transport	55	133	81	197	128	315	133	276	189	530
Industrie	77	136	83	160	216	324	1150	1731	119	195
BTPH	51	171	82	271	68	188	111	254	151	430
Professions libérales	44	164	83	314	58	144	66	149	57	210
TOTAL	31	72	16	36	16	32	28	50	47	95
	406	1018	528	1427	740	1584	2115	3502	1186	2604

table 4 E xtention

Services	Dossiers financés
Artisanat	27
Agriculture	2
Transport	6
Industrie	26
BTPH	3
Professions libérales	9
TOTAL	36
	109